الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، فلسطين

Palestinian Political Culutre
Basem Ezbidi

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845, Ramallah, Palestine
2003
ISBN 9950-312-03-5

This book is published as part of an agreement of co-operation with
the TAPRI Research Institue - Finland

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
٢٠٠٣

يطبع هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع معهد تابري للبحوث – فنلندا

تصميم وتنفيذ مؤسسة **نادياً** للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩٠ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

الفصل الاول
الثقافة السياسية: الجدل النظري والمنهجي ٩

الفصل الثاني
العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية ٢٥

الفصل الثالث
الثقافة السياسية الفلسطينية: الميول والتوجهات ٤٩

الفصل الرابع
الثقافة السياسية الفلسطينية: المظاهر والتجليات ٧١

الخاتمة ٨٥

الهوامش ٨٩

المراجع العربية ٩٧

المراجع الاجنبية ٩٩

الفصل الأول

الثقافة السياسية
الجدل النظري والمنهجي

الثقافة السياسية
الجدل النظري والمنهجي

أ – الثقافة السياسية: مفهوم واستخدامات

كان من أوائل من أدخل مفهوم الثقافة السياسية (political culture) في الدراسات السياسية هو جبرئيل الموند، وذلك في مقالة هدف من خلالها إلى أن يقدم تصنيفا مقارنا للنظم السياسية نشرت العام ١٩٥٦.[١] وفي عمله هذا افترض الموند أن الثقافة السياسية، وفي الوقت الذي تتمتع به باستقلالية معينة، هي على صلة وثيقة بالثقافة العامة. وفي مؤلف آخر The Civic Culture فحص كل من الموند وفيربا مفهوم الثقافة السياسية، بشكل تجريبي وعرّفاه بأنه مجموع التوجهات والمواقف والتصورات السياسية للأفراد في سياق علاقتهم بنظمهم السياسية، الأمر الذي يعني أن الثقافة السياسية هي بمثابة النظام السياسي الذي يتم "تذويته" (internalized) والتعبير عنه من خلال منظومات وأنساق من الإدراكات والمشاعر والتقييمات والتصورات التي يكتسبها الفرد تجاه الحياة السياسية. وقد افترضا أن هذه التوجهات تشكل قاعدة لثلاثة أنماط من الثقافة السياسية: أولها النمط "الضيق" (parochial)، وهو الذي يتمتع الأفراد فيه بدرجة وعي وتوقعات متدنية تجاه نظام الحكم ويبدون عدم الرغبة في المشاركة العامة. وثانيها النمط "التابع" (subject)، وهو الذي يكون فيه الأفراد واعين لنتائج عملية الحكم، ولكنهم لا يشاركون في مجريات الحياة العامة، والتي هي، عادة، محصلة وترجمة للقرارات السياسية. وثالثها النمط "المشارك" (participant)، وهو الذي يكون فيه الأفراد فاعلين ومشاركين في النظام ككل، ويؤثرون على معطيات ونتائج العمليات السياسية المختلفة.[٢]

وقد تمت في كتابات أخرى، أيضا، مناقشة بنية الثقافة السياسية واتجاهاتها على ضوء علاقتها بعملية التطور والتنمية السياسية، حيث ينظر الكثير من الأدبيات للثقافة السياسية على أنها عنصر مهم في تقرير درجة الاستجابة لهذه العملية وفي تأمين القدرات والمتطلبات اللازمة لتطوير النظام السياسي. وحيث أن الثقافات السياسية تتباين وتختلف، فإن التنمية السياسية تصبح عملية ذات مستويات متباينة ومختلفة أيضا. أما التمايزات بين هذه المستويات فهي، في جزء منها على الأقل، انعكاس للتباينات في درجة مرونة أو "علمانية" – كما يختار تسميتها البعض – الثقافات السياسية المعينة والتي تتمايز على ضوئها المجتمعات، وتتباين من حيث درجة استعداد الجماهير والنخب فيها على تقدير وتعزيز المبادئ الديمقراطية والقدرة على تحويلها إلى منظومات من السلوك السياسي.[٣]

وقد بدت الثقافة السياسية مهمة في نظر آخرين من زاوية النظر إليها كمزود للأفراد بالآليات اللازمة لإنتاج وترشيد السلوك السياسي المؤثر، إضافة إلى أنها تقدم للمجموع نظاما من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى والمؤسسات والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد.[٤] وقد تمّ اعتبار الثقافة السياسية، أيضا، عنصراً مهماً في التأثير على العمليات والصيغ السياسية المختلفة التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة إليها.[٥] وتكتسب الثقافة السياسية أهميتها من حقيقة قدرتها على التأثير في عمليات حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، لا سيما عندما يكون الهدف إضعاف أو كسر الجوانب القديمة من البنى وأنماط الالتزام الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، وذلك لاستبدالها ببنى وأنماط جديدة من التنظيم والسلوك الاجتماعي تكون أكثر استجابة لمصالحهم، وتعبيرا عن تطلعاتهم المتجددة. وإضافة إلى تأثير الثقافة السياسية على عملية الحشد والتعبئة والتي تسهل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، فهي تؤثر، أيضا، على عمليات نشر الوعي السياسي، وعلى توسيع المشاركة وإرساء قواعد لقيم ووجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وعلى تعزيز نوعية الحياة السياسة، وعلى إمكانية توليد الضغوط وإدارتها من أجل الإصلاح.[٦]

وتتضمن هذه العمليات، أيضا، المشاركة التي تبين لماذا وكيف يشارك الأفراد في الحياة السياسة. ولدى استخدام أصناف الثقافة السياسية، كما حددها الموند، فإنه يكون بالإمكان اعتبار أتباع النمط الضيق لا مبالين وغير مشاركين، وأتباع النمط التابع مشاهدين، حيث يشاركون في نشاطات مثل النقاش والتصويت السياسي، وأتباع النمط المشارك مبادرين، حيث يشاركون بفعالية ورصانة في الحملات والشؤون الحزبية، كما يمكنهم أن يتقلدوا مناصب عامة.(٧)

بعد فترة من التراجع، عادت نظريات الثقافة السياسية، مؤخرا، إلى الدراسات السياسية. وبالروحية ذاتها التي اتسمت بها كلاسيكيات دال ورستو وباي، فإن جيلا جديدا من الدارسين قد برز مؤكدا أهمية الثقافة السياسية كمتغير مهم ومستقل عن المتغيرات الأخرى في التحليل السياسي.(٨) ويعتبر البعض الثقافة السياسية، وببساطة، أداة جوهرية لتحليل قضايا معقدة مثل النظام السياسي، والهوية الجماعية، والبيئة السياسية، وتوجهات المجتمعات والأفراد..الخ.(٩)

ويؤكد آخرون أهمية الثقافة السياسية في فهم وتقييم كيف ومتى تصبح الأنظمة السياسية أكثر قرباً أو بعدًا عن الديمقراطية.(١٠) وفي سياق تشديده على أهمية الثقافة السياسية يصل دايموند إلى حد القول أن تطور ثقافة ديمقراطية في مكان ما، لا يتوقف فقط على الممارسة الديمقراطية ذاتها، أو على التخطيط المؤسسي وإنما، أيضا، على الثقافة السياسية المحيطة بكل ذلك.(١١) وحتى أولئك الدارسون الذين يشكّون بمقدرة الثقافة السياسية على تفسير متغيرات معقدة كالديمقراطية لا يجازفون بإهمال قدرتها في المساعدة على إيضاح قضايا مهمة مثل الطريقة التي تتخذ فيها القرارات وتعمل بها المؤسسات، والأسلوب الذي بواسطته يتم إدراك وتقييم تأثير السياسات العامة على الأفراد والجماعات.

إن الثقافة السياسية برأي الكثير من الكتّاب هي أعظم شأنا وأهمية من أن يتم تجاهلها.(١٢) فالمسألة بنظرهم لم تعد ما إذا كانت الثقافة السياسية قادرة على تقرير وتحديد التراكيب والسلوكيات السياسية أم لا، بل أصبحت ما إذا كانت مثل هذه المسائل يمكن أن تستوعب تماما دون الاسترشاد بدراسات الثقافة

السياسية. فهل يمكن، على سبيل المثال، فهم الآفاق الديمقراطية لبلد ما دون تحليل التوجهات والمعتقدات والمواقف والقيم السياسية لدى الأفراد والجماعات في ذلك البلد؟ أي هل يمكن تفسير غياب الديمقراطية في مجتمع ما دون تقييم وفهم بنية واتجاهات الثقافة السياسية ذات الصلة؟

أما هذه الدراسة، فترى أنه لفهم وتحليل المسائل السياسية، وخاصة المعقدة منها، مثل وجود أو غياب الديمقراطية، يمكن لنظريات الثقافة السياسية أن تكون ذات إسهام قيّم، خاصة بعد أن يتم تجنب وجهتي النظر المتطرفين بشأن أهميتها. الأولى التي تعتبر أن الثقافة السياسية كمتغير لا أهمية لها في تفسير المفاهيم السياسية المعقدة، وبدلا من ذلك تعتبر جوانب أخرى كالاقتصاد والنظام السياسي والعوامل الدولية كمتغيرات أكثر أهمية من متغير الثقافة السياسية.[١٣] والثانية التي ترى أن الثقافة السياسية هي العامل الأقوى ليس فقط لتفسير التراكيب السياسية والسلوك السياسي، وإنما، أيضاً، لتقريرها. ويذهب البعض من أتباع هذا الرأي إلى حد الادعاء بأن عناصر الثقافة السياسية هي عصية على التغيير وثابتة عبر الزمن.[١٤] إن تجنب وجهتي النظر هاتين وما ينطويان عليه من مغالاة تسمح باستخدام نظريات الثقافة السياسية دون أن تكون تقليصية أو ما فوق-تاريخية. ففي حين أن الثقافة السياسية هي توجهات وميول وعناصر وتراكيب يمكن تفسيرها بمتغيرات سياقية، مثل نظام الحكم والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، يمكن النظر إليها، أيضاً، كوسيلة لا غنى عنها لتحليل وتفسير الطريقة التي من خلالها تتفاعل هذه المتغيرات وتفرض حضورها على شكل أنماط من الإدراك والسلوك، والتي تؤثر بدورها على الحياة السياسية، وبالتالي على آفاق نشوء أو انقضاء النظام الديمقراطي.[١٥] ومن هنا، فإن منطلق الثقافة السياسية، وبرأي هذه الدراسة، يصبح نافعا وذا قيمة عند النظر إلى الثقافة السياسية ذاتها كمجموعة من العوامل التي تؤثر على التراكيب والسلوكيات التي تشكل نظام الحكم، وذلك على الرغم من أنها لا تقرر وحدها هذه التراكيب والسلوكيات، حيث أنها تتأثر، أيضاً، بالسياق السياسي ذاته، إضافة إلى تأثيرها عليه.

ب- الثقافة السياسية: بين ديمقراطية النخبة وديمقراطية الجمهور

من القيم والتوجهات المعززة للسلوك الديمقراطي- بالمعنى الليبرالي على الأقل - والتي تجعله أفضل من سواه من أنواع السلوك (السياسي) الأخرى، تلك القيم والتوجهات المكرسة للاعتدال، والتسامح، والثقة المتبادلة، والتكيف، والتعاون، ومبدأ القبول بالحلول الوسط، والبراغماتية، والالتزام بالقوانين الناظمة للعبة الديمقراطية.[١٦] ومن الانعكاسات الإيجابية لهذه القيم والتوجهات أنّها تساهم، عند تبنيها بالطبع، في إجلال الأساليب البراغماتية، وبالتالي، تجنيب السياسة عسف الأيديولوجيا في إدارة شؤون التباين والاختلاف في المصالح والتطلعات. فهذه الأساليب تجعل عمليات المساومة والتقارب والتسوية والتفاهم أموراً ممكنة، وذلك من خلال تعديل أهداف واستراتيجيات القوى المختلفة، الأمر الذي يعني تخفيف مخاطر نشوب صراع يمكن أن يؤدي إلى تقاطبات حادة في المجتمع.[١٧] ويفهم من ذلك أن من شأن رسوخ هذه القيم والتوجهات التقليل من إمكانية ادّعاء أية جماعة أن لديها الحق في احتكار القوة، أو امتلاك الحقيقة، فيما يتعلّق بالقضايا السياسية العامة.[١٨]

وفي معرض مناقشة العلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية، لا بد من تشخيص مستويين من الثقافة السياسية هما: ثقافة النخب، وثقافة الجماهير. ويدرك الدارسون، بشكل عام، أن الديمقراطية تبرز وتستمر في البقاء عندما تبادر بها جماعة صغيرة دعونا نسميها النخبة، وتقدم لها الدعم والمؤازرة المادية والأخلاقية. وتتفق شرائح تلك النخبة، فيما بينها، على معايير وقوانين وإجراءات للتعاطي مع التضارب في المصالح والتباين بالتوجهات والمفاهيم بطرق سلمية، تقوم على قاعدة القبول بشرعية التنوع والاختلاف في دائرة الوحدة. وهذه الإجراءات تعتبر مهمة في حل مسألة كيفية موازنة تنوع وجهات النظر والمصالح مع الحاجة إلى الإجماع العام. وحيث أن هذه الإجراءات يمكن أن تنشأ بين دائرة صغيرة من الناس الذين يشتركون في وجهات نظر ومصالح متشابهة أو مشتركة، فإنها تتبلور، أولاً، وعلى وجه العموم، لدى أعضاء النخبة قبل أن تنفذ إلى طبقات اجتماعية أخرى. وهذه الإجراءات لا تنشأ بسهولة في التجمعات الأكبر والأكثر تغايرا من الأفراد الذين يمثلون رؤى ومصالح مختلفة وقد تكون متضاربة.[١٩]

لقد بيّنت تجارب تاريخية عدة أن الثقافة السياسية الديمقراطية لا تنشأ إلا تدريجيا وفقط عندما تباركها النخب المسيطرة، وتعمل على تعزيز المبادئ والقواعد والقوانين الوفاقية في علاقاتها الداخلية و"الخارجية"، وخاصة ما يتعلق بشؤون السياسة والحكم. فحكم القانون والتعددية السياسية والتنوع الاقتصادي والاجتماعي وحرية التعبير تختارها وتتبناها النخب في سياق سعيها الدؤوب من أجل تحقيق مصالحها وجعلها شرعية. وفي الوقت المناسب، تصبح هذه المبادئ جزءا لا يتجزأ من مصالحها وتصبح في بعض الحالات متجذرة في بنية وتوجهات منظومة مواقفها وقيمها. فمن الواضح هنا أن منظومة القيم والمفاهيم والإجراءات الديمقراطية، تتبناها النخب بدافع من الضرورة وليس طوعا، وخاصة عندما تبدو البدائل الأخرى أكثر كلفة ومخاطرة إذا ما قورنت بقبول التسامح والتسوية. ومن هنا، فإن الديمقراطية تظهر وتتجسد عندما تتوصل النخب المتأثرة سلبيا بغيابها إلى أنها يمكن أن تخدم مصالحها بشكل أفضل وأكثر فاعلية من الأشكال الأخرى للحكم، إضافة إلى أن المجازفات المصاحبة للديمقراطية هي، عادة، قليلة إلى أقصى حد.[٢٠] إن مثل هذا التحول في النظام السياسي يصبح نتيجة عينية لسلسلة الجهود التي تبذلها النخب في سياق تكيفها مع الوقائع الجديدة. ويمكن أن يأخذ هذا التحول شكل خطوة صغيرة كإجراء انتخابات، أو انفتاح اقتصادي، أو خطوة كبيرة كالتقدم نحو تحول ديمقراطي شامل في مجالات الحكم المختلفة.

وجرياً وراء مصالحها، فإن النخب تحتاج إلى دعم الجماهير للقيام بمبادراتها الهادفة إلى تقوية مواقعها ومكانتها.[٢١] وبهذا، فإن الثقافة السياسية المنوطة بالنخبة والمرتبطة بمكانتها الاجتماعية والاقتصادية، تشق طريقها إلى أوساط اجتماعية أخرى، وتكتسب بالتدريج أهمية (أكبر، وتصبح مهيمنة. وبقدر ما تكون ثقافة النخبة "شعبية" (popularized) بقدر ما تصبح تلك الثقافة هي الثقافة السياسية الأوسع للمجتمع بكامله. وفي غضون هذه العملية، فإن الكفاح الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والنساء والأقليات وبقية الفئات المهمّشة، يصبح مرتبطا عضويا بسعي النخبة إلى اعتماد الديمقراطية التي تقتضي توسيع دائرة أولئك الذين تضمهم قوانين اللعبة الديمقراطية، حيث يلتزمون بالمحافظة عليها مقابل الاستفادة منها. ولكن الشرائح الاجتماعية المضمومة

"حديثا"، شأنها في ذلك شأن النخب "الأصلية" لا ترى بالضرورة معايير الديمقراطية وقيمها غاية بحد ذاتها، وإنما وسائط وصيغ لتحويل ما تمتلكه من رؤى وتصورات تجاه الذات والآخرين بشكل يعود عليها بالنفع إلى حقائق ملموسة. فالأمر المهم هنا، هو أن تلتزم القوى المختلفة بالإجراءات والمبادئ "الديمقراطية" حتى وإن كانت هذه القوى لا تعتقد بمطلق صوابيتها. وبالتالي، فإنه لا يمكن القول أن النخب، بمعزل عن ارتباطها بمصالحها الخاصة، هي أكثر تعلقا أو أفضل نزوعا نحو الديمقراطية من تعلق أو نزوع الجماهير إليها أو العكس بالعكس. فهذه النخب تتشبث بالقيم والمعايير الديمقراطية في جهودها المتواصلة والخلاقة لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية وجعلها شرعية وآمنة. أمّا الديمقراطية ذاتها، فهي ليست أكثر من تجريد ووهم إذا ما نوقشت بمعزل عن القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، وبعيدا عن مصالحها وهمومها وأولوياتها واستراتيجياتها وما تمثله هذه القوى من مفاهيم وتصورات.

يرى الكثير من الباحثين أن الديمقراطية في الغالب تبدأ من الأعلى وذلك من خلال تحول يحدث بين النخب المتنافسة، وذلك إما "بفرضها" بالقوة أو بتسوية تنجم عن اتفاقات ومواثيق تحدد قوانين الحكم على أساس من الضمانات المتبادلة للمصالح المتباينة.[٢٢] أما حالة التسوية فيمكن أن تحدث بطريقتين: الأولى، تسوية تفاوضية بين النخب المتنافسة تعيد تنظيم علاقتها وتفتح الطريق لسياسات وآليات مجمع عليها. وبذلك، فإن هذه الجماعات تعتمد على مصالح مشتركة أو عامة دون تحويل أو تغيير عميق لاستراتيجيتها الفردية. والثانية، تقارب النخبة، بمعنى أن تقوم الأطراف المتصارعة، وبواسطة تغييرها وتعديلها لاستراتيجياتها الفردية، بتشكيل ائتلافيات انتخابية واسعة كطريقة لتعزيز قوتها. وبهذا، فإنها تختار طريق الهيمنة على السلطة (الحكم) من أجل حماية مصالحها[٢٣].

ومن الأمور التي تعزز الديمقراطية وتحافظ عليها مدى وحدة ودرجة تعاون النخب وتكامل تركيبها وإجماعها القيمي. فتكامل تراكيبها يتضمن "شمولاً نسبياً لشبكات (networks) رسمية وغير رسمية من الاتصالات، والتأثير لدى الأشخاص والجماعات والأحزاب في نخبة وطنية. والإجماع القيمي، من جهة أخرى، يعني الاتفاق النسبي على خطوط عريضة للسلوك السياسي ضمن

المؤسسات السياسية القائمة. ومن هذه الزاوية، فإن لتصورات النخب تأثيرا قويا على تركيبة الأنظمة السياسية، وبالتالي على بروز الديمقراطية وحمايتها. وفي النموذج الذي طرحه كل من فيلد وهيغلي وبورتونز هناك إيضاح وتأكيد على أن النخب غير الموحدة تنجب أنظمة غير مستقرة، في حين أن النخب الموحدة أيديولوجيا تنجب أنظمة أوتوقراطية مستقرة، كما أن النخب الموحدة بالإجماع تنجب ديمقراطيات تمثيلية. وفي النخب غير الموحدة يكون التكامل والإجماع في حدهما الأدنى، وتكون شبكات الاتصالات والتأثير ضعيفة. فالجماعات والأحزاب المختلفة تميل إلى الاختلاف حول القوانين والأحكام وإلى عدم الثقة ببعضها البعض، حيث تنظر إلى نتيجة التعاملات السياسية بعين الغالب والمغلوب، الأمر الذي يعني اقتناعها بأن ربح أحد يعني خسارة الآخر، ما يشجع على صراع مطلق العنان من أجل الهيمنة. ومن جهة أخرى، فإن النخب الموحدة أيديولوجيا تبدي درجة كبيرة من التكامل البنيوي والإجماع القيمي، ولكن من خلال حزب مهيمن ذي عقيدة وسلطة مركزية. فالجماعات والأحزاب في مثل هذه الكيانات تتكيف مع الأيديولوجيا وتبدي وحدة وتماسكا سياسيا وأيديولوجيا كبيرا. وبالتالي، فإن النخب تتسم بدرجة عالية من التكامل والوفاق –ولو ظاهريا – فيما بينها. أما النخب الموحدة بالإجماع فتتفق على قواعد "اللعبة" وعلى قيمة وأهمية المؤسسات القائمة وتنظر إلى الحقل السياسي بشكل إيجابي، كما أنها تقر وتعتقد أن جميع الأطراف والقوى المجتمعية ينبغي أن تكسب، وأنه لا يجوز استثناؤها. وهذا التوجه يسمح لها بالولوج في تنافس مقرون بمستوى ملحوظ من التعاون في المسائل التي تؤثر بالحياة العامة.[٢٤]

ومن العوامل التي ترتدي أهمية كبيرة بالنسبة لتطور الديمقراطية موضوعة البراغماتية، حيث تقوم على أساسها المعايير الإجرائية الديمقراطية، إضافة إلى أنها تمثل إلى حد كبير الشرط السياسي والثقافي الذي يسبق تدشين الديمقراطية. فالبراغماتية تعزز المشاركة، وتحد من تسييس الحياة الاجتماعية، وتقلل من شطط الخطاب السياسي وأذاه. ومن خلال المساومة والحلول الوسط تشجع البراغماتية على السجال السياسي وتجعل الصراع إزاءه أقل خطراً، كما تساعد على تحويل السياسة ذاتها إلى عملية توافق من خلالها الأطراف المهزومة على الخروج من الحكم – عندما تهزم – دون الخوف على مصالحها

الأساسية.[٢٥] فروح الاعتدال والبراغماتية تشجع على المرونة، وبالتالي التقارب، ما يسمح للمبادر السياسي كالحزب السياسي مثلاً، بأن يثق بالجماعات السياسية الأخرى. كما تفسح هذه الروح المجال لنشوء المستوى المطلوب من التسامح لدى الأفراد والجماعات فيما يتعلق بالمعتقدات والأفكار السياسية والخلافات المجتمعية والثقافية. أمّا انتشار التوجهات والمعايير الديمقراطية، فتتم بواسطة التعليم وتعميم السياسة ذاتها بدلا من احتكارها، في حين أن ضم شرائح ومجموعات اجتماعية أخرى إلى دائرة المناصرين للديمقراطية يتم، عادة، من خلال مواطنة شاملة، ومزيد من التعميم للسياسة ومن خلال الاعتياد (habituation) على ذلك. وحتى تحظى النخب التي تقود هذه الجهود بالدعم، فإن عليها أن تؤطر مطالبها بالتوافق مع مصالح الجماهير وتوجهاتها أو على الأقل دون تناقض بيّن معها. والنخب دائما إما أن تفعّل أو تكتم مصالح وتوجهات الجماهير من خلال مطالب يحسن التعبير عنها. ولكن حتى توائم هذه النخب مطالبها مع مصالح وتوجهات الجماهير، فإنها تجد نفسها تحت قيود فيما يتعلق بما يمكن وما لا يمكن فعله. وعلى ضوء ذلك، يصبح من عدم المبالغة القول أن الإخفاق في كسب تأييد الجماهير يقصّر من فترة ولاية النخب ويضعف فعاليتها، كما يضعف آفاق تدشين الديمقراطية.[٢٦]

عند تحليل مقدرة نظام سياسي معين على تحريك وحشد الجماهير، فإن التركيز ينصب في العادة على ما تملكه النخب، وخاصة المتنفذة من مصادر وموارد (assets). فهذه النخب تمتلك ثلاثة أنواع من الموارد هي: القسرية (coercive)، والاقتصادية (economic)، والرمزية (symbolic).[٢٧] أما الموارد القسرية فتعود إلى قدرة النخبة على فرض القبول برغبات ورؤى معينة من خلال ممارستها للقوة أو التهديد باستخدامها، بينما الموارد الاقتصادية تشير إلى قدرة النخب على التلاعب بالسلوك الجماهيري من خلال منح أو منع الفرص والمكافآت المادية. وبالنسبة للموارد الرمزية فهي معنوية ووجدانية ويتم توظيفها لتكريس شرعية الحال القائم كما يتم ربط عناصرها ومختلف تعبيراتها بالهوية، وتستخدمها النخب، عادة، لتوجيه الجمهور من أجل توليد الدعم اللازم لبرامج وسياسات معينة، ومن أجل قبول النظام القائم، الأمر الذي ينبغي أن يقود المواطنين للاعتقاد أن النخبة الحاكمة تستحق الدعم والمؤازرة لكونها تعتني بأفضل مصالحهم.

أمّا الحفاظ على سيطرة النخبة الحاكمة من خلال إجراءات قسرية، فيتطلب سلطة دولة منظمة تمتلك الأذرع القسرية المختلفة مثل البوليس والنظام القانوني والمؤسسات الحكومية. كما يمكن للدولة أن تمارس الهيمنة من خلال إجراءات غير قسرية كالسيطرة المعنوية والأيديولوجية. إن استخدام الإجراءات القسرية يؤدي إلى السيطرة، في حين أن استخدام الإجراءات غير القسرية يقود إلى الهيمنة. والهيمنة تعني هنا اختراق المجتمع من قبل مجموعة من المعتقدات والقيم والمواقف والأخلاقيات الهادفة إلى تعزيز علاقات القوة والسيطرة القائمة. وتسعى المجموعات المسيطرة إلى الاحتفاظ بنفوذها عن طريق موافقة الناس (consent)، وتحقق ذلك من خلال استخدام مجالات تعبوية غير قسرية مثل المدارس والنقابات والاتحادات والأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية والنوادي والمنابر الدينية... الخ. والهيمنة في هذه الحالة تصل إلى كل جوانب الحياة. والأنظمة السياسية بشكل عام، وبغض النظر عما يمكن أن تكون عليه سلطويتها أو ديمقراطيتها، لا تستطيع الإبقاء على ذاتها من خلال إجراءات قمعية بالدرجة الأولى، فيجب عليها ضمان الدعم الشعبي لتقوية شرعيتها، وذلك من أجل المحافظة على موقعها في السلطة. ومن خلال الهيمنة والاتفاق، تقوم النخبة (الحاكمة بإقامة رابطة (bond) مع الجماهير، رابطة تعتبر مهمة لاحتواء تذمر المحكومين، الأمر الذي سيقوي من شرعية الفئة الحاكمة، وسيعزز استقرارها في نهاية المطاف. ومن أجل إضعاف أو كسر هذه الرابطة، فإن نخبة أخرى معارضة يجب أن تنشئ هيمنة مضادة لهيمنة النخبة الحاكمة. وفي هذه الحالة، فإن التغيير الأيديولوجي والبنيوي لا بد أن يعتبر جزءا من ذات النضال. ولكن النضال الأيديولوجي هنا يبقى مجرد وسيلة – وليس غاية بحد ذاته – يهدف وبشكل محدد إلى حمل الجماهير على التساؤل عن حق الجماعة المسيطرة في الحكم، وإلى زعزعة الإجماع الشعبي القائم والذي لا بد من تحديه وزعزعته.[٢٨]

ولكونها امتداداً لـ "العملية الاعتيادية" (habituation) للثقافة السياسية للنخبة، فإنه يصبح بالإمكان القول أن الثقافة السياسية الجماهيرية – أو أجزاء منها على الأقل – ليست بالمحصلة سوى تصورات وتوجهات وأنماط من الإدراك لمصالح النخبة المعبر عنها بمداها وشكلها الشامل. ولهذا، فإن الثقافة السياسية

الجماهيرية يجب أن لا ينظر إليها كداعمة أو كمعيقة للديمقراطية بقدر ما ينبغي النظر إليها كمجال تتخذ النخب في إطاره مختلف القرارات التي يتأثر بها كما تؤثر به. إنه من غير الممكن التفكير بأن الثقافة السياسية الجماهيرية في مجتمع ما هي في خلاف وتعارض مع مفاهيم ومواضع إيجابية كحقوق الفرد والحريات العامة واستقلالية القضاء وغيرها، فعندما يعارض الجمهور هذه القيم، فإنه بذلك يرد على الطريقة التي تكون النخبة ذات العلاقة قد فسرت وأدارت بها مصالحها ومصالح الآخرين. إن معنى هذا الكلام هو أن الثقافة السياسية الجماهيرية تكون داعمة للديمقراطية إذا ما أبدت النخبة السياسية إحساسا أصيلا تجاه الجماهير ودعمت مصالحها، وذلك عبر القبول بنظام سياسي يشعر المواطن في ظله بأنه يمتلك الخيار، وحتى الالتزام بأن يكون فاعلا في الحياة السياسية. إن هذا الموقف، كانعكاس للشعور بالواجب والاعتقاد بأن المرء يمكن أن يكون فعالا، يخلق نزوعا نحو المشاركة. وبكلمات أخرى، فعندما تبدو الثقافة السياسية الجماهيرية غير ديمقراطية فهي في حقيقة الأمر ليست سوى رد فعل على لحظة بؤس سياسية تسمح لها النخبة أن تشق طريقها إلى الجمهور، وأن تتطور بلا رادع بطريقة تجعل الثقافة السياسية الجماهيرية تبدو لا ديمقراطية، وهي دلالة على فشل النخبة في التعامل مع تلك اللحظة بطريقة تجعل منها مناسبة مكمّلة ومنسجمة مع الديمقراطية ومعززة لها.

وبناء على ذلك، تصبح التوجهات الديمقراطية أو غير الديمقراطية ليست ملكا ثابتا أو أصيلا لثقافة سياسية معينة. وعلاوة على ذلك، فإن الأمرين يمكن أن يبرزا في ذات الوقت. ولكونها خاضعة لاستخدام وتلاعب القوى المتنافسة في صراعها لرفع مستوى قوتها إلى أقصى حد، فإن الثقافات السياسية هي ذات تركيبة مرنة وعرضة لمدى واسع من التأثيرات الداخلية والخارجية. ولهذا، فإن التوجهات الديمقراطية أو غير الديمقراطية لثقافة سياسية ما، هي من فعل وانعكاس الطريقة التي تختارها القوى المتنافسة للتعبير عن أولوياتها واستراتيجياتها. وفي الحقيقة، فإن الثقافة السياسية هي حيز واسع ورحب يسمح بتعايش العناصر الديمقراطية وغير الديمقراطية جنبا إلى جنب، حيث من غير المتصور أن ترى هذين المركبين منفصلين، فهما يكملان أحدهما الآخر ولا يمكنهما أن يكونا غير ذلك.

أما تعزيز المسار الديمقراطي، فيعبَّر عنه بمجموعة من التجليات كالمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية، وحماية الحريات والحقوق، وحكم القانون والتي تكتسب أهميتها وتتخذ معانيها وتعبر عن نفسها تنظيميا وثقافيا فقط بعد أن يكون القمع وعدم التسامح والظلم الاجتماعي باديا ومعبرا عنه بشكل ملموس، وبعد أن تكون الشرور الناجمة عنه منتشرة في كل مكان. والتوجه غير الديمقراطي لنظام الحكم يظهر على شكل تجاوزات واقتحامات وقمع وتسلط، وذلك عندما يشعر الحاكم، سواء في الواقع أم تخيلاً، أن عرشه مهدد، وعندما يرى في التوجه الديمقراطي للفئات المختلفة مصدر خطر على حكمه. وبكلمات أخرى، فإن التوجه الذي يمكن أن يطلق عليه "ثقافة ديمقراطية محضة" لا يوجد في أي مجتمع. وعلى سبيل المثال، فإن التوجهات غير الديمقراطية في البلدان الغربية، مثل القناعات المحافظة المتعلقة بالأعراق مثلا، وعدم التسامح، والمعتقدات، وأنماط السلوك شبه اللاعقلاني، يمكن أن توجد إلى جانب قيم وتقاليد ديمقراطية كالمؤسسية والتعددية وسيادة القانون وغيرهما. أما الأمر الذي يجعل توجّها ما يهيمن على توجه آخر فهو معطيات اللحظة السياسية والاجتماعية والطريقة التي تتم بها الاستجابة لمقتضيات واستحقاقات تلك اللحظة، وما يرتبط بها من مصالح وقوى مجتمعية. وبهذا، فإن النظام السياسي هو نتيجة لنضال قوى اجتماعية–اقتصادية وسياسية معينة ترى في ذلك النظام ضمانا وحماية لمصالحها ليس إلاّ.

وحيث أن الثقافة السياسية الجماهيرية هي، بالمحصلة، امتداد لثقافة النخبة السياسية المعممة، فإنه يبدو من غير المنطق أن تجعل النظم السلطوية، الثقافة السياسية الجماهيرية المماثلة، تبدو أكثر تأييدا للمزايا الديمقراطية، في حين تبدو النظم الديمقراطية وكأنها تجعل الثقافة السياسية الجماهيرية أقل تأييدا للمزايا الديمقراطية من الثقافة السياسية الجماهيرية في ظل الأنظمة السلطوية.

وفي دراسة للثقافة السياسية الجماهيرية في دول عدة في أمريكا اللاتينية تبين أنه على الرغم من تاريخها ذي النزعة السياسية السلطوية – وربما بسبب ذلك – فإن مستويات التأييد للمشاركة السياسية والحريات والحقوق المدنية في كل من المكسيك ونيكاراغوا واللتين لم تتمتعا بتقاليد ديمقراطية تذكر، هي أعلى منها في كوستاريكا، ذلك البلد الذي تمتع لأربعة عقود بتجربة ديمقراطية

رصينة.[٢٩] إن مثل هذه النتائج لا بد أن تقود إلى فحص دقيق للعلاقة بين الثقافة السياسية ونوعية النظام السياسي وبين الثقافة السياسية وآفاق بروز الديمقراطية وتعزيزها. وفي هذه الحالة، يبدو أنه ليست هناك علاقة أحادية الاتجاه وحسب، وإنما علاقة العكس بالعكس أيضا. فيبقى من الممكن لنا أن نتخيل أن شعبا ما يعيش تحت نظام ديمقراطي هو أكثر وعيا وإدراكا لعيوب نظامه، ما يجعل ذلك الشعب يبدو عرضة للاعتقاد أن نظاما آخر يمكن أن يخدم مصالحه بشكل أفضل. ولهذا، وبسبب نقدهم للنظام الديمقراطي، فإن تصورات وتوجهات هؤلاء الأفراد يمكن أن تبدو أقل ديمقراطية من تصورات وتوجهات أفراد آخرين يعيشون في ظل نظام سلطوي، حيث أن هؤلاء الآخرين هم أكثر وعيا وإدراكا لعيوب النظام السلطوي، وبالتالي هم أكثر انتقاداً له. وبعد كل ذلك، فإنها سمة "إنسانية"، كما يبدو، أن يعتقد الفرد أن العشب الواقع في الطرف الآخر من السياج هو أكثر اخضرارا من العشب الواقع في طرفه.

إضافة لما سبق ينبغي القول إنه يبقى من الأرجح أن تستبدل النظم غير الديمقراطية بنظم أخرى غير ديمقراطية. فالعوامل التي تؤدي إلى وضع حد لنظام سلطوي هي شديدة الاختلاف عن تلك التي تؤدي عادة إلى خلق نظام ديمقراطي. وبكلمات أخرى، فان كسر أو إنهاء نظام قسري، سواء أكان احتلالا أم شكلا آخر من الحكم التعسفي، لا يعني السير التلقائي نحو حالة ديمقراطية، حيث أن الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار نوع معين من الاستبداد ليست هي ذات الظروف التي تؤدي إلى ميلاد نظام ديمقراطي. وحتى بعد انتهاء الحكم التعسفي، فإن التوجهات غير الديمقراطية تستمر في إبراز ذاتها. ويتمثل ذلك بالثقافة السياسية المؤيدة للنظام التعسفي البائد وترسباتها، والتي تأخذ شكل غياب تقاليد التفاهم والتشارك والثقة بالآخرين، إضافة إلى ضعف الأحزاب والأطر والمنابر السياسية وعدم صلابة شرعيتها. وفي المرحلة الانتقالية الفاصلة بين العهد البائد والعهد الذي يتلوه، من المرجح أن تكون الفئات والقوى التي تنادي بالديمقراطية وترفعها كشعار قد اكتسبت خبراتها وتدريبها ومهاراتها في التعاطي مع الآخرين في سياق معطيات القمع السابقة التي يمكن أن تخلد وتكرس لاحقا النزعات الإقصائية والعدائية بدلا من تلك النزعات التي تقتضيها الديمقراطية. أما بالنسبة للنظام الديمقراطي

الذي يخلف نظاما سلطويا، فإن العناصر والظروف التي تشكله والآليات التي تجسده وتعبر عنه على الأرض، ينبغي أن لا تجعل النظام الجديد مميزا عن النظام القديم وحسب، وإنما، أيضاً، تجعله قادرا على دعم ذاته ومحافظا على بقائه وقوته في سياق ذلك التميز.

عند مناقشة موضوع الديمقراطية، لا ينبغي أن يفوتنا الإشارة إلى أن الكثير من بلدان العالم الثالث، بما في ذلك العالم العربي، عانت، وما زالت تعاني، من أخطاء بنيوية ووظيفية، ومن سوء تشكل في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعود ذلك بشكل كبير إلى إرثها الكولونيالي. ففي هذه البلدان، نجد طبقة حاكمة غير منتجة، واقتصادا هشا يعتمد على الخارج، وسوقا مقيّدة تنقصها السيادة الحقيقية، وبنية طبقية مشوّهة بما في ذلك طبقة وسطى ضيقة وضعيفة ونسبة عالية للأمية. وهذا التشكيل المشوه يجعل مختلف القوى الاجتماعية ضعيفة، وغير قادرة على وعي مصالحها والتعبير عنها بشكل رتيب أو على أداء أدوارها بشكل فاعل ومستقل وحر. إن غياب الثقافة السياسية المساندة للديمقراطية في مثل هذه المجتمعات، لا يقع اللوم فيه فقط على النخب المحلية و"عدم ديمقراطية" ثقافتها السياسية، وإنما، أيضاً، على الآثار المدمرة التي تركها المستعمر في هذه البلدان.

وباختصار، فإن الثقافة السياسية للنخبة والجماهير لا تنفصل إحداهما عن الأخرى، وتعتبران على قدر كبير من الأهمية للعملية الديمقراطية. ولكن في الوقت الذي تكتسب فيه الثقافة السياسية الجماهيرية صلتها بالعملية الديمقراطية، وعندما تستخدم النخب قوتها للتلاعب بها واستخدامها لغرضها الخاص، فإن ثقافة النخب السياسية تصبح مهمة للديمقراطية فقط عندما تصبح معممة وممتدة. أما الثقافة السياسية الجماهيرية، فهي ليست إلاّ ما تختاره لها النخب أن تكون. أما التجسيد الحقيقي للقيم الديمقراطية، فيبقى معتمدا على التوجهات الفكرية، والتي بدورها تعبر عن مصالح محددة، وعن الابتكارات البنيوية التي تخلص إليها النخب.

الفصل الثاني

العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية

العوامل المنتجة للثقافة السياسية الفلسطينية

أ - تجربتا الاحتلال الإسرائيلي والشتات الفلسطيني

يعتبر الاحتلال، وبلا شك، من العوامل المهمة في التأثير على الثقافة السياسية الفلسطينية وما يلازمها من توجهات وميول وتصورات، وذلك بحكم ما تركه من تشويه وضعف لمختلف البنى والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، والتي ستبقى ملقية بظلالها على الحالة الفلسطينية لفترة طويلة من الزمن.

لقد تركت سنوات الاحتلال عبئاً نفسيا ثقيلا تمثل بالإحساس بالضعف والمهانة والإحباط. فالخضوع لقمع الاحتلال وبطشه عمَّق لدى الفلسطينيين شعوراً عميقاً بالإهانة انعكس على قناعاتهم وتصوراتهم ومعتقداتهم وألقى ظلاله بالتالي على سلوكهم السياسي. وطوال هذه السنين أصبح متعذرا على الأفراد والجماعات، التخطيط الرتيب لشؤون حياتهم والتغلب على ما يواجههم من تحديات. فالتهديد المستمر للأرض، وتقطيع أوصالها، وتقسيم الفلسطينيين إلى جيوب سكانية مبعثرة، لم يؤثر فقط على البنى الاجتماعية والاقتصادية، بل أدى إلى تحقق قاسٍ ومؤلم بأن التوقعات السياسية الفلسطينية لا بد أن تبقى متواضعة طالما بقيت الحالة الفلسطينية على تلك الدرجة من الانكسار والضعف. لقد طغى، ولفترة ليست قصيرة، شعور بالسلبية حال دون مقاومة صلبة ومتماسكة للاحتلال لسنوات عدة، حيث بقيت مقاومة الاحتلال هشة وضعيفة وفي حدها الأدنى إذا ما استثنينا سنوات الانتفاضة. فقبل اندلاع الانتفاضة، اتسمت

المقاومة بالتبعثر والضعف والموسمية وظلت شأناً نخبوياً بالدرجة الأولى أكثر من كونها حالة شعبية وجهداً واسعاً وعميق الجذور. وقد كان لافتاً للانتباه، أيضا، أن شرائح اجتماعية مهمة أخذت في الحقيقة تتعايش وتتأقلم مع وجود الاحتلال وإفرازاته كالعمال والتجار، وتشكل طوال السنين شعور خادع بالسير الطبيعي للأمور. وعلاوة على كل ذلك، ظهرت واحدة من أبغض السلبيات وأكثرها خطورة على الديمقراطية، وهي تبلور وبروز ثقافة الرفض والعصيان السلبي. ففي خضم السياسات القهرية والقيود القاسية التي فرضها الاحتلال، طور الفلسطينيون مفهوماً عدائياً تشككياً تجاهها. فقد تعلم الناس، على سبيل المثال، عدم الثقة بالقوانين وعصيانها أو الالتفاف عليها، لدرجة أن أفعالاً كالتهرب من دفع الضرائب والاستحقاقات المالية المترتبة على الخدمات المدنية، أو المخالفات، اعتبرت مقبولة، بل مستحسنة من الزاوية الوطنية والأخلاقية، حيث تعد هذه الأفعال نضالاً يصب في خانة مجابهة الاحتلال. إن الخطورة التي ترتبت على ذلك تتمثل في حقيقة أن جلاء الاحتلال لن يعني جلاءً مماثلا لعناصر ثقافة الرفض تلك ولانعكاساتها السلبية على موضوعة المواطنة، والتي تقتضي – ضمن أمور كثيرة – احترام القوانين والقبول بالنظم وعدم الالتفاف عليها أو عصيانها.

أما الأثر المدمِّر والمترتب على نزوع الجمهور، ولسنوات طويلة، إلى التشكيك والعدائية تجاه القوانين والسياسات فقد شق طريقه إلى الثقافة السياسية الفلسطينية، الأمر الذي يجعلها، وعلى الأقل في الوقت الحاضر، أقل تقديراً للديمقراطية، وأقل مناصرة لما تقوم عليه الديمقراطية من مثُل.

وعند الحديث عن التأثير الإجمالي لسنوات الاحتلال على الفلسطينيين، وعلى ثقافتهم السياسية، ينبغي أن لا تفوتنا الإشارة إلى وجهة نظر يتم التعبير عنها في بعض الدوائر مفادها أن الاحتلال، وعلى الرغم مما سببه من قهر وآلام، قد ترك آثارا إيجابية على الثقافة السياسية. ومن هذه الآثار أنه عرَّضَ الفلسطينيين للمجتمع "الديمقراطي" الإسرائيلي، ما أدى إلى تعريفهم بالمبادئ الديمقراطية وممارسة الانتخابات، إضافة إلى أن الاحتلال ساعد في إخراج مجتمع مدني فلسطيني، حيث أن مؤسسات هذا المجتمع جاءت كرد فعل على الاحتلال وسياساته القمعية.[٣٠] وتضيف وجهة النظر هذه القول، أيضاً، أن الفلسطينيين

مدينون للاحتلال بتعدديتهم، فهو الذي دفعهم إلى التعايش في ظل التباين والاختلاف.

إن مثل هذا الرأي لا ينطوي على مصداقية كما أنه مجاف للحقيقة، فهو لا يشير إلى ما تركه الاحتلال من آثار سلبية على مختلف جوانب ومستويات الحياة الفلسطينية، بما في ذلك على مجموعة العناصر اللازمة لنشوء وتعزيز الديمقراطية، فثلاثة عقود من القمع لم تجعل فقط تطور المجتمع الفلسطيني يسير بخطو بطيء، وإنما أدى، أيضاً، إلى تشويه وإضعاف الكثير من البنى والتراكيب الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لحمايته وبقائه. ومن خلال مصادرة الأراضي، وتضييق الخناق الاقتصادي، وتطبيق القوانين والسياسات الجائرة والقمعية، ضعف الاقتصاد وتحول الفلاحون إلى عمال رخيصي الأجر في سوق العمل الإسرائيلية، وأصبحوا يبحثون عن رزقهم في أماكن مختلفة ومهن مختلفة، الأمر الذي سهل الهجرة من البلاد.[٣١]

كما أصبح الفلسطينيون تابعين، عليهم إطاعة قوانين الاحتلال الجائرة والعيش بموجبها، أكثر من كونهم مواطنين ذوي حقوق سياسية ومدنية أصيلة.

أما الأطر والمنابر التي أفرزها المجتمع طيلة سنوات الاحتلال، كالجمعيات الخيرية، والاتحادات النقابية، والمنظمات الطلابية، والجمعيات العلمية والمهنية، والمنظمات النسوية .. الخ، فقد نشأت ليس بهدف أن تكون بنى عازلة للمواطن ومحصنة إياه من هيمنة وجبروت الدولة (المحتلة بالطبع) وإنما كأدوات لبناء حيز سياسي مُتَحَدٍّ للاحتلال ومقاوم لبطشه. وعلى الرغم من أن هذه البنى والأطر كانت شديدة التّسيُّس وأنها اتخذت دوراً فاعلاً في مقاومة الاحتلال، فإن توجهاتها وميولها الديمقراطية لم تكن أبداً دون تساؤل. هذا الوضع الذي خلّفه الاحتلال في المجتمع الفلسطيني أدى وما زال يؤدي إلى تشويه مجمل المفاهيم ذات العلاقة الحميمة مع الديمقراطية، كالمواطنة، والهوية، والموقف من السلطة، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وغيرها.

ولفهم طبيعة النخبة السياسية وخاصة الشريحة المهيمنة عليها وتوجهاتها وميولها القيمية والسياسية، فإن الأمر يستدعي تحليل وفهم مجموعة الظروف والعوامل التي ساهمت في تشكيل ثقافتها السياسية، والتي هي محصلة معطيات داخلية

وأخرى خارجية ارتبطت جدلياً ببعضها البعض. لكن، وعلى الرغم من الأهمية العظمى لكل منها، فإن هناك غلبة ملحوظة في الحالة الفلسطينية للعوامل الخارجية (والمتمثلة بتجربتيْ الاحتلال والشتات الفلسطيني) في مدى تأثيرها على بنية وتوجهات الثقافة السياسية الفلسطينيّة، وخاصة تلك المرتبطة بالنخب ذات النفوذ. ويتمثل تأثير العوامل الخارجية على تلك النخب وثقافتها السياسية في أنها ساهمت في تعزيز وتذويت (internalization) نزعات وتوجهات قمعية وإقصائية لدى مختلف شرائح النخبة السياسية ذاتها، الأمر الذي يعني أن تلك التقاليد وتبعاتها ستظهر في سياق العلاقة بين النخب نفسها من جهة، وبين النخب والجماهير من جهة أخرى عندما يتحقق الاستقرار.

أمّا من زاوية التأثير على البنى والتراكيب، فقد ساهم عاملا الاحتلال والشتات في تشويه ومسخ عمليات التطور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال إخضاعها وإخضاع النخب والتجمعات المختلفة إلى ديناميكات متباينة أملتها استثنائية الظروف التي أحاطت بها. وأثرت بيئة الشتات وتعقيداتها وما رافقها من سمات قمعية وإلغائية ليس فقط على بنية النخب الفلسطينية وطبيعة تشكلها، وإنما، أيضا، على خطابها وسلوكها اللذين طغت عليهما نزعات وميول سلطوية تشككية ونزعات الهيمنة والاستفراد بالسلطة، واللاتسامح، والوجل من التعددية الحقة وغياب الإيمان الحقيقي والصادق بالانتخابات وبمبدأ فصل السلطات، وبسيادة القوانين إضافة إلى شخصنة الشأن العام، والإغراق في الرمزيات. ومن الانعكاسات الأخرى المهمة، أيضا، لهذه الظروف القسرية، أنها أنتجت نخبا غير موحدة، لا تتمتع إلاّ بقدر يسير من التكامل والإجماع القيمي. وقد ترتب على ذلك تعزيز مجموعة من التقاليد والقيم غير المؤازرة للسلوك الديمقراطي، كرؤية العلاقات السياسية فيما بين الشرائح المختلفة للنخبة السياسية من منظار الغالب والمغلوب (zero sum term) والتشكك والارتياب والنظرة السلبية لمبدأ الحلول الوسط (compromise) والنزوع إلى إقصاء الآخرين، وتضييق حيز التسامح معهم. إن هذه النزعات وغيرها ميّزت في السابق وما زالت الآن تميز المساحة الأكبر من الحياة السياسية الفلسطينية.

وقد تجلت مثل هذه القيم والتقاليد، وعبرت عن نفسها على الدوام في سياق العلاقة بين الشريحة المهيمنة والأقوى منها، والمتمثلة في النخبة السياسية،

وبقية الشرائح أو بين السلطة الوطنية وأطراف المعارضة وخاصة الإسلامية منها كما هو الحال اليوم. فالعلاقات بين هذه الأطراف تحكمها درجة ملحوظة من التوتر وتثقلها تباينات سياسية وأيديولوجية وعقدية مهمة.

ومن العوامل التي تغذي هذه الطائفة من التباينات لدى مختلف شرائح النخبة السياسية منذ قيام السلطة الوطنية تلك المجموعة من القيود والمحددات الناجمة عن فقدان السيادة والاستقلال. فتحت تأثير وضغط هذه القيود، تعيش النخب السياسية المختلفة حالة من الارتباك والتشوش والقلق لكونها تعيش حالة دائمة من تعريف وإعادة تعريف مصالحها وتحالفاتها في إطار كيان ناشئ تحتاج ملامحه إلى بعض الوقت لتتضح وتبان. وحيث أن هذه الشرائح تهتم غالباً بتعريف مصالحها الذاتية وتحديد منافعها فإنها تعتبر مسألة توافقها أو اختلافها مع الآخرين أولوية تفوق، من حيث أهميتها، مسألة اختيار الآليات والوسائط التي يمكن بها تجسيد هذه المصالح بأفضل وجه. وفي الوقت الذي يتم النظر فيه إلى الكيان الناشئ بالدرجة الأولى، كحاضنٍ لمصالح وتوجهات هذه الشرائح، فإن الديمقراطية، كآليةٍ تخدم مصالح هذه الشرائح بأفضل وجه، تبقى منسلخة عن منظومة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجعلها خياراً لا نزاع حوله.

ب – الإرث الثقافي السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

إن مناقشة فرص الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية تتطلب إلقاء نظرة، ولو سريعة،على الإرث الثقافي السياسي الذي تركته منظمة التحرير الفلسطينية عبر السنين، وذلك لتقييم مدى قدرة ذلك الإرث على المساهمة في تشكيل نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين. ومن المفيد في هذا السياق، عرض صورة تاريخية موجزة لمنظمة التحرير الفلسطينية وإرثها ومناقشة الظروف التي أحاطت بتشكيلها والكشف عن الطريقة التي اتخذت بها القرارات وسيرت بها السياسات والشؤون العامة.

في الوقت الذي أصبح ينظر فيه إلى منظمة التحرير الفلسطينية كتجسيد للطموحات الوطنية الفلسطينية، كانت هذه المنظمة، في الحقيقة، امتدادا للسياسة

العربية وانعكاسا لديناميكياتها إلى جانب كونها تعبيرا عن الطموحات الفلسطينية وانعكاسا للإرادة الفلسطينية. ففي خضم المشاحنات العربية–العربية تأسست هذه المنظمة العام ١٩٦٤، وذلك لكي تكون سلاحا سياسيا بيد عبد الناصر الذي كان في ذلك الوقت يهدف إلى تعزيز دوره ومكانته في العالم العربي من خلال تبني الشعارات القومية والوحدوية العربية وتحرير فلسطين.(٣٢)

وحيث أن هذه الظروف أحاطت بميلاد منظمة التحرير الفلسطينية، فإن إمكانية تحدي هذا الجسم للسياسة العربية ومعارضتها الجادة أصبحت غير قابلة للتصور. فتركيبة المنظمة، إضافة إلى سياستها، ونمط اتخاذ القرارات لديها، عكست توجهات ونزعات لم تختلف جذريا عن تلك النزعات والتوجهات اللاديمقراطية التي عمّت العالم العربي آنذاك. فالزعيم الأول لمنظمة التحرير (أحمد الشقيري) والذي اختاره عبد الناصر ظل، وطوال فترة ولايته، يسيطر شخصيا على جميع الهيئات المختلفة داخل المنظمة بما في ذلك التنفيذية، وما أصبح يعرف فيما بعد بالمجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي جعل عملية صنع القرار فردية يسيطر عليها رجل واحد.(٣٣)

وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧ طرأ تحول مهم على منظمة التحرير، حيث أصبحت تتمتع بقدر من الاستقلال عن البلدان العربية، ما جعلها أكثر قربا من الفلسطينيين وأعظم قدرة على التعبير عن همومهم وتطلعاتهم الوطنية. ولكن هذا التحول بقي محدود الرقعة الماهية ولم يمثل نقطة انطلاق راديكالية تختلف عن السنوات الأولى للمنظمة. فعلى الرغم من تمثيلها لتركيبة مختلفة، وتمتعها بدرجة من الاستقلالية عن الصراعات العربية الداخلية حينئذ، فإن منظمة التحرير "الجديدة" ظلت في جوهرها امتدادا للنظام القديم أكثر من كونها تحديا أو إلغاء له. فقد استمرت بالتعبير عن رؤيتها وبرنامجها السياسي بالوتيرة السابقة، وفي سياق ما أملته عليها الظروف العربية من توجه وسياسات كسياسة الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية التي كانت تستضيف مئات آلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين عاملهم الزعماء العرب المتصارعون من أجل الهيمنة في أحيان كثيرة كرهائن سياسيين وكأوراق ضغط بهدف المناورة.(٣٤)

أما نمو وتضخم المنظمة وهياكلها واتساع سلطتها وتمثيليتها، والتي أصبحت

تدير شؤونا فلسطينية داخلية كثيرة وتقيم علاقات مع منظمات ودول، فقد أسهم في تحويل المنظمة إلى جسم كبير وإلى كيان يشبه دولة. وتم في ذلك الإطار خلق العديد من البنى والدوائر والمرافق في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وغيرها. وفي السنوات التي تلت، استمرت القيادة في توسيع التراكيب المختلفة، والأجهزة الإدارية والأطقم العاملة، إلى درجة إدخال نمط من المهنية، حيث ظهر عشرات الآلاف من البيروقراطيين والجنود والدبلوماسيين ونشطاء الاتحادات وغيرهم ممن أصبحوا العمود الفقري لمنظمة التحرير. كما غدت المنظمة المالك لإمبراطورية مالية واسعة تمتلك المزارع وخطوط الطيران والفنادق والخدمات الأخرى وتدير علاقات وشبكات سياسية ودبلوماسية على المستوى الدولي، وحولت مقاتليها وفصائلها إلى قوّات شبه نظامية ذات قواعد عسكرية ثابتة ونظريات قتالية تشبه العقائد القتالية الكلاسيكية للدول. ومما شجع هذا التوسع، وربما ساعد في تبريره، كما يبدو، المبالغ الكبيرة من الدعم المالي الذي قدّمته الدول العربية، وخاصة الخليجية منها بعد الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين العام ١٩٧٤ وطوال عقد السبعينيات. إن هذا النمو المؤسساتي الواسع والكثيف قد حول منظمة التحرير وبالتدريج إلى بنية ذات طبيعة بيروقراطية جعلها جسما أكبر حجما وأكثر اتساعا من أن تدار شؤونه بسلاسة وفاعلية، الأمر الذي أدى إلى فتح الباب أمام نمو الأمراض والآفات السياسية والإدارية والمالية وغيرها كالعجز والفساد وعدم المساءلة والترهل البيروقراطي وغيرها. وقد حدث ذلك في جميع المجالات بما في ذلك المالية والسياسية والتنظيمية والعسكرية وفي مجمل العلاقات الفلسطينية الداخلية والخارجية.[٣٥]

وعلاوة على كل ذلك، فإن هذا الاتساع في التراكيب والوظائف لمختلف أجهزة منظمة التحرير صاحبه نمط من تمركز السلطة في أيدي قادة الفصائل المختلفة. ومثل هذا التمركز للسلطة بأيدي القلة، وفي النهاية في قبضة فرد واحد، أدى إلى غياب الشفافية والمساءلة، وإلى انتشار الفساد المتمثل بالواسطة والمحسوبية. فمنظمة التحرير أصبحت تمثل، وفي ذهن الكثيرين، مستخدما ومزودا بالشهرة والمجد وبالامتيازات السياسية أكثر من تمثيلها لمنبر ثوري بالمعنى الدقيق للكلمة. فكثير من أعضائها ومؤيديها، وخاصة على المستوى القيادي، بدوا وكأنهم

يكسبون ويثرون أنفسهم، في الوقت الذي ضاقت فيه الفصائل ذرعا بالكثير من المتحمسين والصادقين والذين نحوا جانبا وتم تهميشهم.[٣٦] ومن خلال الفصائل والأطر المؤيدة لها – مثل اتحادات نقابات العمال، والجمعيات المدنية، ومنظمات الطلبة، والتجمعات النسائية.. الخ – شقت هذه الأمراض طريقها إلى التجمعات الفلسطينية المختلفة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى بعض المحللين أن هذه الأطر أصبحت أدوات خادمة للفصيل ومكاسبه الضيقة أكثر من كونها خادمة للهم العام ومعبرة عن التطلعات الوطنية.[٣٧]

أما بالنسبة لعلاقة منظمة التحرير مع الداخل، فقد تميزت إجمالاً بدرجة من التوتر وعدم السلاسة، ما أفقدها التناغم والتناسق اللذين تقتضيهما عملية النضال الوطني. فقد نظرت المنظمة للداخل وتعاطت معه لسنوات طويلة على أنه ثانوي القيمة وهامشي التأثير، حيث جاء ذلك منسجما مع رؤيتها للمشروع التحرري على أنه حركة من الخارج صوب فلسطين. إن هذه المكانة المتواضعة التي احتلها الداخل في استراتيجية المنظمة جعلته في كثير من الأحيان موضع تشكك وتوجس فيما يفعل وفيما لا يفعل وإزاء ما يعبر عنه من مواقف وما يتخذه من قرارات. كما جعلته أكثر ضعفا من أن يجاهر في اختلافه مع المنظمة وقراراتها. فالنشاطات والفعاليات السياسية المستقلة التي أدارها الداخل نظرت إليها المنظمة، وإلى حد كبير، كتحدٍّ لسلطتها السياسية ولنفوذها الجماهيري. لقد ولّدت مبادرات، مثل تشكيل الجبهة الوطنية العام ١٩٧٤، والانتخابات البلدية العام ١٩٧٦، وتشكيل لجنة التوجيه الوطني العام ١٩٧٨، والحوار الأكاديمي في مطلع الثمانينيات، وتشكيل وفد المفاوضات إلى مدريد العام ١٩٩١، الخوف لدى المنظمة من أن تغتصب سلطتها، الأمر الذي دفعها لأن تراقب هذه التطورات بيقظة وحذر بغية السيطرة عليها أو على الأقل لتجنب ما سيترتب على هذه الأحداث من أخطار.[٣٨]

وبشكل مواز للتوجس والتشكك تجاه الداخل استطاعت المنظمة أن تفرض على الداخل آراءها وفلسفتها، عاكسة بذلك اجتهاداتها ومواقفها وأنماط إدارتها للشأن العام. ومن المسائل التي أثرت فيها منظمة التحرير على الداخل ونقلتها إليه مسألة الفصائلية السياسية، التي إضافة إلى إسهامها وفضلها النضالي، عمقت وجذرت نزعات قبلية إقصائية دفينة في النفوس. فالفصائلية وما رافقها

من منافسة وتقاطب وتشاحن نجحت في تعميق الفجوات، وفي توتير الأجواء بين مختلف الفئات السياسية أكثر من نجاحها في تعميق الهوة مع الاحتلال. كما أدت، أيضا، إلى تعزيز العديد من القيم السلبية كالريبة الدائمة وفقدان الثقة وغياب التسامح والانغلاق والنزعة الإقصائية ونزعة تجريد الآخرين وإفقادهم الشرعية وغيرها. وقد كان لذلك انعكاسات مهمة على المجتمع الفلسطيني، حيث أصبح التسييس الشديد يطغى في مختلف المجالات، الأمر الذي أدى إلى هيمنة ما هو سياسي على كل شيء سواه، ما أدى بالطبع إلى تهميش وتبهيت المضامين اللاسياسية للمجتمع الفلسطيني. وبعملية الدمج بين ما هو سياسي وما هو مدني مستقل، أُضعف الحيزان واستقرت شوائب كل منهما في حياض الآخر.

ومن الأمور الأخرى التي أثرت المنظمة بها على الداخل وثقافته السياسية، هي مسالة الطرق والأنساق والأساليب التي اتبعتها المنظمة في إدارة الشأن الوطني العام. فكثير من القيم والتقاليد المأزومة شقت طريقها وفرضت نفسها على الداخل كالعفوية والارتجال وضعف التخطيط والتنظيم والإغراق في الرمزيات والشخصانية، إضافة إلى غياب الرؤى الاستراتيجية، والتمترس الأجوف أحيانا خلف العقائد والمبادئ، والتعامل مع الآخرين (في داخل الإطار الوطني) بدرجة شديدة من التوجس والريبة. كما افتقدت عملية النضال والمقاومة ضد الاحتلال للبرامج الواضحة والخطط المدروسة والرصينة وحل بدلا منها نوع من الاحتراف جعلها واهنة ومتعثرة وأبقاها شعائرية ورمزية، الأمر الذي أبقاها عرضة دائمة للانتكاسات. ومما أسهم في إضعاف هذه العملية، أيضاً، وأفقدها الفاعلية، الأموال الطائلة التي أغدقت على الداخل – والتي كان من المفترض أن تهدف إلى تعزيز الصمود والالتصاق بالأرض، إلاّ أنها ولأسباب كثيرة، لم تحقق ذلك، ولم تخضع إلاّ لليسير والعرضي من الرقابة والمساءلة. كما أدت هذه الأموال إلى ترهل المرافق والمؤسسات الوطنية وإلى تشجيع الفساد واستشرائه، الأمر الذي ساهم، بالتالي، في حرف العملية النضالية عن مسارها وجعلها مناسبة للثراء وتعظيم النفوذ.

وأما بخصوص السلوك السياسي، فقد أصبح شخصانيا إلى درجة أن الولاء الأعمى للقائد أو الزعيم أصبح مطلوباً، كما أن التوافق والموافقة في داخل

الفئات السياسية طغيا على الخلاف والاختلاف، ما كلّس بيئتها الداخلية، وحدّ، بالتالي، من قدرتها على الإبداع والعطاء. فالتعددية الحقة غابت عن الحقل السياسي الفلسطيني، ما جعله تحت تأثير وهيمنة فصيل واحد، وبالتالي في قبضة زعيم أوحد أو قلة منهم. إن مجمل هذه التقاليد والممارسات، والتي جلب الجزء الأكبر منها البيئة المحيطة، جعلت فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، في نهاية المطاف، دون تجربة حقة في التعاملات والأعراف الديمقراطية، الأمر الذي سيجد تجلياته لاحقاً بعد إنشاء السلطة الوطنية.

لقد ظهرت طوال السنين أصوات تنادي بتصحيح الوضع الداخلي، وتدعو بشكل خاص إلى إصلاح ديمقراطي منذ السبعينيات، ولكن هذه الدعوات، وعلى الدوام، تم تتفيهها من خلال وصفها بأنها مجرد ترف لا يمكن احتماله، أو "أذى" لا يمكن القبول به. وفي مواجهة تحديات الثمانينيات، أيضا، أدير الظهر لهذه الدعوات، وحكم عليها بأنها جاءت في غير وقتها، وبأنها افتقدت حسن النوايا والمقاصد. وفي هذه الأثناء، جاءت هزيمة العام ١٩٨٢ في لبنان، وما رافق ذلك من إخلاء لقوات المنظمة ومن تشتت وإعادة تمركز في بلدان عدة، مساهمة في مزيد من التدهور للوضع الداخلي للمنظمة. وكان التحدي الرئيسي الذي واجهته قيادة المنظمة بعد هذه الهزيمة السياسية والعسكرية أمام إسرائيل يتمثل في المحافظة على شرعيتها السياسية في داخل صفوف الشعب الفلسطيني، كما في المنابر الدولية، الأمر الذي دفع بقيادة المنظمة للبحث الحثيث عن فرص ومصادر لتدعيم شرعيتها، ولإنقاذ مكانتها السياسية من أجل ضمان بقائها وسيطرتها.[٣٩] وقد ظل هذا البحث دون جدوى لسنوات عدة قادمة. وعلاوة على ذلك، فقد تم في هذه الفترة تعزيز ملحوظ لعملية مركزة اتخاذ القرار بتبرير مفاده أن هناك ضرورة لمركزته بهدف المحافظة على التركيبة المشرذمة والحالة المبعثرة لمنظمة التحرير. ورداً على هزيمتها المرة في لبنان، فإن منظمة التحرير لم تكن فقط تنقصها الشجاعة للاعتراف بالهزيمة وضرورة تقييم ما جرى وما لذلك من معان ونتائج، ولكن ردها، أيضا، اتخذ شكلا ديماغوجيا بعرض الهزيمة أمام ذاتها وأمام الآخرين وكأنها، في حقيقة الأمر، نصرٌ مشرّفٌ.

أما الانتفاضة والتي اندلعت العام (١٩٨٧) فقد اعتبرتها قيادة المنظمة كأفضل تطور يمكن أن تستغلّه من أجل إعادة الاعتبار لشرعيتها الذاوية. فسير الانتفاضة خلّد وقوّى نوعاً من السلوك الذي هيمن على منظمة التحرير الفلسطينية خلال سنين. فبعد اندلاعها بوقت ليس بطويل، أصبحت الانتفاضة تحت تأثير منظمة التحرير التي كانت قادرة على التحكم بديناميكياتها وسيرها، وذلك بتوجيه قيادة الانتفاضة وبالسيطرة على الدعم المالي. وفي نهاية المطاف، فإن مجموع هذه الأحداث أتاح للمنظمة هوامش فرص لتعزيز مكانتها، الأمر الذي مكنها فيما بعد من الدخول في مفاوضات مع إسرائيل، ومن ثم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية والتي حلّت، ومن الناحية الفعلية، محل منظمة التحرير.

وفيما يتعلق بتجربة السلطة الوطنية التي تأسست العام ١٩٩٤ في المسألة الديمقراطية، يمكن تمييز وجهتي نظر: الأولى ترى أن الديمقراطية في فلسطين، كانت تقليداً، وما زالت اليوم وضعاً حيّاً قائماً يتجلى متى وحيثما أمكن. والمؤيدون لهذا التوجه يدعّمونه بالإشارة إلى التمثيل الفصائلي – بنظام الكوتا – والى الاجتماعات "المنتظمة" للمجلس الوطني الفلسطيني والى الانتخابات التشريعية والتنفيذية عام (١٩٩٦) كشواهد على تلك الديمقراطية. وتؤكد وجهة النظر هذه أن عملية اتخاذ القرارات وإدارة المؤسسات تتم وفقاً للأعراف الديمقراطية التي وطدتها منظمة التحرير، وانتقلت لاحقا إلى نظام السلطة الفلسطينية. ويصل هذا الفريق إلى حد القول، أحيانا، بأن النموذج الفلسطيني للديمقراطية هو الأسمى في الدائرة العربية، إن لم يكن هو النظام الديمقراطي الوحيد. ففيه معارضة واضحة، وحرية تعبير، وتراكيب مدنية مختلفة وكل ما تقتضيه الحياة الديمقراطية من مقومات.

أما وجهة النظر الأخرى فترى أن التجربة السياسية الفلسطينية، وعلى الرغم مما يوحي به ظاهرها، لم تكن ديمقراطية بالجوهر، حيث أنها عززت تقاليد احتكار السلطة وصنع القرار وفردانية النفوذ، وضعف التقليد المؤسساتي، والتشبث بنظام الكوتا، والفصائلية (الحزبية) الضيقة، والافتقار إلى آليات مساءلة وشفافية حقيقية وغير ذلك. وتتم هنا عادة مناظرة وتشبيه السلطة الوطنية بالأنظمة العربية الأخرى من حيث افتقارها للتوجهات الديمقراطية.[٤٠]

ج – ظهور وتبلور الخطاب الإسلام السياسي

جاء الخطاب الديني بشكله العام كمنظومة من الرؤى والتصورات ذات النزعة السلفية إزاء العديد من جوانب ومستويات الشأن الإنساني. ويطغى عليها ميل لمصاهرة الأصول الماضوية–السلفية، وما تعبر عنه من مبادئ ومنطلقات ونصوص مع معطيات عصرية مادية تتسم بدرجة عالية من التشابك والتعقيد، ومن القدرة على التأثير العميق في حياة الأفراد والجماعات. أما الحيز الذي يطمح هذا الخطاب إلى تغطيته – ومن ثم ربما السيطرة عليه – فهو رحب وواسع، حيث يشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع كما القانون والعلوم والثقافة والفنون والأخلاق. ويتم التعبير العملي عن مضمونه بمستويين من الفعل والنشاط، حيث يتجلى الأول في الحيز المجتمعي ويتخذ أشكالاً تعبوية دعوية محورها المسجد والمؤسسات والمنابر الاجتماعية المختلفة، بينما يتجلى الثاني في الحيز السياسي ويتخذ شكل المشاركة في مؤسسات الدولة، أحياناً، والمشاركة من خارجها أحياناً أخرى. كما يعبر هذا الخطاب عن ذاته بلغتين: الأولى سلمية تتجسد بالمشاركة بالانتخابات النقابية والتشريعية العامة، والثانية غير سلمية تتجسد بالعنف أو بالتهديد به لتحقيق مكاسب سياسية.[٤١]

يكشف هذا الخطاب، وعلى الرغم مما يوحي به ظاهره من انسجام وتناغم، عن أنماط من التباين والاختلاف في بنيته الداخلية تتجلى في تعدد منابره وعدم تماثل منطلقاته واختلاف أدواته. أما التحديات الكثيرة التي تحيط به فقد دفعته إلى التسيس، الأمر الذي حول ذاك الخطاب إلى منظومة أيديولوجية كغيرها من الأيديولوجيات تخضع للأخذ والرد وللتغير والتعديل.

أما بالنسبة للنموذج الفلسطيني من هذا الخطاب، فيبقى، وربما بسبب خصوصية الحالة الفلسطينية وعدم رتابتها وظروفها الاستثنائية، حديث النشأة وضعيف البنية ومحدود الانتشار. وقد جاء انتصار الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، ومن ثم استلام رجال الدين الحكم هناك، وانهيار النموذج الاشتراكي في نهاية الثمانينيات بمثابة حدث باعث للخطاب الديني ومعزز لتأثيره ونفوذه، ما أدى إلى إنعاش الإسلاموية السياسية في الكثير من البلدان العربية ومن ضمنها فلسطين. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تعزيز ذلك الخطاب وتصليب

عوده في فلسطين، ضعف الخطاب الآخر المتمثل بالوطني – العلماني بمختلف تموجاته، وخاصة بعد تهلهل بنية منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها في أعقاب هزيمتها في لبنان على يد الإسرائيليين العام ١٩٨٢. وكحدث في غاية الأهمية، جاءت الانتفاضة العام ١٩٨٧ لتمنح ذلك الخطاب فرصة للتعبير عن نفسه بشكل عملي وملموس، الأمر الذي تمخض عنه تحول ذلك الخطاب إلى برنامج مقاوم ضد الاحتلال وتمكنه من بناء الأطر المنظمة المعبرة عنه، والتي تجسدت بحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

أما الفترة التي تلت الانتفاضة، وتمثلت بدخول الحالة الفلسطينية عهد العملية السلمية، فقد ألقت هذه التطورات بظلالها بكثافة على بنية الخطاب الديني، وعلى مختلف الأدوات والتعبيرات الدالة عليه، حيث وضعته وجهاً لوجه أمام الصعب من الأسئلة واللامألوف من التحديات. ومن هذه الأسئلة ما هو مفاهيمي ونظري، ومنها ما هو عملي وتطبيقي. وتتمحور الأسئلة والتحديات المفاهيمية والنظرية حول مسألة أساسية واحدة ولكنها معقدة وشائكة، وتتعلق بكيفية عصرنة الفهم الإسلامي لجعله أكثر استجابة وأقل تعارضاً مع المعطيات والحقائق المختلفة في المجتمعات المعاصرة، ومن ضمنها فلسطين.

ومن المسائل المهمة التي تمثُل وبعناد أمام الإسلاميين الفلسطينيين مسألة العلاقة مع إسرائيل، ومبدأ الصلح معها، واتفاقيات أوسلو، والعلاقة مع العلمانيين، والموقف من خطابهم، والعلاقة مع السلطة الفلسطينية، والعلاقة مع المحيطين العربي والإسلامي، والموقف من الغرب، إضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق بقضايا ومعضلات مجتمعية داخلية كقضية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمرأة، وتشريعات الأحوال المدنية، وعملية البناء الوطني القائمة الآن في فلسطين وغيرها.

ومن المسائل الصعبة التي يواجهها الإسلاميون هي الكيفية التي يمكن من خلالها للخطاب الديني أن يتسع لاستحقاقات البعدين التحرري الوطني والمتمثل بالتحرر من إسرائيل، والبنائي المجتمعي الداخلي الذي تقوده السلطة الفلسطينية، إضافة إلى كيفية التوفيق بين أشكال الكفاح السلمية والعنيفة. كما يشغل الإسلاميون أنفسهم بمسائل أخرى مهمة تتعلق مباشرة بوجودهم، كالحفاظ

على وحدتهم الداخلية في ظل تعدد منابرهم السياسية، وتأمين مصادر الدعم المالي، وتجنب الصدام مع السلطة الفلسطينية.

من الصعب إنكار حقيقة أن الإسلاميين نجحوا بترك بصمات مهمة على الحياة السياسية الفلسطينية الراهنة. ولكن السؤال الذي يهمنا هنا هو: هل لبصماتهم تلك من تأثير على الثقافة السياسية الفلسطينية؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فيصبح السؤال عندئذ: هل يمكن اعتبار ذاك التأثير إيجابيا بالنسبة للديمقراطية أم أنه غير ذلك؟

أما الشق الأول من السؤال فتميل هذه الدراسة إلى أن الإجابة عنه هي بنعم، حيث تعتقد أن الخطاب الديني وما تمخض عنه من "إسلاموية" أصبح، وبلا شك، أحد العوامل المساهمة في بنية وتوجهات وميول الثقافة السياسية الفلسطينية القائمة الآن. فالخطاب الديني، وكغيره من العوامل، يمتلك المفاهيم والرؤى والمواقف والتوجهات وهو بحاله دائمة من التأثير والتأثر بمختلف جوانب الحياة السياسية الفلسطينية. كما يستطيع هذا الخطاب، أيضاً، وبحكم امتلاكه الأيديولوجيا والموارد والأدوات، أن يحوّل رؤاه وتصوراته ومواقفه (ليس جميعها بالطبع) إلى تجليات عملية وملموسة ذات تأثير ملحوظ في ميول الأفراد وتوجهاتهم، وعلى الكثير من آرائهم ومواقفهم السياسية.

يؤثر هذا الخطاب بنزعاته المختلفة، ليس فقط على أتباع الإسلاموية وحملة رايتها، وإنما، أيضاً، على مجمل الخريطة الأيديولوجية والفكرية والسياسية في فلسطين. فقد نجح الإسلاميون في نقل مفردات ومفاهيم وتعبيرات ورموز خطابهم إلى قلب الخطاب السياسي الفلسطيني العام، ليحتل مكانة ليست هامشية في سياقه. ويمكن ملاحظة ذلك اليوم في ثنايا التشخيص والتحليل كما عند المعالجة ووضع الحلول للعديد من المسائل، بدءا بالسياسية منها كالعملية السياسية مع إسرائيل، وانتهاءً بالمجتمعية كقضايا الديمقراطية والمرأة وغيرها. وقد أصبح هذا الخطاب اليوم قادرا على فرض حضوره في مختلف المنابر مع القليل من الوجل والتردد والكثير من العزم والإصرار.

أما التجليات الملموسة والمباشرة للخطاب الديني فيتم التعبير عنها بمستويين متمايزين من الإسلاموية: الأول اجتماعي، وفيه يُؤخَذ الدين كقيمة مطلقة الإيجابية،

وكحيز يمثل منظومة معيارية صالحة لمختلف دروب الحياة، وينتشر هذا المستوى في صفوف قطاعات واسعة من عامة الناس، ويمكننا أن نطلق عليه "الإسلام الشعبي". أمّا الثاني فهو سياسي، وفيه يُؤخَذ الدين كعقيدة سياسية وكمجال للتعبئة والتأثير بهدف استحواذ القوة واستلام السلطة أو التأثير عليها، ولا يماثل هذا المستوى وفي أرض الواقع المستوى الأول من حيث درجة تأثيره وانتشاره، لا سيما أن حضوره يقتصر على فئات وحركات سياسية دينية محدده كحركتي حماس والجهاد الإسلامي.

لقد ترتب على كل ذلك أن تركت الإسلاموية بصمات مهمة على الثقافة السياسية. فمنطلقاتها تلاقي في رؤى الأفراد ومواقفهم تعبيراً لها، كما تنعكس توجهاتها وميولها على السلوك السياسي لقطاع ليس بصغير من المجتمع الفلسطيني ونخبته السياسية. وجاء تجسيد هذه المنطلقات والتوجهات على صيغة اختراق حشد من المؤسسات والأطر والمراكز والمنابر المجتمعية المختلفة التي أصبحت تحتضن جهد الإسلاميين التعبوي الهادف إلى أسلمة المجتمع والسياسة. وقد اتخذ التعبير عن هذه المنطلقات والمبادئ أشكالاً أخرى تتمثل بإعادة الاعتبار لمجموعة كبيرة من المفاهيم والمصطلحات ذات الدلالة الإسلامية كالشورى، والبيعة، والهدنة، والجهاد، والأمة الإسلامية، والإكثار من استخدام النمطية الدينية وتفضيلها كتسمية اليهود بدلا من مسميات أخرى، وربط كل ذلك بمقولة "الإسلام هو الحل". وتتجلى هذه المنطلقات، أيضاً، من خلال ظهور أنماط من القواعد والمبادئ "الإسلاموية" الناظمة للحيز السياسي "ولُعَبه" المختلفة، والتي ترتبت على دخول الإسلاميين المعترك السياسي بفاعليه واحتلالهم مكانة مركزية في إطاره.

لا يعني كل ما سبق، على أي حال، أن الخطاب الإسلامي ذاته لم يكن عرضة للظروف والمؤثرات المحيطة به، إضافة لكونه مؤثرا ذا شأن عليها. فالخطاب نفسه وبعد اختبار ذاته على الأرض، أصبح عرضة لتناقضات الواقع المختلفة، وما ينجم عن ذلك من تحديات على الصعيدين النظري والعملي. ومن التحديات النظرية التي واجهها وما زال يواجهها هذا الخطاب كيفية التوفيق بين مقتضيات العقيدة التي هي إلهية الأصل والمنشأ، وبين مختلف النزعات والتجليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الأرض والتي هي غير ذلك، أي كيف يمكن

التوفيق بين مبدأ الحاكمية لله والسيادة الشعبية (popular versus divine sovereignty)؟

أما الجانب العملي من التحديات، فيمكن ملاحظته في مجالات كثيرة، كصعوبة التوفيق بين مختلف الأشكال "الجهادية" في ظل تباين استحقاقاتها ونتائجها، وصعوبة تحقيق الوحدة الوطنية في ظل التباين السياسي بين الإسلاميين المعارضين والسلطة الفلسطينية والآخرين، وصعوبة الحفاظ على وحدة الإسلاميين الداخلية في ظل سياسات القمع والحصار والملاحقة الموجهة ضدهم والتي تمارسها إسرائيل والسلطة الفلسطينية والدوائر الغربية، وغير ذلك من التحديات.

من هنا يتضح لنا أن الخطاب الديني يعاني من الإشكاليات والتحديات ذاتها التي واجهتها منظومات الخطاب العلماني بمختلف نزعاتها، والتي حالت دون ترجمتها إلى حقائق على الأرض كما تمنت. أما المجالات التي تتجلى فيها هذه الإشكاليات والتحديات، فهي على درجة من الاتساع لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والعديد من العوامل والاعتبارات الخارجية.

وما دامت الثقافة السياسية تتأثر بالإخفاقات كما تتأثر بالنجاحات، وكون إخفاقات الخطاب الديني وتجلياته العملية تترك بصماتها على الثقافة السياسية بشكل لا يقل كثافة وعمقاً عن تلك البصمات التي تتركها نجاحاته، فإن الاستنتاج الأكثر منطقية يُفضي إلى القول أن الخطاب الديني، ولكونه بالمحصلة مجموعة نجاحات وإخفاقات، هو بالضرورة ذو أثر وحضور في الثقافة السياسية الفلسطينية. والآن هل يتسم تأثير هذا الخطاب على موضوعة الديمقراطية في فلسطين بالإيجابية أم بالسلبية؟

إن الحكم على ما هو إيجابي أو سلبي هو أمر شديد الخطورة، وذلك نظراً للطبيعة اللزجة والقيميّة لمعاني وإيحاءات المفردات والمفاهيم وما يلازمها من تصورات. لذا، نرى أنه ينبغي توخي الحذر والدقة، بما في ذلك تجنب الثنائيات الضيقة كثنائية (dichotomy) سلبي- إيجابي عند مناقشة مسائل يصعب الإلمام بجميع جوانبها، ويتعذر الاتفاق على ما تحمله من معان ومقاصد. وبالتالي، فبدلا من نعت الخطاب الديني بأنه ذو تأثير سلبي أو إيجابي على الحالة

الديمقراطية يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى ذاك التأثير وآفاق واتجاهات انعكاسه على الديمقراطية في فلسطين بدون حكم قيمي محدود وضيق.

بشكل عام، يمكن التمييز بين أطروحتين فيما يتعلق بإمكانية تأثير ذلك الخطاب على الديمقراطية. وما يميز هاتين الأطروحتين هو اختلافهما من حيث ما ينطلقان منه من افتراضات، وما يلازمهما من شروط، وما يمثلانه، بالتالي، من توجه. والأطروحة الأولى ترى أن العلاقة بين الخطاب الديني والديمقراطية هي تعارضية بالمجمل، بينما تصر الأطروحة الأخرى على القول أن تلك العلاقة هي غير ذلك. وفي سياق رؤيتهما لهذا الأمر قدمت جملة من المقولات لتبرير ما تسعيان إلى دحضه أو إثباته. ولدعم الأطروحة الأولى القائلة أن العلاقة تعارضية يتم، عادة، تقديم الحجج المعبر عنها بالمقولات التالية: ترى المقولة الأولى أن الخطاب الديني هو بالأساس أُصولي النزعة وسلفي التوجه لكونه ينبثق من المطلق ولا يترك إلاّ حيزاً ضيقاً لما هو سوى ذلك. فالدين نفسه، بوجهة النظر هذه، يمثل مجموعة مبادئ وقواعد هادفة إلى ضبط العلاقة بين الأفراد والجماعات وفق صيغة تتناسق مع حقيقة أزلية لا بشرية. ولكونه بناءً إلهياً بهيكليته ومضامينه، فهو حيّز لا يمثل الإنسان فيه سوى هامش عرضي لا قيمة موروثة بذاته، ولا معنى لكيانيّته وموجوديتّه بمنأى عن التسليم بمستحدثه والانصياع لإرادته وتجليات عظمته.[٤٢] أما الديمقراطية، فهي صيغة اجتهاد إنساني ولا تصلح إلا للناس وتهدف إلى تنظيم وتهذيب علاقاتهم من خلال إدارة حرياتهم وحقوقهم في سياق تنوع وتباين مصالحهم وغاياتهم، فهي حيز يتجسد فيه نقص الإنسان ومحدوديّة قدراته وحاجته الدائمة لضبط تبعات عدم كماليته. كما ترى هذه المقولة أن التنافر بين الإسلام والديمقراطية يكمن، أيضاً، في أن الإسلام يوازن بين المادي والروحي في الوقت الذي تنحاز فيه الديمقراطية لما هو مادي وعيني من النزعات. وبناء على ما تقدم، تخلُص هذه المقولة إلى الاستنتاج بأن العلاقة بين الخطاب الديني الإسلامي والديمقراطية بمستوييها النظري والعملي هي تعارضية بالجوهر.

والمقولة الثانية تفيد أن الخطاب الديني هو خطاب ذو نزعة إقصائية واستبعادية (exclusionary) وذلك لكونه يفصل ويميّز بين الأفراد والجماعات على ضوء التباين في معتقداتهم، إضافة إلى أنه يعزّز عملية الفصل تلك بالتهديد والوعيد.[٤٣]

ولهذا، نراه يميز مثلاً بين دار الإيمان ودار الكفر وما يناظرهما من دار للسلم وأخرى للحرب. وترى هذه المقولة أن التعارض بين الدين والديمقراطية يكمن في حقيقة أنه في الوقت الذي تسعى فيه الديمقراطية للكشف عما هو مشترك بين الأفراد والجماعات والعمل على تعزيزه وصيانته، يمجد الدين برأيها جوانب الاختلاف والتباين ويخلدها (كتلك التباينات بين المسلم وغير المسلم مثلاً) ويدعو لصيانتها وتعزيزها وجعلها قاعدة فكر وسلوك وتنظيم لمختلف الحقول والمجالات وفي كل مكان وزمان.

أما المقولة الثالثة، فتتلخص بالموقف الذي يرى أن النزعة الشمولية (totalitarian) التي تطغى على الخطاب الديني وتسيطر عليه هي في حالة تضاد شديدة مع تلك النزعات التي تعبر عن الديمقراطية. ففي الوقت الذي تجنح فيه النزعة الشمولية إلى السيطرة على وعي وسلوك الأفراد والمجتمع وإخضاعهم لإملاءاتها، تنكب الديمقراطية، كما تضيف هذه المقولة، على تحصين حياة الأفراد والمجتمع من عسف الانتهاكات للحريات والحقوق الهادفة إلى إخضاعهم والسيطرة عليهم.

وبخصوص المقولة الرابعة، فهي ترى أن هناك عدم توافق بين شقي العلاقة ينبع من حقيقة أن الخطاب الديني، وكما يتجلى في فلسطين، هو، وبحكم وجود الاحتلال، خطاب مقاوم وذو نبرة غَزَواتيّة تطغى عليه روح دعوية تعبوية تحث على الهدم والتقويض، في الوقت الذي تنبثق الديمقراطية من الاستقرار والرسوخ والتوازن والسلم، وتطغى عليها روح الحث على البناء والإنشاء.

والمقولة الأخيرة هي التي تشير إلى عدم إدراج موضوعة الديمقراطية على جدول أعمال الإسلاميين، ما يعني – وبرأي أصحابها – عدم اعتراف الإسلاميين بأهميتها أو عدم اتفاقهم معها. وفي الحالتين تظهر درجة من الارتياب والغموض إزاء موقفهم منها، الأمر الذي يعني مزيدا من العقبات في درب الديمقراطية.

وإضافة إلى هذه المقولات التي أشرنا إليها، يمكن إضافة مقولة أخرى تتلخص بالقول أن البيئة التي يعمل من خلالها الإسلاميون والمتمثلة ببنية المجتمع العربي وبموروثه التاريخي والديني من الممكن القول أنها تحول دون تأمين مجموعة الظروف والمقومات اللازمة لحماية الديمقراطية. فالمجتمع العربي الراهن

يقصي الفرد ويعزز العائلة والحمولة، ويكاد لا يثق إلا بالحقائق المطلقة، وتؤلمه الحقائق النسبية، كما يترك حيزاً ضيقاً من التسامح والاستعداد لقبول الآخر.[٤٤] إن مجموع هذه السمات من شأنها أن تقود إلى ترسيخ تلك المنظومة من المفاهيم والقيم التي لا يتسنى للديمقراطية أن تتعايش معها بوئام.

أما الأطروحة الأخرى، والتي تنفي القول أن العلاقة تعارضية بين الخطاب الديني والحالة الديمقراطية فهي، أيضاً، تسوق مجموعة من الحجج والمقولات المدافعة عن وجهة النظر هذه. والمقولة الأولى ترى أنه وعلى الرغم من الأسس والمقدمات الأصولية والنصية للخطاب الديني، فإنه يبقى، أيضاً، حيز يتسع لكل صنوف الفعل الإنساني وخصوصياته ومحدوديته ومختلف تأويلاته، فمجالات الإبداع والاكتشاف والتطور في إطاره هي رحبة لا حدود لها ولا يقف بطريقها إلا عسف وقصور الفعل الإنساني ذاته. أما الديمقراطية، وبرأي هذه المقولة، فهي أمر لا يتعارض مع نواميس وقواعد الدين لكونها صيغة إبداع إنساني تقتضيها الضرورة لتحقيق الخير وتجسيد مختلف تجلياته.

أما المقولة الثانية، فتأتي مُفنِّدةً للرأي القائل أن الخطاب الديني يتسم بنزعة إقصائية وتصر على القول إن هناك نزعة أخرى أكثر أصالة وتجذراً تتمثل بالعالمية والشمولية، وتقوم على أساس التضمين (inclusion) من نزعتي التمييز والإقصاء. ويتم هنا النظر لنزعتي التمييز والإقصاء كمجرد أداة (instrument) تهدف فقط إلى تعزيز النزعة التضمينية، وذلك ليتمكن الخطاب من تجسيد عالميته (universality). من هذا المنطلق تخلص المقولة إلى استنتاج أن الخطاب الديني ونزعاته المختلفة ليس على تعارض مع الديمقراطية.

والمقولة الثالثة ترى أن الخطاب الديني وتعبيراته السياسية ربما سيساهمان في دعم الديمقراطية على قاعدة أن الخطاب نفسه سيعزِّز من توجه القطاعات غير الإسلاموية نحو تبني مواقف داعمة للديمقراطية. ويتم ذلك إما من باب اعتقاد هذه القطاعات أن الرغبة في الحفاظ على مصالحهم تقتضي ذلك، وإما من باب الاجتهاد بأن هذه الموضوعة (الديمقراطية) تمثل الحلقة الأضعف لدى الإسلاميين، الأمر الذي يبرر ضرورة تبنيها (ذرائعيا) ومن ثم استخدامها كسلاح في وجههم. ومما يعزز الإمكانية الثانية حقيقة أن الصيغة التي تناول

بها الإسلاميون موضوعة الديمقراطية بقيت ضعيفة وعامة وذات نبرة إيحائية كما أنها لم تأت إلاّ في ذيل طائفة كبيرة من الموضوعات، الأمر الذي يعكس مكانتها المتدنية في سلم الأولويات لدى الإسلاميين.

والمقولة الرابعة تنظر للخطاب الإسلامي وتجلياته كبنية معزِّزة للديمقراطية، لكونه يأتي ككاشف عن عدم جدية العلمانيين إزاءها. فالتخوف من الإسلاميين على سبيل المثال هو اليوم، وبلا شك، أحد أهم الأسباب التي حَدت بالسلطة الوطنية إلى التأجيل المتكرر لإجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية. وتأتي معارضة الإسلاميين للسلطة الوطنية وانتقادهم لها في هذا المجال بمثابة ردة فعل واحتجاج على غياب الديمقراطية. إن عدم القبول بمن يناهض الديمقراطية هو أمر لا يعني فقط تأييداً (غير مباشر بالطبع) للديمقراطية ذاتها من خلال الاحتجاج على غيابها، وإنما، أيضاً، جعل مسألة الانقلاب عليها – من أيّ كان –لاحقاً أمراً أكثر صعوبة وأقل يسراً.

والمقولة الأخيرة ترى أن هناك ظروفاً خاصة تمر بها الإسلاموية في فلسطين تجعل من خطابها وسلوكها أكثر قبولاً وتسامحاً إزاء مجموعة من القيم الداعمة والمعززة للديمقراطية كالبراغماتية والمساومة والمفاوضة وغيرها والتي عايشها وعبر عنها الإسلاميون من خلال مشاركتهم بمختلف أنواع الانتخابات، كالطلاّبية، والنقابية، والحرفية، والنسوية، وغيرها. إن هذه المجموعة من القيم من شأنها ليس فقط التقليل من شطط الحياة السياسية ومن نبرتها العدائية وإنما، أيضاً، المساهمة، وإن بشكل غير مباشر، في تعميق وتصليب تلك الأسس والقواعد والمرتكزات التي تنبثق منها الممارسات الديمقراطية وفضائلها المختلفة.

إن مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي تنتظر الحالة الفلسطينية، ومن المتوقع أن تنعكس على الإسلاميين وتصوراتهم، من شأنها أن تحدد الاتجاه الذي سيؤثر به الإسلاميون وخطابهم على الموضوعة الديمقراطية في فلسطين. فإذا ما أتت هذه التطورات مكرسة لبؤس الحال ومعمقة للخلافات والتباينات السياسية والأيديولوجية بين مختلف الفئات، وخاصة بين الإسلامية وسواها، فسيكون من الصعب عندئذٍ بروز المضامين والنزعات الديمقراطية لدى الإسلاميين، ما سيقود للاعتقاد أن ما

سيتركونه من تأثير على الثقافة السياسية لن يكون معززاً للديمقراطية. وإذا ما أتت تلك التطورات مقلّلة من مستوى بؤس الحال العام ومن حدة الخلافات والتباينات السياسية والأيديولوجية بين مختلف الفئات، بما في ذلك الإسلامية، فمن شأن ذلك أن يفسح المجال للمضامين والنزعات الديمقراطية لدى الإسلاميين، والتي ستلقي بظلالها على خطابهم، لأن تعبر عن نفسها، ما سيقود للاعتقاد أن ما سيتركونه من تأثير على الثقافة السياسية لن يكون معيقاً للديمقراطية.

الفصل الثالث

الثقافة السياسية الفلسطينية
الميول والتوجهات

الثقافة السياسية الفلسطينية
الميول والتوجهات

يسعى هذا الفصل إلى مناقشة الكيفية التي تم فيها تأثير العوامل "المستقلة" السابقة على ثلاثة من المفاهيم المحورية، والتي ساهمت في تحديد بنية وميول واتجاهات الثقافة السياسية الفلسطينية. وهذه المفاهيم هي: تصورات الذات والآخر، وتقاليد التنازل الدائم، والميل نحو السلطوية. ما نريد القيام به هنا هو إلقاء الضوء على العناصر والمكونات الداخلية لهذه المفاهيم، ومن ثم تحديد علاقتها بالثقافة السياسية قبل تقرير الانعكاسات التي ستتركها على الخيار الديمقراطي في فلسطين.

أ - تصورات الذات والآخر

يحتل عنصر التصورات (perceptions) أهمية مركزية في تحديد معالم واتجاهات الثقافة السياسية وذلك من خلال كونها تمثل مجموعة الإدراكات، وربما الأحاسيس، التي تسبق الفعل أو تتلوه ويتم على ضوئها محاكمة معطيات الواقع والوصول إما إلى رفضه أو القبول به. كما أن التصورات هي بمثابة ذلك الحيز المعنوي الذي تتضح من خلاله المسافة بين الأيديولوجيا والسياسة، وبين الطموح والواقع، وبين الثبات والتغيير، وتتحدد على ضوئه صيغ التوفيق بين هذه المتعارضات بشكل يتلاءم مع ما يحيط من قيم وما هو متاح من قدرات.

أما الرقعة التي تُغطيها التصورات فهي واسعة ورحبة ولا حدود لها إلاّ حدود الإدراك نفسه. فتصورات الإنسان هي حول ذاته، كما هي حول الآخرين، وهي حول السياسة والاجتماع والاقتصاد، كما هي حول الأخلاق والدين، وهي، أيضاً، حول الماضي كما هي حول الحاضر والمستقبل. وما دامت هذه الموضوعات متغيرة ولا تعرف الثبات تصبح التصورات نفسها إذن غير ثابتة، ما يعني أنها عرضة للتأثر بمحيطها تماماً، كما هي عامل مؤثر فيه. وعلى ضوء كل ذلك، نستطيع فهم الأهمية التي ترتديها موضوعة التصورات في تشكيل بنية وتوجهات مختلف أشكال الوعي بما في ذلك الثقافة السياسية، والدور الذي تلعبه في جعل ثقافة سياسية معينة أكثر مؤازرة للديمقراطية وأخرى غير ذلك.

ما نريد أن نفعله في هذا الجزء على كل حال، هو إلقاء الضوء على الكيفية التي بنى الفلسطينيون بها تصوراتهم إزاء ذاتهم وإزاء الآخرين، وذلك في سياق مناقشة مجمل الظروف والمؤثرات التي ساهمت في إنتاج وإبراز ما لديهم من تصورات. أما الأطروحة التي سيتم الدفاع عنها هنا فمفادها أن هناك درجة ملحوظة من البتر والتشوش والغموض تكتنف تصورات الفلسطينيين حول ذاتهم وحول الآخرين استطاعت أن تشق طريقها للثقافة السياسية، وأن تؤثر بها على نحو جعلها أقل قدرة على تعزيز التوجه الديمقراطي.

إن أي فهم دقيق لتصورات الفلسطينيين تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين – ولفهم ثقافتهم السياسية – يستدعي في البداية الإشارة إلى الظروف والتطورات التي مهدت لنشوئها، ومن أهمها الاقتلاع من الأرض والتشريد والتشتت والرزوح تحت الاحتلال ومعايشة صنوف المعاناة والقهر والاضطهاد. تعتبر تجربة الاقتلاع من الأرض واغتصاب الوطن وما تبع كل ذلك من معاناة وقهر واضطهاد على يد المحتل وفي الشتات، من أهم العوامل التي ساهمت، وما زالت تساهم، في بنية مختلف نزعات وتوجهات الثقافة السياسية الفلسطينية، بما في ذلك ما يحمله الأفراد والجماعات من آراء ومواقف وقيم وتصورات. فقد جاءت هذه التجربة ممزِّقة للحال الفلسطيني ومبعثرة الفلسطينيين إلى تجمعات متباعدة – ليس بالمعنى الجغرافي فقط – تفصل فيما بينها تخوم سياسية ونفسية كبيرة ولا يربطها سوى الماضي من الذكريات الجماعية

(collective memory). ولكن الحال الذي وجد الفلسطينيون أنفسهم به اتسم، ومع الزمن، ليس فقط بقسوة وبؤس الجوانب والمجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وإنما، أيضاً، بالتبعات السلبية التي ترتبت على تباين ظروف مختلف التجمعات الفلسطينية (داخل فلسطين، والضفة وغزة والشتات). ومن هذه التبعات السلبية تعاظم درجة التباين والتباعد بين تجمع وآخر لدرجة أصبح يصعب معها الحديث عن منظومة فلسطينية واحدة من المواقف والمعتقدات والقيم والتصورات السياسية.

أما التصورات تجاه الذات والآخر فقد جاءت بصيغ مختلفة ومتعددة وصلت أحياناً كثيرة إلى حد التعارض، وجاء تباينها معبراً عن التمايز في الظروف والمعطيات التي خضع لها كلٌ من التجمعات الفلسطينية. فقد جاء تصور كل تجمع "للذات الفلسطينية" بكاملها عاكساً معطيات محيطة ومسقطا خصوصية ظرفه على ما تعنيه تلك الذات من دلالات وما يرتبط بها ويلازمها من استحقاقات. وسمح هذا الوضع ببلورة ثلاثة "تصورات" إزاء الذات: ظهر الأول لدى فلسطيني الشتات والثاني لدى فلسطيني إسرائيل، والثالث لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالفلسطينيون في هذه الأماكن تصوروا الذات – أو الهوية الفلسطينية إن شئنا – من زاويتهم الخاصة، وبطريقة تعكس معاناتهم ووضعهم الخاص.[٤٥] لقد كانت هناك طرق مختلفة للكيفية التي من خلالها صاغ الفلسطينيون تصوراتهم وعبروا عنها في هذه المواقع، ومن أهمها المشاركة في النضال من أجل التحرير الوطني، والذي عبرت عنه وأدارت شؤونه حركة المقاومة، ومن ثم منظمة التحرير، الأمر الذي مكّن من الحفاظ على الهوية الوطنية وأدى إلى تعزيزها، ولكن دون إلغاء التباين والتباعد في بنية التصورات واتجاهاتها لدى مختلف التجمعات الفلسطينية. ولما كانت منظمة التحرير تمثل قوة مهمة في التأثير على تصورات الفلسطينيين إزاء ذاتهم والآخرين، فقد رأى الفلسطينيون فيها سبيلاً ليس فقط لتعزيز تصوراتهم إزاء الذات وإنما، أيضاً، لنقل هذه التصورات وتحويلها إلى حقائق على الأرض، وإلى منظومة من السلوك. وبسبب هذه الأهمية التي أنيطت بمنظمة التحرير، أصبحت أهمية ومكانة أي تجمع فلسطيني تتحدد وتقاس على ضوء قربه أو بعده الجغرافي من قيادات منظمة التحرير ومرافقها المختلفة. فالانتقال من الأردن إلى لبنان، ومن ثم

تونس، فالضفة الغربية وقطاع غزة، قابله تغير في درجة الأهمية التي يرتديها كل تجمع من التجمعات الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى حالة من التغير الدائم في الكيفية التي تنظر من خلالها مختلف التجمعات إلى ذواتها وعلاقة كل منها بالمشروع الوطني ككل.

ومما ساعد، أيضا، على تعزيز التباين والتباعد في التصورات التي حملها الفلسطينيون إزاء أنفسهم، التمايز في شكل وديناميكية التأقلم الذي خضعوا له في مواقعهم المختلفة. ففي إسرائيل والأردن مثلاً أُعطي الفلسطينيون جوازات سفر ومُنحوا المواطنة، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته "بالولاء المزدوج" أو "المضطرب" لديهم، والذي جاء نتيجة لمعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فكان الحال مختلفا، وذلك بسبب الاحتلال وما مثله من تدمير وإلغاء، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى تغليب خيار المقاومة والكفاح بهدف التخلص من الاحتلال.

أما الإحساس بشرذمة الذات الفلسطينية وتحويلها من موضوع واحد ومتماسك إلى تصورات متباينة ومتباعدة، فقد تعمق وتكرس بفعل التباينات التي فرضتها التيارات الأيديولوجية والسياسية في الساحة الفلسطينية. فالجماعات اليسارية الماركسية وبمختلف نزعاتها غلّبت النزعة العالمية لمبادئها، ولم تعط الاهتمام الكافي لظروفها الخاصة. فنراها ساهمت في شرذمة الذات من خلال رؤيتها لها في سياق صراع طبقي تاريخي من أجل الاشتراكية. أما الإسلاميون فلم يمنحوا مفهوم "الهوية الوطنية" أهمية كبيرة وشدّدوا بدلاً من ذلك على صيغة أكثر اتساعا وعالمية هي الأمة الإسلامية. وبالنسبة للآخرين والذين يمثلون الغالبية – ووجدوا في حركة فتح تعبيرا عنهم – وهيمنوا تاريخياً على الحلبة السياسية، ما ساهم في مزيد من تشرذم الذات وتقزيمها، وذلك من خلال إصرارهم على أقلمة الصراع وسلخ الحالة الفلسطينية عن فضاءيها القومي والعالمي، الأمر الذي عمل على تكريس شوفينية تكاد تكون حادة لدى الفلسطينيين.

أما الكيفية التي ركزت بها التيارات المختلفة على المسألة الوطنية وأدارت بها شؤونها، فقد أثّرت ليس فقط على تصوراتهم الخاصة للذات، وإنما، أيضاً، على تصوراتهم للحلول المحتملة وللتحديات التي تفرضها هذه الحلول على

آفاق نيل الحقوق الوطنية وتجسيد الهوية الفلسطينية. وبالمثل، فإن مفهوم الديمقراطية- شأنه في ذلك شأن بقية المفاهيم - لا بد أن يكون قد اكتسب معاني مختلفة لدى الأفراد الذين يحملون تصورات مختلفة إزاء الذات. كما أن كيفية تناول التجمعات المختلفة لمفهوم الديمقراطية وفهمها له ستكون من المسائل المهمة التي ستحدد مواقفها من بنية الكيان السياسي المنشود وتوجهاته.(٤٦)

المستويات المختلفة لتصور الذات صاحبتها تصورات أخرى إزاء "الآخر"، اختلفت من مكان لمكان ومن وقت لآخر أيضا. فتحديد من الذي يشكل "الآخر" والتصورات نحوه، وكذلك استراتيجيات التعامل معه، قد تغيرت باستمرار. ففي البداية كان "الآخر" - وعلى افتراض أن هذا الآخر هو الشيء المقابل للذات - يتجسد في إسرائيل، وبعد ذلك اتسع هذا المفهوم ليشمل البلدان الغربية والنظم العربية حتى شمل الفصيل السياسي المنافس، الأمر الذي وسّع رقعته ودفع به لأن يصبح على درجه من اللزوجة والمرونة يتعذر معها في الكثير من الأحيان، الفصل الصارم بينه وبين الذات. فإسرائيل كفكرة وكواقع مثلا، لم تعن لفلسطيني الداخل نفس ما تعنيه للفلسطينيين في الضفة الغربية. ففي حين أن الفلسطينيين داخل إسرائيل قد عايشوا الآخر "كمواطنين" بصيغته كدولة ذات ثقافة ونظم وقيم وقوانين، نظر فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة لهذا الآخر كمحتل لا يمثّل إلاّ الشر ولا يرمز إلاّ للظلم والعدوان. فممارسات القمع والبطش التي يطبقها ويقترفها الاحتلال صبغت الصورة التي شكلها الفلسطينيون إزاء المجتمع الإسرائيلي بأكمله، بحيث لم يبد لهم ذلك المجتمع ومواطنوه إلاّ رموزا للشر والعدوان وأدوات للقمع والاضطهاد. فالمظاهر الأخرى التي يتسم بها أي مجتمع عادي، مثل اللغة والثقافة والدين والقيم الاجتماعية والمعايير الأخلاقية وغيرها، حال الاحتلال دون أن يتمكن الفلسطينيون من رؤيتها بإيجابية، والتعرف عليها بتجرد وموضوعية، الأمر الذي ساهم في إبقائها بنظرهم أكثر ميلا للسلبية، وذلك بحكم إناطتها تلقائيا بالآخر كقامع ومعتد ومحتل وليس كحضارة أو ثقافة أو قومية. وأما بالنسبة لفلسطينيي الشتات فـ "الآخر" كان يعني، إلى جانب إسرائيل بالطبع، عددا كبيرا من القوى والبلدان والنظم، ما يعني وجود مستويات غير منسجمة وأحيانا متعارضة من التصورات إزائه. وفي الحقيقة، فإن تعريف هذا "الآخر"، وخاصة من الزاوية السياسية، يبقى مهمة صعبة،

وذلك بحكم أن لكل تجمع فلسطيني تصوره "للآخر على ضوء الطريقة التي يتصور بها هذا "الآخر" ذلك التجمع ويتفاعل معه.[٤٧]

ومن تأثيرات هذه التصورات المختلفة أنها تنعكس وبشكل مباشر على الطريقة التي يتعامل بها الفلسطينيون مع سواهم. فبالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزه، فهم يرون أن مقاومة الاحتلال وتحدي سياساته بالأشكال كافة هي الوسيلة الأنسب للتعاطي مع ظلمه وبطشه، وهي الأجدر بأن يعامل بها ذلك الآخر المغتصب. وبخصوص الفلسطينيين في إسرائيل، فإنهم يتأثرون بمجموعة معقدة من الاعتبارات والمشاعر التي يأخذونها بالحسبان عند اختيار الوسيلة أو الوسائل الأنسب للتعامل مع الآخر، والذي يأخذ صيغة مجتمع بأكمله هم أنفسهم جزء منه. فالعيش في المجتمع الإسرائيلي كان بمثابة سبب لأزمة حادة بالنسبة للهوية.[٤٨] وكونهم مواطنين من الدرجة الدنيا، وكونهم يرفضون النظام الذي يعرضهم للاضطهاد والتمييز، لا يجعلهم بالضرورة يرفضون، بل ربما هم معجبون، بنظام الدولة الإداري ونظام الضمان الاجتماعي والفعالية الاقتصادية، والخدمات والمزايا الديمقراطية مثل المساءلة والشفافية، والانتخابات المنتظمة، والفصل بين السلطات وحكم القانون والنظام السياسي المؤسساتي لا الشخصاني ..الخ. وتصبح المسألة هنا إلى أي مدى يمكن للمرء أن يقبل أو أن يرفض هذا المجتمع، وأن يقدم أو يحجم عن تقديم ما هو مطلوب منه من استحقاقات تقتضيها المواطنة.[٤٩] وأما بالنسبة لفلسطينيي الشتات، فإن العلاقة بين مختلف أماكن تجمعاتهم والبيئة المحيطة بها قد اتخذت مناخاً وتعبيرات مختلفة، وسادتها علاقات سلمية وانسجامية أحيانا وعلاقات عدائية وصراعية في أحيان أخرى.[٥٠]

في سياق العلاقة بين تصورات الفلسطينيين لذاتهم وتصوراتهم إزاء الآخرين، يمكن ملاحظة عدد من التناقضات. فعلى سبيل المثال، يطيب للفلسطينيين، وللنخبة تحديدا، أن يظهروا أنفسهم كثوريين متميزين وملهمي حركات نضالية ومبادرين وريادين، في وقت لا يترجمون الكثير من هذه الخصال على الأرض. وتجعل حالة التميز والفرادة المغالى بها لتجعل الفلسطينيين لا يقبلون نقد الآخرين لهم فيما يتعلق بما يختارونه من سياسات وعلاقات، في حين يشعرون بأنهم أحرار في نقد الآخرين والتحفظ على الكيفية التي يديرون بها شؤونهم السياسية وخاصة عند الحديث عن العلاقة مع إسرائيل، على سبيل المثال.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الفلسطينيون للحصول على الدعم المادي من الآخرين فإنهم يعبرون، وعبر خطابهم، عن رفض مبدأ التدخل الخارجي بشؤونهم، لأن ذلك برأيهم منافيا للسيادة. وفي الوقت الذي يطلبون فيه العون والمساعدة – وخاصة المالية – من الآخرين، فإنهم لايكفّون عن النظر بريبة وتوجس لدعوات الأطراف المانحة الداعية إلى تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة والشفافية المالية، والتي تقتضيها في كثير من الأحيان اعتبارات سياسية داخلية لدى هذه البلدان. وإضافة إلى كل ذلك، ينبغي الإقرار بأن الفلسطينيين يبقون أكثر تسامحاً وأوسع صدرا إزاء "الآخر" الغربي فيما يتعلق بقبول الانتقاد ونقد الأداء الضعيف وعدم الفعالية والفساد، من تسامحهم مع من يوجّه لهم النقد من أطراف عربية أو فلسطينية. فعلى سبيل المثال، تقبلت السلطة الفلسطينية تقرير روكارد بشأن "تقوية بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية" والذي وجه النقد لأداء السلطة، واتهمها بالفساد، وعدم الفعالية، وسوء الإدارة. وتم تشكيل لجنة من مسؤولين كبار للنظر في التوصيات الواردة في هذا التقرير. ولكن السلطة ذاتها لم يتسع صدرها ولم تقبل بالنقد الصادر مثلا عن الأشخاص الذين وقعوا على "بيان العشرين" في ديسمبر العام ١٩٩٩، ووقعه أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني ومواطنون بارزون، وبدلا من ذلك قامت السلطة بتوبيخهم وإهانتهم وبسجن عدد منهم.[٥١]

وعلاوة على ذلك، هناك تناقض ظاهري في تصور الفلسطينيين للذات فيما يتعلق بشعورهم بالاعتماد على الذات مقابل الاعتماد على الغير. وكردة فعل على حالة العداء مع الآخرين وعدم الثقة بهم، طوّر الفلسطينيون صورة نرجسية للذات تبرزهم كفريدين وموهوبين ذوي قدرات ومواهب استثنائية. ولكن على الرغم من هذه الفرادة المتخيلة، فإن الاعتماد على الغير لا يزال عميقا ومتينا، ليس في الجوانب الاقتصادية وحسب، وإنما، أيضا، في الجوانب السياسية والثقافية، وشأنهم في ذلك شأن أي بلد في العالم الثالث. وكما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المختلفة في الماضي، فإن السلطة الوطنية ومؤسساتها كما المنظمات غير الحكومية، تعتمد على الدعم والمساعدة من "الآخر"، سواء أكان هذا "الآخر" هو العالم العربي والإسلامي أو الدول الغربية أو حتى إسرائيل.

إن الشعور بالاعتماد على الغير قد فرض نفسه بقوة كعنصر مهم من عناصر المشهد السياسي الفلسطيني والثقافة السياسية الملازمة له. فالفلسطينيون اليوم لا يبحثون عن الدعم والمساعدة (وخاصة المالية والتقنية) من "الآخر" – سواء تمثل هذا "الآخر" بقوى عظمى أم بالأمم المتحدة أم بدول استعمارية أوروبية سابقة، أم بدول عربية أم مانحة أم غيرها – وإنما، وفي خضم هذا البحث، يعرضون (display) الكثير من جوانب الوضع الداخلي بطريقة تهدف أساسا إلى إرضاء "الآخر"، وذلك من خلال التأكيد مثلاً على التمسك بحقوق الإنسان والالتزام بالديمقراطية وغير ذلك من القيم والمفاهيم. وقد وصلت الأمور في الآونة الأخيرة إلى حد عدم التردد في عرض وتقديم الطموحات السياسية للفلسطينيين، بما في ذلك قيام الدولة المستقلة، وكأنها خيار ينبغي تحقيقه ليس لكون تلك الحقوق شرعية ومشروعة، وإنما لأن من شأن تحقيقها أن يؤدي إلى شرق أوسط أكثر أمانا واستقرارا، وبالتالي أعظم قدرة على خدمة المصالح الاستراتيجية للغرب ولإسرائيل بمشروعية وقبول. وبكلمات أخرى، فإن دعم طموحات الفلسطينيين وحقوقهم يتم أساسا لأن تحقيق هذه الطموحات من شأنه أن يساهم في تجسيد طموحات "الآخر"، الأمر الذي يتطلب من الفلسطينيين، بالمحصلة، التكيف مع أجندته وتلبية ما لديه من توقعات.[٥٢] وباختصار، يمكن القول إن "الذات" الفلسطينية وما تمثله وتعبر عنه من ماهية وامتداد قد تم تنفيهه بشدة، وأصبح في واقع الأمر مجرد تفصيلات ضئيلة وهامشية في سيرة الآخرين.

وباختصار، فان التجربة الفلسطينية، سواء في فلسطين أم في الخارج، قد خضعت، وما زالت تخضع، إلى الكثير من التأثيرات والتناقضات والمفارقات والتحديات فيما يخص الطريقة التي بواسطتها يتم بناء التصور إزاء الذات وإزاء الآخر وكيفية التصرف ازاءهما. إن العلاقة التي تحكم التصورين ومختلف تجلياتهما ترتكز على تركة طويلة ومعقدة من التوتر والصراع والتعارض وعدم الثقة والتبعية. ونجد على الدوام مستوى مقلقاً من التوتر بين الفئات والتيارات المجتمعية والسياسية المختلفة إزاء تصوراتها اللّزجة لذاتها وللآخرين. ومن الانعكاسات المباشرة لهذا التوتر وعدم الانسجام بتقديرنا أنه عمل وما زال يعمل على إضعاف روابط الثقة والتعاون بين الفئات والتيارات المختلفة، ما

يؤدي إلى نشوء وتعميق علاقات مرتبكة غير متوازنة مع الآخر لأنه يتم النظر إليه في العادة إما كامتداد للذات، وإما كنقيض لها، بدلا من النظر إليه كشيء مختلف. إن هذه التصورات دفعت وما زالت تدفع الفلسطينيين لرؤية العالم كحيز ينقسم إلى فئتين: "نحن" و"هم"، الشيء الذي من شأنه أن يعزز شعورا متطرفا من الاعتمادية على الآخرين في كلا الحالتين. إنه يبقى أمرا ضروريا أن يكون هناك مستوى من الانسجام في الكيفية كما في المحددات التي يتم على أساسها تصور الآخر، ليس فقط من أجل تحديد حدود الذات وتخومها وإنما، أيضا، من أجل التمكن من تحقيق رغباتها وتجسيد طموحاتها بشكل عيني ملموس. وحتى يتسنى للديمقراطية أن تنشأ وتتطور، فإنه لا بد من وجود قدر معين من اللاتعارض – إن لم نقل الانسجام – في تصورات الفلسطينيين لأنفسهم وفي تصوراتهم للآخرين. ولكن تشرذم الشعب الفلسطيني، وما ينجم عن هذه الحقيقة من تعارض واختلاف وعدم تماثل في تصورات فئاته وشرائحه للذات وللآخر من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على شكل وجوهر مفهوم الهوية الفلسطينية وميكانيزمات حمايتها من التبدد.

كما تؤدي مثل هذه التصورات المشوّشة، أيضا، إلى إضعاف الأرضية المشتركة والمقدمات التي تنشأ على أساسها التفاهمات والتسويات والاتفاقات والمواثيق التي يقام على ضوئها نظام حكم قادر على حمل الوزن الثقيل للديمقراطية.

ب – تقاليد التنازل

يعتبر مبدأ الحل الوسط أو ما يعرف بالإنجليزية بـ (compromise) من المبادئ والقيم المحورية لكونها تساهم في ترسيخ ذلك النمط من الثقافة السياسية الذي يعرف بانسجامه مع الديمقراطية والعمل على تعزيزها. ويكتسب هذا المفهوم في السياق الفلسطيني معاني ومضامين خاصة جاءت على ضوء حقيقة أن التجربة السياسية الفلسطينية اتسمت بمجملها بالكثير من التراجعات والقبول بتسويات وتفاهمات هي أقرب ما تكون إلى التنازل والاستسلام. وقد اعتادت منظمة التحرير على التنازل والتراجع عن الكثير من المواقف والسياسات بحكم وجودها في البيئة العربية والتي اتسمت – وما زالت تتسم – بالتناقض الشديد وبوجود مضامين غير ودية إجمالا للعلاقات مع الدول العربية، والتي بدورها

تعتمد على ديناميكيات وعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية خارجية، الأمر الذي يجعلها هشّة، وبالتالي عرضة لأن تتنازل وتخضع لقوى خارجية عند ممارسة الضغط والابتزاز. إن هذه المعطيات وضعت الفلسطينيين في حالة دفاع دائمة، وأدت بهم إلى تقليص شديد للحيّز الذي يمكنهم أن يفاوضوا من خلاله، الأمر الذي تركهم في نهاية المطاف مع القليل جداً من القدرة على المساومة فيما بينهم.

ففي الستينيات كانت الشعارات التي طرحتها منظمة التحرير طموحة ونادت بتحرير كامل لفلسطين. ولكن قبل انقضاء عقد من الزمن، أيّ في العام ١٩٧٤، جاء تنازل سياسي كبير تم التعبير عنه بالقبول الفلسطيني بحل يقوم على دولتين، الأمر الذي يقتضي ضمنا الاعتراف بدولة إسرائيل. وفي ذلك السياق، قبلت منظمة التحرير إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدلاً من كامل فلسطين. وقد أمل الفلسطينيون عندئذ بالحصول على الدعم الدولي مقابل ما قدموه من تنازلات، حيث حصلوا على ذلك، عندما دعي زعيم منظمة التحرير ياسر عرفات إلى جنيف لزيارة الأمم المتحدة.[٥٣]

أما هزيمة العام ١٩٨٢ في لبنان، والتي جاءت تتويجاً لسلسلة من النكسات الصغيرة والمتوسطة منذ منتصف السبعينيات، فقد أدّت إلى تدشين مرحلة جديدة وطويلة من التنازلات. وقد تمّ التشديد حينئذ على أهمية تبني النهج الدبلوماسي – التفاوضي بهدف إنضاج الظروف للدخول في مفاوضات مع إسرائيل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية.[٥٤] وفي أعقاب الهزيمة في لبنان، شغلت منظمة التحرير نفسها بالدرجة الأولى بالمحافظة على شرعيتها وبنيتها الداخلية – أي فيما بين الفلسطينيين – والخارجية – أي في السياقين العربي والدولي – وقد بدا النهج الديبلوماسي – البراغماتي حينئذ خيارا ملائماً وجذابا ولا غنى عنه.

ولكن، في حقيقة الأمر، أدى هذا الطريق إلى مزيد من الإضعاف والتهميش لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي المنتديات والمنابر الإقليمية والدولية.[٥٥] وهذا الضعف والتهميش لمنظمة التحرير كان، جزئياً على الأقل، نتيجة للتنازل عن الخيار المسلح، أو على الأقل التنازل عن إمكانية

التهديد الصادق باستخدامه، في الصراع مع إسرائيل، حيث لم تعد لمنظمة التحرير قوة كافية للمساومة لإجبار إسرائيل على تقديم تنازلات فعلية. وفي الواقع، فإن هذه الهزيمة دشنت مرحلة من التنازلات تتوجت أخيراً بنموذج أوسلو وكل ما ترتب عنه.

وبخصوص الانتفاضة فقد جاءت لتساهم في إعادة ترميم مكانة منظمة التحرير، وسمحت لها باستخدام إنجازات الانتفاضة السياسية والمعنوية. وعلى المستوى الدولي، ساعدت الانتفاضة الفلسطينيين في جعل قضيتهم في وسط المشهد السياسي في الشرق الأوسط. وعلى المستوى الإقليمي، اضطرت الأردن العام ١٩٨٨ لإنهاء عقود من التأثير الأردني على الفلسطينيين، وذلك بفك العلاقة القانونية مع الضفة الغربية، الأمر الذي تم اعتباره نصراً كبيراً لمنظمة التحرير، ومشجّعاً لها على إعلان الاستقلال في العام ذاته.

ولكن على الرغم من هذه الإنجازات التي حققتها الانتفاضة فقد كشفت الانتفاضة نفسها عن إحباطات مهمة وخطيرة. فقد كانت بمثابة الانفجار الذي جاء بعد عقدين من الاحتلال والقمع والاقتلاع المنظم لحياة الفلسطينيين. أما التأخر في انطلاق الانتفاضة، فينبغي أن لا يفهم على أنه كان بسبب نجاح الاحتلال في إبقاء الأمور تحت سيطرته، وإنما لكونه جاء تعبيرا عن أزمة حقيقية واجهتها منظمة التحرير، ومن ثم ألقت بظلالها السلبية على المشروع الوطني.

كما جاء التأخير كاشفا عن إخفاق الاستراتيجيات التي استخدمت، فقد أثبتت الانتفاضة أن إرث منظمة التحرير لم يكن يتسم بتلك اللياقة اللازمة أو القدرة المطلوبة لإدارة وتوجيه المقاومة ضد الاحتلال، وقد كان هذا واضحاً وجليّاً خلال المرحلة المبكرة والناجحة من الانتفاضة، عندما اشتقّت الأحكام والخطوط العريضة، والتي استخدمها قادة الانتفاضة، من الجهود الخلاقة على المستوى الشعبي (grassroots level) وليس من الإرث التقليدي لمنظمة التحرير وطرقها في إدارة الأمور.[٥٦] فعندما حاولت منظمة التحرير، سابقا، ودون نجاح العمل كجيش شبه نظامي، هلهلت ذاتها وأضعفت قدراتها بشكل كبير في صراعها مع عدو متفوق إلى درجة كبيرة جداً.[٥٧] أمّا الانتفاضة، فكانت بمثابة نهوض شعبي استمدت عظمتها من بساطتها واستخدامها الحجارة لا البنادق، الأمر

الذي مكنها من امتلاك القدرة اللازمة لإحداث نتائج لم يستطع الكفاح المسلح أن يحقق أفضل منها.

ولكن الحصاد السياسي المبكر والضئيل للانتفاضة، وكما أظهرت العملية السياسية الجارية، يمكن اعتباره أحد الإخفاقات التي ترتبت عليها. فالانتفاضة هي التي ساهمت – وبدون قصد بالطبع – في تعميق الهوة بين التوقعات الكبيرة والعالية لدى الجمهور، وخاصة في مراحلها المبكرة، والحال السياسي الذي آلت إليه وانتهت به الأمور من خلال صيغة أوسلو. إن الهوة بين التوقعات التي جاءت بها الانتفاضة وما تبع ذلك من تطورات ليست إلاّ نتيجة لسلسلة من التنازلات التي قدّمها الفلسطينيون.[٥٨]

أما اتفاقيات أوسلو، فهي صيغة عادت على إسرائيل بفائدة كبرى دون تقديم تنازلات كبيرة في الوقت الذي تنازل فيه الفلسطينيون عن الكثير. وفي الحقيقة، فإن "التنازلات" التي قدمتها إسرائيل هي بجوهرها رمزية وجاءت في الأصل لدرء أخطار أعظم. وقد جاءت "التضحية" بمساحة ضئيلة ومتناثرة من الأرض لتنقذ إسرائيل من مأزق ديموغرافي خطير، كان من شأنه أن يزعزع أسس كيانها. وبربط كل تفصيل في الاتفاقيات بالاحتياجات الأمنية الإسرائيلية – المضخمة والمبالغ فيها – والإهمال التام لما يماثل هذه الاحتياجات لدى الفلسطينيين، فإن هذه الاتفاقيات نجحت بوضع الحقوق الوطنية الفلسطينية على الهوامش والتعامل معها كتفاصيل صغيرة وعابرة ضمن مجال أوسع هو الترتيبات الأمنية والاستراتيجية لإسرائيل.[٥٩]

وعلى ضوء هذه الحقائق، يمكن القول بأن الوضع الراهن والمتمثل بالسيادة الفلسطينية المحدودة، والأمل الضئيل بأوضاع حسنة أو بدولة حقيقية قادرة على الحياة في المستقبل، هو ليس إلا تتويجا لتاريخ ليس بقصير من التراجعات السياسية والعسكرية والتي اقتضت سلسلة من التنازلات، ومن ثم القبول بحلول مبتورة. إن التسويات التي خلص الفلسطينيون إليها وقبلوا بها خلال العقود الثلاثة الماضية، وفي الغالب تحت الضغط وباتجاه واحد هو إرضاء الآخرين، كانت لها آثارها السلبية، فالتنازلات الكثيرة والمتكررة التي قدمها وما زال يقدمها الفلسطينيون لم تترك لهم إلاّ مجالاً ضيقاً للحلول الوسط

(compromise) فيما بينهم. وفي ظل هذا الحال، فإنه بقدر ما يتنازل الفلسطينيون لإسرائيل بقدر ما تصبح صعبة تسوية الخلافات بين وجهات النظر السياسية المختلفة، وخاصة بين السلطة الوطنية وقوى المعارضة. فالسلطة الفلسطينية مقيدة فيما يمكن أن تتنازل فيه للمعارضة، وهي ترى أنه لا يمكنها تعريض التزاماتها وعلاقاتها مع إسرائيل للخطر. والطرف الذي يقدم التنازلات يكون عادة هو الطرف الأضعف. ولكونها أقوى من المعارضة، فإنه من غير المحتمل أن تقبل السلطة التنازل مرتين مرّة لإسرائيل وأخرى للمعارضة. والمعارضة، أيضا، مقيدة فيما يمكن أن تتنازل عنه للسلطة، وحتى لو اختارت أن تتنازل، فهي تفعل ذلك فقط لتفادي القمع والإجراءات الأخرى القاسية من السلطة الفلسطينية. ولهذا، فإن التنازل الذي يأخذ صيغة الحل الوسط والذي هو من السمات المهمة للنموذج الديمقراطي، ويقوم على أسس المساومة (compromise) والتسوية (settlement) والتفاهم..الخ، لا يعتبر مألوفا، ما يعني مزيدا من الصعوبة في سبيل الديمقراطية في فلسطين.

ج - الميول نحو السلطوية

السلطة (authority) هي تلك القوة أو حق التصرف الذي يتم ممارسته لتحقيق الأهداف العامة بصرف النظر عن مدى انسجام أو تعارض هذه الأهداف مع الديمقراطية. فإدارة الشأن العام، وسواء أكانت نتائجه لصالح الحاكم أم لصالح المحكوم أم للاثنين معا هي بحاجة إلى قوة تمكّن من يحكم من إصدار الأوامر، وتجسيد رؤاه، وذلك باستخدام مختلف الوسائل، بما في ذلك العنف، للدفاع عن سيادة الدولة أو الكيان، وهذه القوة هي التي تسمى بالسلطة.

وتعتبر السلطة وما تمثله كمفهوم وكنشاط، وما تعززه وتشجعه من ميول ونزعات، بالنسبة للأفراد والجماعات، من أهم القضايا الكاشفة عن مدى إمكانية تحقيق الديمقراطية وتكريسها في مجتمع ما. وبالقدر الذي يمكن به للسلطة أن تدعم وتساند التوجهات والميول الديمقراطية، فهي تبقى، أيضا، قادرة على دعم ومساندة التوجهات والميول الاستبدادية. ومن بين المؤشرات الدالة على مدى قابلية السلطة لأن تكون معارضة للديمقراطية، أو مساندة لها، هي مسألة بُنيتها حيث تكون السلطة، عادة، عند إيداعها في قبضة الأشخاص، أكثر جنوحاً نحو

التسلط والاستبداد من السلطة التي تودع بثنايا النظم والهياكل والمؤسسات والقوانين والتشريعات.

أما موضوع السلطة في الحالة الفلسطينية، فعند مناقشته لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المسائل؛ الأولىٰ هي أن هذا المفهوم كان قد تطور تاريخيا في سياق بعيد عن تلك الظروف التي تجعل من علاقته علاقة جدلية مع كل من مؤسسة الدول وجهاز الحكومة، الأمر الذي جعل، وما زال يجعل، منه مفهوما مبتورا ومشوشا إلى حد كبير. أمّا الثانية، فمفادها أن عملية تطور هذا المفهوم قد مرّت بحقبتين مختلفتين تمثلت الأولى بحقبة منظمة التحرير، والثانية بحقبة السلطة الوطنية الفلسطينية. والمسألة الثالثة هي أن السلطة كمفهوم وكممارسة قد خضعت، ولسنوات طويلة، لمختلف التأثيرات والظروف التي ترتبت على فعل منظومة العوامل المستقلة – والتي تمت مناقشتها في الفصل الأول – والمتمثلة بالشتات والاحتلال ومنظمة التحرير والخطاب الديني.

إن مجموعة هذه العوامل دفعت بالقيادة الفلسطينية على الدوام – أو برّرت لها على الأقل – لأن تتعامل مع مسألة السلطة بطريقة طغت عليها نزعة قسرية. وقد تزايد حضور هذه النزعة في بنية السلطة مفهوماً وتطبيقاً لدى القيادة الفلسطينية بحكم الشتات، وفقدان الأرض، وتشرذم الهوية، وتعرض الفلسطينيين لمختلف أشكال الضغط والهيمنة الخارجية. وفي الحقيقة، فإن خصوصية الوضع الفلسطيني – مضافة إليها النزعات الشخصية للقادة – أدت إلى إعطاء وزن ومستوى من الأهمية لموضوع السلطة، وبالتالي للقيادة، يفوق ما كان يمكن أن تحظى به لو كانت استثنائية الحال الفلسطيني غير قائمة.

أما بالنسبة لموضوعة السلطة في ظل حقبة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد تم التعبير عنها بمستويين، تمثل الأول بشخصية قادة وزعماء المنظمة الذين امتلكوا القدرة المادية والمعنوية للتأثير في الأوضاع السياسية والتنظيمية والمالية والسلوكية والأيديولوجية الداخلية للتنظيمات، وتمثل المستوى الثاني بما امتلكته التنظيمات ذاتها من نفوذ وموارد جعلت منها صاحبة سلطات وقدرة على التأثير في البيئة الداخلية والخارجية للتنظيمات.

وبقيت العلاقة بين هذين المستويين حميمة ومتداخلة، حيث صَعُبَ، وفي معظم

الأحيان، الفصل بينهما، فالسلطات التي تمتعت بها، مثلا، كل من حركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية كقوى في الحقل السياسي الفلسطيني، لم يكن ممكناً فصلها عما تمتعت به قيادات هذه التنظيمات من سلطات، لا سيما قياداتها العليا والمتمثلة بكل من عرفات وحبش وحواتمة.

فقادة هذه التنظيمات تمكنوا من تعزيز سلطاتهم وتكريس نفوذهم في صفوف حركاتهم لدرجة مكنتهم من شخصنة سياساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، حتى أنه أصبح من غير الممكن القفز عن سطوة القائد أو الأمين العام عند التعامل مع التنظيم، أو الفصيل السياسي، أو عند الرغبة في فهم واستشراف المواقف والتوجهات السياسية. فالسلطة والموارد والمكانة تجمعت بيد قائد الفصيل، والتي لم يتنعّم بها إلاّ المقربون منه، مكّنته من أن يحوّل الفصيل بأكمله إلى امتداد لهالة شخصه، حيث لم يعد تحقيق الطموحات الوطنية ذاتها إلا تجسيداً لإرادته وانعكاسا لرغباته. وما دام التنظيم أو الفصيل على تلك الدرجة السامية من الأهمية بالنسبة للقائد أو الأمين العام، فقد تمت تعبئته وتجنيد قدراته بطريقة ضمنت ولاءه للقائد، الأمر الذي حوّل التنظيمات إلى ما يشبه إقطاعيات جعل زعماؤها وقادتها منها قلاعا ومنابر للذّود عن نفوذهم، ما جعل منظومة الحقوق الوطنية وأدوات تحقيقها عرضة دائمة لسطوة هؤلاء القادة وما يقرّونه من تعديل أو تغيير في المواقف والمبادئ والميول والتوجهات. وفي هذا السياق، تعززت وتكرست الفصائلية، وبقي التنافس بين الفصائل هو النمط العام للسلوك السياسي داخل منظمة التحرير طوال السنين. وقد أصبح يُنظر للفصيل السياسي كغاية بحد ذاتها بدلاً من أن يكون أداة لنيل الحقوق الوطنية. فنظر الكثيرون إليه كحيز للانتماء لا يقل شأناً عن الانتماء للأرض، وتم في أحيان كثيرة اعتبار المصالح الفصائلية كالسيطرة والاستئثار، مثلا، أعظم أهمية من المصلحة العامة كالوحدة الوطنية مثلاً، والتي تم نظر إليها الفصيل ذاته وكأنها مهمة لا يمكن تحقيقها بدون جهوده وإسهاماته.

فقد اعتبر الفصيل نفسه المجسد الوحيد لطموحات الشعب الفلسطيني والمؤتمن الأوحد على القضية الوطنية وإدارة شأنها. أمّا ما يسمى بالإجماع الفصائلي، والذي يرى البعض أنه ميّز السياسة الداخلية لمنظمة التحرير، فلم يكن في حقيقة أمره إلاّ إجماعاً مبتورا، حيث بقي اسميّا اتسم بالرمزية ولم يرتق قط

ليصبح تقليداً أصيلاً في قرارات وسياسات منظمة التحرير. ومن الأسباب التي جعلت منه أمراً شكلياً وأفقدته معناه وتجلياته الإيجابية غياب التوازن والتناغم الداخلي في العلاقات الداخلية بين الفصائل بحكم هيمنة وسيطرة فصيل فتح على النفوذ السياسي والموارد العسكرية والمالية، والتي استطاع الفصيل المذكور من خلالها أن يهيمن على الشأن الوطني برمته، وأن يؤثر، بالتالي، على مفهوم الإجماع، جاعلاً إياه مفهوماً أجوف بلا معنى لا يتعدى كونه وسيلة لتحقيق غاياته. ومن الأمور التي ساهمت في تعزيز سلطة هذا الفصيل ونفوذه – كما أسلفنا في الفصل الأول – شخصية مؤسسه ياسر عرفات، التي اتسمت بالعديد من السمات الكرزمية ومكنته من أن يترك بصمات أسلوبه الفردي ولمساته الشخصية العميقة على مختلف جوانب الحالة الفلسطينية.(٦٠) فهو قائد كرزمي يسيطر على عملية صنع القرار، ويتمتع بقدرة كبيرة على تأمين الأموال والسيطرة عليها واستخدام سياسة العصا والجزرة تجاه مؤيديه ومناوئيه على السواء. كما يمتلك القائد الفلسطيني القدرة على قراءة الوجوه وإرضاء مستمعيه واستمالة خصومه دون إقناعهم قناعة حقيقية. وفي ضوء كل ذلك، لم يخضع هذا القائد لما من شأنه أن يحد من سلطاته ونفوذه كصندوق الاقتراع، والمؤسسات، والتي يمكن أن تستدعيه للمساءلة وتخضعه في نهاية المطاف للمحاسبة. وفي عهده أصبح الحقل السياسي بكامله، مع تراكيبه ووظائفه ذا طابع شخصي، ما جعل العلاقات الشخصية أكثر فاعلية وأهمية من المؤسسات القائمة، الأمر الذي مكّن هذه العلاقات من امتلاك القدرة على التأثير الحاسم، وأحياناً، على تقرير المحصلة النهائية للتطورات والمبادرات السياسية ومختلف شؤون الحقل السياسي. أما انتقاد السياسات، فقد أصبح ينظر له كإجحاف بحق القائد وكاعتداء على شخصه، ما يجيز له أن يتعامل مع دعوات الاحتجاج على سياساته وسلطاته بريبة وحذر، سواء جاءت تلك الدعوات من فئات داخلية أم خارجية أم من تنظيمات سياسية أم قوى شعبية أم من أفراد أو جماعات.

وعلى الرغم من أن القائد ذاته هو الذي أسس البنى والتراكيب المختلفة لكل من فتح ومنظمة التحرير، فإنه ظل، ومن الناحية الفعلية، غير مسؤول أمامها، وبقيت هي في قبضته وتحت مراقبته الدائمة وخاضعة لمساءلته ولهذا، وفي عهد هذه

القيادة، وبحكم عوامل ذاتية تتعلق ببنيتها وفلسفتها، وأخرى موضوعية تتعلق بالبيئة المحيطة، اتسمت بنية منظمة التحرير ورؤاها بمنظومة من الميول والتوجهات والخصائص التي يصعب عدم التحفظ على القول أنها مؤازرة للديمقراطية وداعمة لمُثُلها. فما يمكن أن نسميه –ومن الباب المجازي بالطبع – بحكم القانون لم يُؤخَذ به في إدارة الشأن الفلسطيني. فالنظم واللوائح الداخلية للهيئات والمؤسسات والمرافق لم تكن في حقيقة الأمر هي المحدد الحقيقي لأحوال منظمة التحرير وبقيت قضية تجاوزها والقفز عنها منتشرة ومألوفة، وخاصة لدى المراتب القيادية العليا. وقد رأت هذه المراتب حكم النظم واللوائح – والتي نسميها هنا مجازا حكم القانون – تهديداً لها لأن هذا المبدأ يلزمها بأن ترى الجميع متساويين بما في ذلك هي نفسها. وحيث أن أفراد هذه المراتب في نظر أنفسهم – وربما في نظر الآخرين – هم من يشفي الشعب من علله، ويصنع له هويته، ويمسك بدفة مصيره، الأمر الذي يجعلهم ينظرون للقوانين والنظم واللوائح كصروح عظيمة لهم أكثر من كونها آليات ضبط ورقابة ينبغي أن تفرض قيوداً على سلطاتهم.

أما التعددية، فلم تتحقق إلا بذلك القدر الذي مكّن قادة منظمة التحرير من تكريس نفوذهم وتمتين سلطاتهم وإضفاء صبغة ديمقراطية على سياساتهم وقراراتهم.[٦١] فالتعددية جاءت مبتورة، واقتصرت على الجوانب الرمزية والشكلية، حيث سمُح للآراء والمواقف المجردة بالتعبير عن نفسها دون السماح لها بأن تتحول إلى سياسات عملية، ما جعل تأثيرها محدوداً ومحتوياً وضمن حده الأدنى. فالمبدأ الذي احتكمت إليه القيادة على الدوام هو القائل "قل ما تشاء والقيادة تصنع ما تراه مناسبا".[٦٢] إن هذا النوع من التعددية بقي قاصرا، ولم يعكس ذاته على عملية اتخاذ القرار السياسي، والتي بقيت محتكرة من فرد أو قلة من الأفراد. وفي معرض مناقشته لهذا الأمر، يلخص علي الجرباوي حال التعددية في التجربة الفلسطينية بالقول أنها "لم تكن تعبيراً عن التسامح السياسي بقدر ما كانت آلية لتغطية التفرد السياسي. ولذلك، فإن مجرد وجودها لا يعني، بالضرورة، ضمان ديمقراطية الحياة والنظام السياسيين، والتي يحتاج تأصلها لتوفر شروط وضمانات أكثر وأوفى وأشمل عمقاً وتأثيراً".[٦٣]

وبالنسبة للتقاليد المؤسسية، فقد افتقرت إليها تجربة منظمة التحرير، وخاصة في المجال السياسي بسبب السطوة الشخصية لقادة المراتب العليا وامتلاكهم الموارد والقدرة على تهميش المؤسسات والهيئات كما فعلوا إزاء النظم واللوائح الداخلية لفصائلهم. فقد تمّ تفريغ المؤسسات ممّا ينبغي أن تحمله من معان وأن تمثّله من فاعلية، الأمر الذي دفع بها لأن تكون بنىً خاوية ينخرها العجز، ولا تمتلك إلا القدرة على منح القادة ما يحتاجونه من غطاء وشرعية لتمرير مبادراتهم وسياساتهم ورفع درجة قبولها لدى الجمهور.

أما التقليد المؤسساتي في تجربة منظمة التحرير، فهو ضعيف وهش ويأتي كمحصلة طبيعية وحتمية ترتبت على شخصنة القضايا السياسية والتنافس بين الأجنحة والتيارات في داخل التنظيم الواحد، وتسييس المؤسسات بدلاً من مأسسة السياسة، إضافة إلى معطيات البيئة المحيطة التي اتسمت بالعدائية وبالتغير السريع في غالب الأحيان.

أما بالنسبة لروحية مبدأ فصل السلطات، فقد غاب هذا الأمر، أيضاً، عن تجربة منظمة التحرير وما خلفته من تراث. فهذه الروحية، بصورة عامة، لم تكن مقبولة حقاً في صفوف الهيئات والمراتب القيادية العليا، لأنها تقتضي أن تكون هذه المراتب نفسها تحت المراقبة، الأمر الذي سيؤدي، بالتالي، إلى تقييد سلطاتها والتقليل من فترة ولايتها وإخضاعها للمساءلة والمحاسبة. ولمّا كانت هناك قناعة بأن سلوك القادة وزعماء المنظمة لا يعكس إلا الإرادة العامة، فإن هؤلاء الأشخاص لا ينبغي أن يخضعوا للاتهام والشكوك. وقد عززت هذه القناعات مكانة هؤلاء القادة، وزادت من قدراتهم على الهيمنة على الحقل السياسي، ومكنتهم، بالتالي، من توطيد أركان "نظام" سياسي أبوي، ستكون له انعكاسات سلبية كثيرة على آفاق التحول الديمقراطي في فلسطين لاحقاً.

وبخصوص دعوات الإصلاح الداخلي التي صدرت عن الكثيرين طوال السنين وتضمنت دعوات الكف عن التفرد والاستئثار في اتخاذ القرارات، فقد تم إهمالها ورفضها، وذلك باعتبارها مشبوهة أو بوصفها ترفاً سياسيا أو فكريّاً. وقد ارتكز رفض هذه الدعوات ومجابهتها على القول أنها تضعف الوحدة الوطنية، وتنال من صلابة القرار الفلسطيني واستقلاليته، في وقت يستوجب

"رصّ الصفوف" و"توجيه البنادق" وتصويبها للدفاع عن وحدانية التمثيل واستقلالية القرار، ولدعم وتأييد القيادة في مواجهة "دسائس ومؤامرات" القوى المعادية. أما مسألة نقد استئثار وتفرد القادة وتسلطهم، فقد تم اعتبارها على الدوام بمثابة إساءة لوحدة منظمة التحرير وسيادتها، ما جعل الأمر يبدو وكأن الوحدة والسيادة لن تتحققا إلا في ظل التسلط والاستئثار. وفي ظل سيطرة هذه القناعات – والتي لا تخلو من الأوهام – تم النظر لوحدة المنظمة كهدف أسمى من مواجهة الذات، وتصويب مسارها، للتّمكّن من مواجهة الآخرين.

لقد انتقل إرث منظمة التحرير بمختلف ميوله ونزعاته – والتي يصعب القول أنها معززة للديمقراطية – إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عند تأسيسها العام ١٩٩٤، حيث أصبحت هذه السلطة، وبطرق عدة، امتداداً واستمراراً لإرث منظمة التحرير أكثر من كونها إقلاعاً عنه. فالأسلوب الفردي في القيادة انتقل لمختلف بني السلطة الوطنية وتراكيبها بصيغة تكاد تكون أكثر عمقا من ذي قبل، وذلك بعد أن أصبح الفلسطينيون يمتلكون "الأرض"، وبعد أن أصبحت تتمتع قيادتهم بالمزيد من المكانة والمال. وقد جاءت الانتخابات في العام ١٩٩٦ معززة لشرعية القيادة الفلسطينية، ومكرسة، بالتالي، لنزعتها الفردية على الرغم من أن الانتخابات ذاتها لم تكن مبادرة فلسطينية بقدر ما كانت جزءاً من ترتيبات المرحلة الانتقالية التي اقتضتها عملية الحل السياسي مع إسرائيل.

أما النظام السياسي الفلسطيني، فتشير توجهاته إلى أنه، ومنذ تأسيسه، يسير بخطى واثقة نحو نظام حُكم يُقدِّر الشخص وليس المؤسسات والفهلوة بدلاً من القانون، ويُغيب المساءلة والمحاسبة، ويعزز الفئوية والاستئثار لمن هو أقوى، ويفتقد للآليات والرؤى اللازمة لحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية والإدارة الفاعلة للشأن العام. ومن الأمور التي أصبحت تزيد درجة الغموض والتشوش في طبيعة النظام الناشئ، هي مسألة استحداث صيغة "القيادة الفلسطينية" والتي أصبحت منبراً يصعب إخضاعه للمساءلة والمحاسبة، وإلى تجمع يُسهّل مهمة اتخاذ القرارات أو التنصل منها دون معايير "دستورية" وسياسية واضحة.(٦٤)

إن الطريقة التي يتطور بها نظام الحكم الراهن، وكما تشير الحقائق على الأرض، تُعزز من الاعتقاد بأن الكيان الجديد من المرجح أن يخلُص إلى دولة حزب واحد يقف في قمة هرمها السياسي نظام بيروقراطي شبه أبوي تحكمه النزعات الشخصية، ويتم فيه تذويت (internalization) المصلحة والحيز العام.[٦٥]

الفصل الرابع

الثقافة السياسية الفلسطينية
المظاهر والتجليات

الثقافة السياسية الفلسطينية
المظاهر والتجليات

في هذا الفصل من الدراسة نسعى إلى مناقشة مجموعة من تجليات وتعبيرات الثقافة السياسية الفلسطينية للتعرف على ما يمكنها أن تتركه من آثار على الخيار الديمقراطي في فلسطين. أمّا الجوانب التي سيتم استعراضها فهي: الاقتدار السياسي، والمشاركة السياسية، والتسامح، والثقة السياسية.

أ – الاقتدار السياسي

لقد أجمع المفكرون والمحللون السياسيون، ومنذ زمن طويل، على أهمية هذا الجانب الشعوري–السلوكي من الثقافة السياسية من حيث كونه أحد المؤثرات الدالة على توجهات ونزعات الحياة السياسية للمجتمعات. فعلى ضوء طبيعة الاقتدار السياسي للأفراد والجماعات واتجاهاته يمكن، ليس فقط التمييز بين نظام سياسي وآخر، وإنما، أيضاً، معرفة وتحديد مدى نجاح أو فشل النظام السياسي ذاته في تحقيق ما يناط به من أهداف. كما يمتلك مؤشر الاقتدار هذا، الطاقة والقدرة اللازمة للتأثير على الديمقراطية، سواء أخذ ذلك شكل تطويرها وتعزيزها أم شكل الوقوف أمامها لإعاقتها أو الحؤول دون تحقيقها.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فيرتدي هذا المؤشر أهمية خاصة واستثنائية، لا لكونه عاملاً حاسماً في المسألة الديمقراطية فقط، وإنما لأهميته الحاسمة، أيضاً، في إنجاز ما هو تحرري – وطني من الهموم. ولكن الأمر الأساسي

الذي سنهتم به هنا على كل حال، هو مناقشة تأثير مسألة الاقتدار السياسي على الآفاق الديمقراطية للنظام السياسي الناشئ في فلسطين دون الغوص كثيراً في تأثيرات هذا الأمر على الشق الوطني من التحرر.

من البديهي القول إن الديمقراطية، ولكي تتحقق بشكل فاعل وحيوي، هي بحاجة لأن يشعر أفرادها بامتلاك القدرة للتأثير على النظام السياسي القائم تماما، كما يمتلك النظام السياسي نفسه قدرة التأثير عليهم. ويمكن التعبير عن الاقتدار السياسي بمختلف الصيغ والأشكال، كالقدرة على توجيه النقد للنظام القائم دون خوف من عقاب، وكالاستعداد لإبداء الرأي في القضايا العامة مع التأكد من أن لذلك الرأي وزنا وأهمية، وكالإحساس بامتلاك العزيمة لإحداث ما هو مرغوب من تغيير سياسي.

وعند مناقشة الاقتدار السياسي في الحالة الفلسطينية لا بد من وضع هذا الأمر في سياقه، ما يعني رؤيته كبعد ساهمت الكثير من العوامل – والتي نوقشت سابقاً – بتحديد ماهيته واتجاهاته. لكن ومن بين مجموعة العوامل تلك، هناك عاملين ليس من السهل تجاهلهما عند تناول موضوعة الاقتدار السياسي: الأول هو إسرائيل وما أثارته وما زالت تثيره لدى الفلسطينيين من شعور بالعجز والهوان، والثاني يتمثل بالنزعة الأوتوقراطية للقيادة الفلسطينية والتي أثارت وما زالت تثير، أيضا، لدى الفلسطينيين شعورا موازيا بعدم القدرة على التأثير الجاد والفاعل في مجرى الحياة السياسية الداخلية. ولكن ما يهمنا هنا هو مناقشة ما لمفهوم الاقتدار السياسي من تأثير على الآفاق الديمقراطية في فلسطين.

إن الحالة الفلسطينية الداخلية، والتي تلت إنشاء السلطة الوطنية تمثل الآن الحيز الذي أصبح من خلاله يتجلى التأثير السلبي الناجم عن عدم الشعور بالاقتدار السياسي لدى الفلسطينيين. فشعور قطاعات واسعة منهم إزاء هذا الأمر لا يختلف كثيراً عن ذاك الشعور المنتشر في الوطن العربي بعدم إمكانية التأثير على مجرى الحياة السياسية. فهناك قطاعات واسعة من الفلسطينيين يثقلها شعور عدم إمكانية التأثير في صنع القرارات مهما كانت مهمة وعدم جدوى النقد مهما كان بناءً ونزيهاً، إضافة إلى الخوف من التعرض للإيذاء أو

الحرمان من الحقوق أو التهديد بذلك. فاليوم توجد غالبية من الجمهور لا تقل عن ٦٠٪ منه، تعتقد أنها لا تستطيع انتقاد السلطة بدون خوف من عواقب سلبية لذلك.[٦٦] أما البقية الباقية فيذهب نقدها أدراج الرياح بغض النظر عما لديها من جرأة، وهي تعلم علم اليقين أن لا جدوى من الكلام وإسداء النصائح ما دام المسؤول يفعل بالنهاية ما يشاء ضارباً بعرض الحائط آراء الآخرين. وفي مثل هذا الحال يضيق الخناق على المواطن الذي يجد نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما تأييد السلطان، وإما الكف عن معارضته.

أما الرقعة التي يغطيها الشعور بعدم الاقتدار فهي رحبة وفسيحة، حيث لم تُترك شريحة أو فئة تقريباً إلا وداهمها هذا الشعور دون تمييز كبير بين مثقف وعامل أو فلاح ومهني. فالنخبة المثقفة مثلاً، وبعد أن تم تهميش دورها وتعزيز إقصائها عن الحياة العامة، لا تكاد تشعر بإمكانية تغيير الحال السياسي، أو التأثير الفاعل به. كما يتكرس لدى هذه النخبة الشعور بعدم الاقتدار بحكم انقسامها على نفسها بين من اختار النظام وسياساته من جهة وبين من اختار البقاء على هامش الأحزاب السياسية من جهة أخرى. والأمر ليس شديد الاختلاف بالنسبة للفئات الاجتماعية الأخرى، والتي تأتي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة معززة لشعورها بعدم الاقتدار إزاء المسائل السياسية. فهي، وعلى الرغم من رغبتها الجامحة في أن تتحسن أوضاعها، فإنها لا تشعر بالقدرة على إصلاح المؤسسات أو وقف الفساد أو التأثير في المفاوضات الجارية مع إسرائيل.

وحالة عدم الاقتدار هذه لا تقتصر فقط على الشرائح أو الفئات الاجتماعية المختلفة وإنما تتعداها لتشمل، أيضاً، مختلف قوى ومنظمات المجتمع كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات وغيرها. فالأحزاب السياسية مثلاً، وتحديداً المعارضة منها، تعاني اليوم حالة من العجز عن مجابهة معطيات اللحظة السياسية، الأمر الذي دفع وما زال يدفع بالكثير من أعضائها إلى مغادرتها والانضمام إلى جيش اللامنتمين المتزايد، والذي بلغت نسبته ما يقرب نصف مجتمع الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما حال النقابات والاتحادات والأطر المجتمعية الأخرى، فهو ليس بأفضل،

حيث أنها أصبحت اليوم منابر ينخُزها التسييس الفج، وتطغى عليها المصالح الضيقة ويحكمها الأشخاص وأمزجتهم بدلا من النظم واللوائح، ما جعل بناها الداخلية تنقصها المرونة، ونُظَمُها غير قادرة على الحد من تدخل البيئة الخارجية بشؤونها، الأمر الذي يضعف من قدرتها على تحقيق أهدافها كما هو مرغوب. وليس أكثر صدقاً في التعبير عن حالة الوهن هذه من حادثة تراجع قطاع المعلمين في الآونة الأخيرة عن مطالبهم، وانكسار عزيمتهم بعد أن أدارت السلطة الوطنية ظهرها لهم.

ومن الآثار المهمة المترتبة على استفحال هذا الشعور بعدم الاقتدار ظهور وانتشار منظومة من القيم الأنانية والانهزامية كالتزلف والتملق والواسطة في صفوف مختلف فئات المجتمع، والتي تعمل، ليس فقط على تكريس عدم الاقتدار وإنما، أيضا، على إضفاء ستار من القبول والشرعية عليه.

إن التأمل الجيد في حالة عدم الاقتدار هذه والتي نجدها في الساحة الفلسطينية، يقود إلى الاعتقاد بأن ما سينبثق عن هذه الحالة من معطيات نفسية واجتماعية وسياسية سيكون في تعارض مع المتطلبات المعنوية التي تقتضيها الديمقراطية. فلكي توجد الديمقراطية، ولكي تكون حيوية وفاعلة، ينبغي أن يمتلك أفراد المجتمع شعوراً بالقدرة على التأثير في الحال السياسي، ليس لما يرتديه هذا الشعور من أهمية عند السعي لإحداث التغييرات السياسية فحسب، وإنما لكونه، أيضاً، الحصن الذي تنحني أمامه كل صنوف الاغتراب والعبثية.

ب - المشاركة السياسية

ومن المسائل الأخرى المهمة عند مناقشة الثقافة السياسية مسألة المشاركة السياسية، والتي يمكن اعتبارها، ووفق الكثير من المعايير، نبض الحياة الديمقراطية والفعل الذي يمكن من خلاله تدعيم الديمقراطية وتعزيزها. فالمشاركة هي، وبلا شك، أحد المقومات الرئيسية للعملية الديمقراطية الفاعلة والحيوية، كما أنها المرآة التي تعكس مختلف شؤون وشجون الديمقراطية وما يحيط بها من ظروف وتحديات. ولكن المشاركة السياسية التي تقتضيها الحياة الديمقراطية هي تلك المشاركة المنظمة والواعية والتي تتسم بالإيجابية، بمعنى أنها تهدف

إلى التأثير على القرارات والسياسات والاستراتيجيات العامة، إضافة إلى اختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية، والتأثير عليهم خدمة للمصلحة العامة. أما طرق المشاركة فهي متنوعة وكثيرة، وتشمل ممارسة حق الترشيح والتصويت، والمشاركة في المداولات والمناقشات، وتوجيه النقد إضافة إلى الانضمام للهيئات والمرافق الحزبية والجماهيرية، وانتهاءً بالوصول للسلطة.[٦٧]

أما بالنسبة للحالة الفلسطينية، فقد حالت – وما زالت تحول – مجموعة المعيقات آنفة الذكر دون ظهور مشاركة سياسية فاعلة ومن النمط القادر على مؤازرة الخيار الديمقراطي في فلسطين. ومن هذه المعيقات ما هو نتاج للظروف الراهنة المرتبطة باتفاقيات أوسلو وبإنشاء السلطة الوطنية، وما تمخض عن هذه التطورات من نتائج ومعطيات. ولكن السؤال الذي نود الإجابة عنه هو هل تتسم المشاركة السياسية في ظل السلطة الوطنية بتلك الخصال والسمات المؤازرة للديمقراطية والمعززة لمثلها؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى السمات العامة للمشاركة السياسية في سياق مناقشة ما تفرضه من تحديات أمام خيار الديمقراطية في فلسطين. ومن أهم هذه السمات انخفاض مستوى المشاركة السياسية ودرجتها، والتي يمكن ملاحظة تجلياتها في مختلف مجالات الحياة السياسية الفلسطينية ولدى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. فنجد اليوم أن هناك حالة من السلبية السياسية تسيطر على الجمهور، وتأخذ أشكالا مختلفة، منها عدم الاقتناع بضرورة المشاركة وجدواها، وغياب الاهتمام بأمور الحكم والسياسة، وما يصاحب ذلك من عزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية.

أما بالنسبة لعدم اقتناع الجمهور بجدوى المشاركة واستهتاره بها، فهو يأتي نتيجة للتهميش والإقصاء لقطاعات شعبية واسعة، الأمر الذي عزز لديها مع الزمن الشك والريبة تجاه الغاية من المشاركة السياسية. فالقرارات والسياسات، الصغيرة منها والكبيرة، بقيت على الدوام حكراً على عدد قليل من الأفراد، وبقيت الجماهير مغيبة ومستثناة.

وهناك أمر آخر يُبقي درجة المشاركة مستواها منخفضاً، يتمثل بغياب الاهتمام بأمور الحكم والسياسة، ويأتي على أنقاض حالة من الشعور باللاجدوى واللاقوة واللامعنى إزاء الحياة السياسية وما تفرضه من تحديات. فهناك اليوم حالة

واسعة من العزوف عن الانتماء للأحزاب السياسية، وذلك لصالح مختلف أشكال الانتماء الأخرى، أو التي يمكن تسميتها بالتحت ـ مدنية كالعضوية مثلاً، والتي ستعيق تطور المفاهيم والبنى الديمقراطية لاحقاً. أما السلبية المترتبة على غياب الاهتمام بشؤون السياسة والحكم بشكل عام، فتتمثل في جعل طريق الديمقراطية وعرا وشاقا إن لم يجعل من السلطوية قدراً محتوما.

فالخيار الديمقراطي لا يتحقق إلا بتعميق الاهتمام السياسي وتكثيفه، ولا يتعزز إلا بعد أن تتحول العبثية واللامبالاة إزاءه إلى نفحات عزم وإصرار. أما انخفاض مستوى ودرجة المشاركة السياسية فيشير، وبلا شك، إلى وجود خلل في النظام القائم، وفي الكيفية التي تدير بها نخبته السياسية الشأن العام. كما أن هذا الخلل يعني وجود انسداد لا بد من التغلب عليه إذا أُريد لحياة سياسية ديمقراطية أن تتمخض عن تلك المشاركة السياسية.

أما بخصوص الرأي القائل بأن حال المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية هو حال مُرضٍ، وخاصة عندما تتم الإشارة إلى أن الفلسطينيين شاركوا في انتخابات المجلس التشريعي العام ١٩٩٦، وأنهم ما زالوا يشاركون في مختلف أنواع الانتخابات والفعاليات السياسية، فتنقصه الدقة والرصانة. فهذا الرأي ينظر، وبشكل خاطئ، بالطبع، للمشاركة السياسية والانتخابات كأمرين متساويين ومتناظرين، ينوب أحدهما عن الآخر دون تقدير حقيقة مهمة مفادها أنه على الرغم من كون الانتخابات وسيلة تتم من خلالها المشاركة السياسية، فإن الانتخابات بحد ذاتها لا تعتبر ولا يمكنها أن تكون ضمانة كافية لإحداث المشاركة السياسية المطلوبة. هذا، بالطبع، إضافة إلى أنه يبقى من الممكن في كثير من الأحيان، وكما هو الحال في الوطن العربي، توظيف الانتخابات لتكريس سلطة الحاكم، الأمر الذي يعني الحد من المشاركة السياسية.

ومن المعيقات الأخرى التي تحول دون توسيع رقعة المشاركة السياسية والارتقاء بها غياب التقاليد المؤسسية في الحياة السياسية الفلسطينية طوال السنين. وقد أدّى هذا الغياب إلى شخصنة السلطة السياسية وجعلها متوحدة مع الشخص، ودفع بها لأن تكون رهناً للنزوات ومعفاة من المساءلة والمحاسبة. كما اكتسبت السلطة في السياق الفلسطيني معنى مماثلا لما هو سائد في

البلدان العربية، حيث ينظر لها، وكما يقول كمال المنوفي، على أنها "ليست للحكم من حيث هو وظيفة، وإنما لصيقة بالحاكم تدور معه وجوداً وعدماً، كمالاً ونقصاناً".[٦٨] فالحاكم هو الأب العطوف والقائد الحكيم وصانع القرارات، الأمر الذي يعني أنه صاحب الإنجازات والنجاحات، كما أنه هو مَن يراقب السلطات، ما يعني أنه فوق المساءلة وخارج طائلة القانون وساحته دائماً مبرّأة من أعمال السوء والفساد لأنه لا يعلم بها ولو علم ما حدثت.[٦٩] إن هذه السطوة التي يتمتع بها الحاكم تقود، وبلا شك، إلى تعميق الشعور بعدم الاقتدار وإلى ترسيخ القناعة بعدم جدوى المشاركة وبعبثيّة الحياة السياسية بأسرها. أمّا المشاركة السياسية الفاعلة والمؤثرة، فمن الصعب أن تتحقّق دون الكف عن النظر للسلطة كأمر لصيق بالشخص وكحيز يمثل امتدادا لسطوته وجبروته ودون التعامل معها كشأن عام تحكمه روح النواميس وبصيرة المؤسسات.

ويمكن ملاحظة غياب المشاركة السياسية بوضوح في جميع مستويات الحياة السياسية ابتداءً بالسلطتين التنفيذية والتشريعية وانتهاءً بالمنظمات والأطر الأهلية المختلفة. فالمشاركة السياسية المنظمة والفاعلة في جميع هذه المستويات هي ضعيفة وطقوسية، وتقتصر على المباركة بما يراه الحاكم دون المشاركة به. ومن المسائل التي تساهم في تكريس عدم المشاركة غياب الشعور بالمبادأة والمبادرة تجاه القضايا العامة على الرغم من أن ذات الشعور نراه وافر الحضور في صفوف الجمهور، كما في صف النخبة عندما يتعلق الأمر بمكاسب أنانية تعود بنفع ضيق.

ج - التسامح

والأمر الأخر المهم بالنسبة للثقافة السياسية المؤازرة للديمقراطية هو مبدأ أو قيمة التسامح، والذي يتيح المجال، كما أسلفنا سابقاً، للاتفاق على مجموعة مفاهيم وقواعد وأسس ناظمة للحياة السياسية، وقادرة على أن تحافظ على درجة معقولة من التناغم الداخلي، الأمر الذي يساهم في تعزيز وتكريس الاستقرار السياسي العام. وتعتبر التعددية السياسية أحد أهم التجليات المباشرة والعملية لهذا المبدأ - من الزاوية السياسية بالطبع - حيث أنها تأتي

مترجمة له على الأرض ومعززة إياه من خلال السماح للآراء والفئات السياسية المختلفة بالتعبير عن نفسها دون خوف أو إقصاء، ودون تحريم أو تجريم.[٧٠] إن أهم ما يعنيه هذا القول هو ليس فقط القبول بمبدأ التنافس والتدافع بين الأفراد حول آرائهم ومواقفهم المتباينة وإنما، أيضا، القبول بالآخر واحترام رأيه واعتماد الحوار والمصالحة وليس المناكفة والاحتراب كأساليب لإدارة الاختلاف والتباين حول التوجهات والمصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أمّا السؤال الذي يمثل أمامنا هنا فهو: أين تقف الحياة السياسية الفلسطينية من هذا المبدأ الديمقراطي؟ فهل هي قريبة منه أم أن الحال هو غير ذلك؟

إن نظرة سريعة للحال الفلسطيني الراهن تكشف لنا أن قيمة التسامح، وبمعناها الحقيقي وليس المزيف، هي سمة لم تتجذر وتصبح أصيلة بعد في الحياة السياسية الفلسطينية. فالتعددية السياسية مثلاً، وعلى الرغم من الادعاءات التي تقر بوجودها، ما زالت مُغَيّبة الفاعلية ولا يتجاوز حضورها الحدود الرمزية. وهذا التغييب والتغيب يأتي منسجما مع ما يعتري الفئات السياسية المختلفة من شعور وما تستبطنه من قناعات بأنها لا تمثل إلا الخير، لأن سواها يمثل الشر والباطل، الأمر الذي – برأيها بالطبع – يمنحها الحق ليس فقط في تخطيء الآخرين وتسفيه آرائهم وإنما، أيضاً، في محاصرتهم والتنكيل بهم إن اقتضى الأمر.

وتتعامل هذه الفئات السياسية مع النقد والانتقاد وكأنهما اعتداء على شخوصها وكرامتهم أكثر من كونهما تعبيرا عن تباين واختلاف في الرؤى والبرامج. ولكون الآراء والأفكار في الحياة السياسية الفلسطينية ترتبط وبشكل حميم بالأشخاص وبذواتهم فإن التنافس حولها بنزاهة وحرية يصبح أمرا متعذراً.

أما الحيز الذي يتجلى بإطاره عدم التسامح فهو واسع ومتنوع ويشمل النخبة كما الجمهور والسلطة كما المعارضة. فالنخب مثلاً، سواء أكانت السياسية أم الاقتصادية أم الثقافية هي ليست ذاك النموذج المعبر وبصدق عن قيم كشرعية الاختلاف والمنافسة والتعددية وعدم احتكار الحقيقة والنفوذ، والحوار، والمصالحة، وغيرها من القيم الداعمة للديمقراطية. أما الجمهور فهو، وكغيره من الشعوب العربية حبيس موروثٍ طويل من القيم والمفاهيم الإقصائية والإلغائية

التي تقوم على الحقائق المطلقة وعلى الإحجام عن نقد الذات والإمعان في تسفيه الآخرين ونبذهم، إضافة إلى عدم رسوخ قيم العدالة والمساواة.(٧١)

فالجمهور لا يُقر بسهولة بحق الآخر في الحرية والتفكير المستقل، ربما لأن في ذلك اعترافا بحقه في الاختلاف أو بفعل اللامألوف. وإذا ما تقدّم الفرد بفكرة مغايرة (خاصة حول الحريات) فنرى الجمهور مستعد لمطاردته حيث يواجه فكرته بالشك والريبة أو بالعنف أو التهديد إن لم يكن بالتخوين أو التكفير أو الاثنين معا. إن من شأن هذا أن يصادر الحريات، وأن يلغي الحقوق، كما من شأنه أن يعطل التفكير والإبداع، الأمر الذي يتعارض مع الديمقراطية وتلفُظُه مُثُلها.

أمّا السلطة الحاكمة، فهي ليست أكثر تسامحاً من الآخرين. فباسم المصلحة الوطنية والخصوصية الفلسطينية تُضيِّق السلطة الخناق على الكثيرين، ولا يتسع صدرها للنقد، ولا تتوانى عن استخدام العنف أو التهديد به ضدهم. ولهذا، رأيناها ومنذ نشأتها تُغلق الصحف ومحطات التلفزة وتسن القوانين لمنع التجمهر والاحتجاج وتعتقل الأفراد وتسيطر على المرافق والمؤسسات وتهيمن على مجمل الحقل السياسي. ولذلك، لم يكن أمراً مفاجئاً، أن تقف السلطة بحزم في وجه مطالب فئة مستضعفة كالمعلمين، وأن تشتط غضبا من "بيان العشرين"، وأن تضيق ذرعا بما هو غير حكومي من المنظمات والمؤسسات، وأن تقصي الكثيرين وتبعدهم عن دائرة التأثير ومستويات القرار.

وبالنسبة للمعارضة، فالأمر غير مختلف، حيث نراها تدّعي التسامح وتتظاهر به في حين تدل ممارساتها الفعلية على غير ذلك. ففي حياتها الداخلية يلاحظ أن التعاليم والمبادئ التي تبثها في عقول وجوارح أعضائها تمجّد التباين، وتحض على التمييز الدائم بين المفاهيم والأشخاص والظواهر في سياق خانتين لا ثالثة لهما: الخير والشر، أو الحلال والحرام، أو المقبول والمرفوض، أو الصحيح أو الخاطئ دون اكتراث بما هو ليس هذا ولا ذاك. وفي علاقاتها مع الآخرين، تكرس المعارضة نزعات من الهيمنة والتفرد والاستئثار تجعلها لا تختلف من الناحية الفعلية عن السلطة الحاكمة. فإذا ما استلمت موقع سلطة أو مكان نفوذ نراها

تتشبث به حتى لو أدى ذلك إلى ضرب شعاراتها ومبادئها المعلنة سابقاً بعرض الحائط، أو إلى تضييق الخناق على الآخرين أو التنكيل بهم.

د – الثقة السياسية

يكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة بالنسبة لإمكانية تحقيق الانسجام والتناغم فيما بين مختلف مكونات الحياة السياسية، وخاصة تلك الجوانب المتصلة بالعلاقة بين المواطن والنظام السياسي. فموضوعة الثقة السياسية ومجالات تجلّيها وأشكال التعبير عنها هي أمر من الضروري الانتباه له عند التمييز بين النظم السياسية الديمقراطية والنظم السلطوية. فالنظم الديمقراطية، بعكس السلطوية، لا تنشأ وتتعزز إلا بتوافر مستوى مقبول من الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، وبين مختلف المؤسسات والهيئات والسلطات السياسية، الأمر الذي يجعل من الثقة السياسية أمرا مهما هو أنه بدونها تسيطر على الحياة السياسية درجه عالية من التشكك والتوجس وتصبح ساحة تقاطب وتوتر يحكمها الشطط والاحتراب ويسودها المكر والحقد والضغينة. وعلى ضوء ذلك، تسيطر الأنانية المفرطة التي يصبح متعذراً معها وجود ذلك النوع من المنافسة الذي تقتضيه الحياة السياسية الديمقراطية، والتي لا يمكنها أن تقوم إلاّ بوجوده. ولكن السؤال الذي يمثل أمامنا هنا هو: هل توجد لشعور الثقة السياسية هذا، قدم راسخة في الثقافة السياسية الفلسطينية؟ وكيف سيؤثر غياب هذا الشعور أو توافره على الخيار الديمقراطي في فلسطين؟

تستلزم الإجابة عن هذه التساؤلات أن نأخذ مسألة تأثير منظومتي العوامل، والتي تمت الإشارة إليها في الفصلين السابقين، على شعور الثقة السياسية بعين الاعتبار. ولكن إذا ما تم أخذ ذلك بعين الاعتبار، فما الذي يمكن ملاحظته، ومن ثم الحديث عنه، بخصوص الحالة الراهنة لموضوعة الثقة السياسية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل سأكتفي بعرض مجموعة من الملاحظات في ذيل أطروحة مفادها أن الشعور بالثقة السياسية، وبحكم عوامل تاريخية وسياسية داخلية وخارجية، هو أمرٌ لا يبدو أنه تقليد راسخ في التجربة الفلسطينية، الأمر الذي يضع مزيدا من العقبات في سبيل ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية.

إن من ينظر لماضي الحالة الفلسطينية وحاضرها يلاحظ أن الواقع الفلسطيني حافل بالأحداث والتطورات السياسية التي ساعدت على تكريس شعور عميق من التشكك والتشكيك، كما الريبة والارتياب، ليس فقط تجاه الآخرين، أصدقاء كانوا أم أعداء، وإنما، أيضاً، تجاه الذات حاكمة ومسيطرةً كانت أم معارضة. ومما يعزز هذا الشعور تعاقب فصول المعاناة ومحاولات الإقصاء والإلغاء التي تعرض لها الفلسطينيون، الأمر الذي يدفعهم لرؤية ما يدور حولهم من سياسات، وما يعقد من اتفاقيات، وما يؤخذ من قرارات على أنه لا يهدف إلا لتكريس ضعفهم والإبقاء على جبروت أعدائهم.

وعلى ضوء ذلك، أصبح ينتاب الفلسطينيين شعور بالارتياب والتشكك إزاء ما يدور حولهم من تطورات ابتداءً بالسياسات الإقليمية، والقرارات الدولية، والتحالفات، والدول العظمى، والمنابر الدولية والحروب، مروراً بالتعديلات الوزارية، وسن القوانين، وانتهاء بالزيارات السياسية للزعماء، وطرائق تصريحاتهم الإعلامية.

ويحافظ هذا الشعور الارتيابي على حضوره، أيضاً، في الوضع الداخلي للفلسطينيين، حيث يتجلى في سياق العلاقة بين مختلف الأطراف والفئات السياسية. فهذه الأطراف، وبحكم ما تختزنه من شك إزاء بعضها البعض، تستطيع النيل من صلابة الوحدة الداخلية التي تقسّم الساحة الفلسطينية بين شكاك ومشكوك به.

أما الترجمة الفعلية لغياب شعور الثقة السياسية داخلياً، فيتبين من خلال تعاظم حجم الجمهور الذي لا يثق بالنظام السياسي ومؤسساته وأحزابه وتوجهاته وبناه، كما لا يثق، أيضاً، بالمنظمات والأطر المجتمعية. ويفيد عدد من الدراسات أن مستوى ثقة الجمهور الفلسطيني بمؤسساته المجتمعية – كاتحادات العمال، واتحادات المرأة، والصحافة المحلية، والمعارضة – هو في حالة انحدار وهبوط لدرجة أن نسبة ١٢٪ فقط من الجمهور تثق بالمؤسسات المذكورة.[٧٢]

ويلاحظ نضوب شعور الثقة، أيضاً، فيما بين مختلف السلطات والهيئات والمؤسسات المكونة للنظام السياسي والتي يحكمها قدر من المنافسة والرغبة في التهميش والإقصاء، ودرجة مقلقة من الازدواجية والتشابك وغياب التنسيق،

الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة التوتر والعدائية في فضاء علاقاتها المشتركة كما هو الحال بالنسبة للعلاقة القائمة بين السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي منذ تأسيسهما. أمّا هذا الحال، فقد ترك، وما زال يترك، بصماته على الجمهور معززاً لديه شعورا بعدم الثقة فيما يحيط به من مؤسسات وهيئات وسياسات، الأمر الذي يعني مزيدا من الصعوبة والعسر في درب الديمقراطية.

ومن القضايا التي تكرّس تلك الميول والتوجهات غير المعززة للديمقراطية في الثقافة السياسية الجماهيرية خضوع أداء السلطة الوطنية إلى مستوى عال من النقد الشعبي الموجه إلى جميع مستوياتها بما في ذلك مكتب الرئاسة والوزارات والأجهزة الأمنية المختلفة. ويتناول هذا النقد السياسات العامة، وطرق إدارتها، وسوء إدارة الأموال العامة، والمؤسسات المتخمة بالأطقم العاملة، والترهل الإداري، والفساد، والاحتكارات، والامتيازات، وغياب سلطة القانون، وانتهاك حقوق الإنسان، وتراجع المجتمع المدني، وانتعاش البنى التقليدية وغير الطوعية، والميل إلى الأنانية والجشع، والأداء الفلسطيني الضعيف في المفاوضات مع إسرائيل. ولكن السلطة تنظر لهذا النقد عادة بعين الشك وعدم الثقة، كما تعتبره غير مبرر ولا تتوانى عن اتهام المعارضة والمنظمات غير الحكومية بالوقوف خلفه، الأمر الذي تطمح من خلاله إلى تسخيف هذا النقد وإظهاره وكأنه يخلو من الشرعية ويفتقد للمصداقية ولا يعكس ويخدم إلا مصالح أجنبية. وعندما تحاول السلطة إصلاح الحال أو تحسينه كأن تسمح بتحقيق في قضايا كالفساد، وسوء إدارة الأموال العامة، فإن عمليات التحقيق والتقصي تبقى محدودة المدى والنتائج ولا تطال الجناة من أهل القوة والنفوذ.

وتلعب المصاعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، أيضا، دورا مهمّاً في جعل الجمهور غير مبال وشديد النزوع للنأي عن الشؤون السياسية وعن الاهتمام بالقضايا العامة. وممّا يزيد الأمور صعوبة، حقيقة، تواضع وتدني مستوى الوعي لدى الجمهور بالطرق التي تمارس من خلالها الحريات، ويتم بواسطتها نيل الحقوق على الرغم من أن الجمهور ذاته، وعلى وجه العموم، يعبر عن مستوى ليس متدنيًا من الدعم للحريات المدنية وحق المشاركة. فالجمهور، بالعادة، يعادل ويوازي بين المشاركة من جهة، والانتخابات من جهة أخرى، الأمر الذي يعني إهمال أشكال المشاركة الأخرى. وإذا كانت هناك من مصداقية

للرأي القائل بأن تركيبة النظام السياسي قادرة على التأثير في إمكانيات مشاركة الجمهور، وأشكال هذه المشاركة، حيث أن هناك تفاعلا بين النزوع إلى المشاركة والأدوار المتاحة للنشاطات السياسية، فإنه يصبح من الطبيعي استنتاج أن بنية النظام السياسي الحالي هي ليست تلك البنية القادرة على تشجيع وتعزيز نزوع الجمهور نحو المشاركة السياسية.

ومما يعزز الميول والتوجهات السياسية السلبية لدى الجمهور، مبالغة الخطاب الرسمي للسلطة الوطنية بالإنجازات التي تمّ تحقيقها منذ تأسيس السلطة، وخلق انطباعا لدى الجمهور، يكاد يكون مضللا، بأن الاستقلال والازدهار قد تحققا، أو أنهما على وشك التحقق. وقد أدت المبالغة بالإنجازات إلى توسيع الهوة بين توقعات الناس من جهة، وبين المعطيات على أرض الواقع والمتمثلة بفقدان السيادة وضعف الاقتصاد وهشاشته والديموغرافيا المزقة، والاعتماد على المساعدات الأجنبية، واستمرار اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل، من جهة أخرى. كما يوحي الخطاب ذاته، أيضا، بأن الأمور طبيعية، أو هي قريبة من ذلك، ما يوفّر الأرضية السياسية والأخلاقية لسعي الأفراد خلف مصالحهم الأنانية.

مثل هذه المعطيات مجتمعة تؤدي إلى تعميق درجة القلق السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني، وتفرض ذاتها كمعيقات حقيقية أمام الديمقراطية في فلسطين.

الخاتمة

ليس من السهل على دراسة واحدة أن تقدم ما هو كافٍ وشافٍ من الإجابات حول موضوع شائك ومعقد كالثقافة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية. فمن الواضح أن المفهومين – الثقافة السياسية والديمقراطية – ينطويان على درجة عالية من لزاجة المعاني ومرونة التفسير، ما يجعل الجدل حولهما على درجة استثنائية من التعقيد والصعوبة. ومما يضاعف من صعوبة مناقشة هذين المفهومين اللزجين في سياق الحالة الفلسطينية حقيقة أن هذه الحالة ما زالت تتشكّل ولم تتضح معالمها بعد، حيث يعتريها الكثير من الغموض والهشاشة بحكم قابليتها للتّأثر الشديد بالتطورات والاعتبارات الداخلية والخارجية. ما حاولت هذه الدراسة فعله هو تتبع ومناقشة تلك العوامل والمؤثرات التي تلقي بظلالها على بنية وتوجهات الثقافة السياسية الفلسطينية التي أثرت، وما زالت تؤثر، على مدى قدرتها لأن تكون مؤازرة للديمقراطية في فلسطين.

اتضح من خلال مناقشتنا لهذه العوامل أنها غير متجانسة، سواء أكان ذلك من زاوية نشأتها وأهدافها أم أنماط تأثيرها ومدى ذلك التأثير ومجالاته، على الرغم من أنها عملت مجتمعة على التأثير العميق في الثقافة السياسية الفلسطينية وعلى تطورها باتجاه مشوش ومبتور، ما يعنيه هذا الأمر هو أن الثقافة السياسية الفلسطينية هي نتاج متراكم لمؤثرات عدة جعلت منها، بالضرورة، ثقافة معقدة التكوين وظاهرة متعددة الأبعاد والمستويات والمضامين. فالآراء والمواقف والميول

والتصورات وأنماط السلوك السياسي التي عبّر وما زال يعبر عنها الفلسطينيون، أفرادا كانوا أم جماعات، تجاه مقتضيات وتحديات الحقل السياسي هي ليست من فعل التاريخ والاقتصاد والثقافة والدين فحسب، وإنما هي، أيضاً، من صنع تطورات محددة كتجربتي الشتات والاحتلال ونشأة منظمة التحرير والخطاب الديني وما ترتب عليها من تبعات، عكست نفسها على الأنساق السلوكية والمفاهيمية لدى الفلسطينيين. وهنا يصبح من المهم القول أن الثقافة السياسية الفلسطينية هي ليست بالأمر القدري أو العصي على التغير والتطور إذا ما توفرت الإرادة الحقة والأدوات اللازمة لمحاصرة وإبطال تأثير تلك الانعكاسات السلبية التي ترتبت على ما فعله أو أخفق في فعله الفلسطينيون.

أما الانعكاسات السلبية التي ترتبت على وجود هذه العوامل والتطورات القسرية فقد استطاعت أن تشق طريقها إلى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في الوطن والشتات، كما استطاعت أن تقتحم جوانب الحياة السياسية الفلسطينية كافة. وتمّ تكريس تلك الانعكاسات السلبية من خلال الاستسلام لها تارة والتنكر لها تارة أخرى، ما جعلها وافرة الحضور والتجلي في التجربة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن تجربة النضال الفلسطيني ذاتها هي بجوهرها مسعى للحرية والتحرر، فإن ما تمخض عنها من ثقافة وتقاليد سياسية تحول مع الزمن، وفي جزئه الأكبر، إلى حاجز يحول دون تحقيق ذلك المسعى ويضع أمامه العراقيل، بعد أن طغت على التجربة ذاتها نزعات سلطوية وإقصائية كثيرة كشخصنة السلطة واحتكار صنع القرار وضعف تقاليد المأسسة وغياب روح المساءلة وغيرها. وقد عبّرت هذه النزعات عن نفسها من خلال منظومة المفاهيم والتصورات وأنماط السلوك السياسي التي تبنتها النخبة وحافظت على حضورها في ثنايا علاقتها مع ذاتها ومع الجماهير، والتي شقّت طريقها إلى مختلف مؤسسات ومنابر وتراكيب الحيّز السياسي، الأمر الذي جعل منها سمات أساسية في الحياة السياسية الفلسطينية.

وبخصوص الثقافة السياسية التي ما زالت تنشأ وتتبلور في ظل السلطة الوطنية فهي بالجوهر امتداد، بكثير من جوانبها، للثقافة والتقاليد السياسية التي اتسمت بها الحياة السياسية الفلسطينية على مدى ثلاثة عقود سابقة. فمن الجلي أن الثقافة السياسية الناشئة اليوم هي ثقافة تكرس العديد من نزعات التجربة

السابقة على المستويين العملي والنظري، ما يجعلها تمهّد السبيل لنشوء نظام سياسي أبوي يقوم على عظمة الحاكم وبأس أهل السلطة ويعزز من احتكارهم للقرار ويقوم على الشخصنة بدلا من المأسسة وحكم القانون. ومن سمات هذا النظام أنه يغلّب ما هو مرحلي وآنيّ من المكاسب والاعتبارات على ما هو استراتيجي وبعيد المدى من مطالب وأهداف، وذلك على طريقة أشبه ما تكون بمبدأ عمل بطاقات الائتمان القائل "ابتاع الآن وادفع لاحقا". وفي هذه الحالة تعزز الثقافة السياسية الناشئة روح التبعية "للآخر"، في المفاهيم والسلوك السياسي، والذي هو صاحب القوة والتأثير السياسي والاقتصادي، ويتمثل الآن بالدول الغربية، مع قليل من الاهتمام بما سيترتب على تلك التبعية من انعكاسات سلبية على مسألتي الهوية والسيادة حاضرا ومستقبلا.

ومن الأمور التي تساعد على تطور الثقافة السياسية بهذا الاتجاه، الطبيعة الانتقالية للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، والتي تتسم بدرجة كبيرة من الارتباك والتداخل والتشابك بين كل من المهام التحررية الوطنية والاجتماعية، الأمر الذي يعني رزوحها تحت وطأة اللاثبات وعدم الوضوح والقابلية الشديدة للتأثّر العميق بإملاءات عوامل البيئة الخارجية. ومما يجعل الحالة الفلسطينية أكثر تحديا لمسألة الديمقراطية ضعف البنية الاجتماعية والاقتصادية للنخب الفلسطينية وتشرذمها، وذلك بسبب عدم الاستقرار وعدم اكتمال ملامح الكيان الناشئ، الأمر الذي يجعل من خيار الديمقراطية بالنسبة لها خياراً غير مؤكد الحدوث. إن مجموع هذه الظروف، الداخلية والخارجية، يجعل من الثقافة السياسية الراهنة حيزاً تنعكس في إطاره استحقاقات مجتزأة تنقصها الديمومة "والأصالة"، ما يجعلها قليلة التناغم مع ما تقتضيه الديمقراطية من شروط الاستقرار والسيادة.

أما بخصوص أنساق التنشئة والتعبئة والمشاركة السياسية السائدة الآن في ظل السلطة الوطنية والتي تمتلك القدرة على التأثير العميق في بنية الثقافة السياسية الفلسطينية وتوجهاتها، فهي أنساق موجهة، لكونها تمهّد الطريق لمزيد من استئثار الحزب الحاكم وهيمنته على الحياة السياسية، ومن ثم مزيد من الصعوبة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ما يعني مزيداً من الاغتراب بين الديمقراطية وما يقتضيه تحقيقها من ظروف ومقومات. إن التوقيت الأمثل

لاستحداث أنساق مغايرة من التنشئة والتعبئة والمشاركة السياسية الأكثر دعماً للديمقراطية يتمثل باللحظة الراهنة، على الرغم من استثنائيتها ليس لشيء سوى أنها هي اللحظة التي على ضوئها ستتحدد ملامح ومعالم المستقبل، إضافة لكونها شاهداً على ما أخفق الماضي الفلسطيني في تحقيقه فيما يتعلق بالديمقراطية.

الهوامش

(1) Gabriel A. Almond, "Comparative Political Systems", *The Journal of Politics* XVIII (August 1956), p. 391-409.

(2) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations.* (Princeton: Princeton University Press, 1963). p. 14.

(3) Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, *Comparative Politics:A Developmental Approach,* (Boston: Little Brown And Co., 1966). p. 50-72.

(4) Lucian W. Pye, "Introduction: Political Culture and Political Development", in Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds. *Political Culture and Political Development,* (Princeton: Princeton University Press, 1965). P. 7.

(5) Gabriel A. Almond and James S. Coleman, eds., *The Politics of Developing Areas.* (Princeton: Princeton University Press, 1960). p. 3-64.

(6) Karl W. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development", *American Political Science Review LV.* (September, 1961). P. 493.

(7) Lester Milbrath, *Political Participation: How and Why Do People Get Involved in Politics?* (Chicago: Rand McNally and Co., 1965). P. 18; in Ronald H. Chilcote, *Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm.* (Boulder: Westview Press, 1981). P. 228.

(8) Michael Thompson, Richard Ellis and Aaron Wildovsky, *Cultural Theory* (Boulder: Westview Press, 1990); Aaron Wildovsky, "Choosing Preferences by Constructing Institutions: A Cultural Theory of Preference Formation", *American Political Science Review 84* (March 1990); Roland Inglehart, "The Renaissance of Political Culture", *American Political Science Review 82* (December 1988); Herbert Werlin and Harry Eckstein, "Political Culture and Political Change", *American Political Science Review 84* (March 1990); David D. Laitin and Aaron Wildovsky, "Political Culture and Political Preferences," *American Political Science Review 82* (June 1988); Larry Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).

(9) David J. Elkins and Richard Simeon, "A Cause in Search of its Effect, or What Does Political Culture Explain?" *Comparative Politics II,* no.2, (January), 1979. p. 127-145.

(١٠) ينظر كثير من الكتاّب إلى الثقافة السياسية، أيضاً، على أنها ذات شأن كبير في التأثير على التنمية الاقتصادية، حيث يرون أن عوامل مثل الرضا والثقة والتسامح والقبول بالتغيير (التدريجي بالطبع) تؤدي إلى التنمية الاقتصادية والى ديمقراطية مستقرة. ولهذا، فإن هذه التوجهات، والتي تتخذ شكل الثقافة السياسية، تصبح حلقة وصل مهمة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. أنظر:

Seymour Martin Lipset, *Economic Development and Democracy; Political Man:*

The Social Bases of Politics. (Baltimore: John Hopkins University Press, 1988) and Alex Inkeles and Larry Diamond, "Personal Qualities as Reflection of Level of National Development", in Frank Andrews and Alexander Szalai, eds. *Comparative Studies in the Quality of Life*, (London: Sage, 1980).

(11) Larry Diamond, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries,* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994). P. 7.

(12) Michael C. Hudson, "The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing it Back in Carefully", in Rex Brynen, Baghat Korani and Paul Nobel, eds, *Political Liberation and Democratization in the Arab World Vol.1, Theoretical Perspectives,* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995). p. 61-77.

(13) Lisa Anderson, "Democracy in the ArabWorld: A Critique of the Political Culture Approach", in Rex Brynen, Baghat Korani and Paul Nobel, eds. *Political Liberation and Democratization in the Arab World* Vol.1, *Theoretical Perspectives,* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995), p. 61-77.

(14) Lucian W. Pye, *Asian Power and Politics: The Cultural Dimension of Authority* (Cambridge: Harvard University Press 1985).

وعلى سبيل المثال، فإن التفسيرات الثقا–سياسة القائمة تجاه التطورات التي تحدث في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، يمكن اعتبارها أمثلة على المناهج التقريرية أو (deterministic) المستخدمة في الدراسات السياسية، فهي ترى أن الإرث الثقافي والتاريخي لهاتين المنطقتين يقفان في سبيل الديمقراطية هناك.

(١٥) المنظرون المختلفون في هذا الموضوع لم يشددوا فقط على إمكانية تفسير الثقافة السياسية بل وذهبوا، أيضاً، إلى أن السمات والتصنيفات المختلفة لهذه الثقافة ليست فقط وصفية وإنما يمكن أن تقاس أيضاً من خلال إجراء مسوح للرأي العام والمقابلات وغيرها.

(١٦) تتناول هذه الدراسة مفهوم الديمقراطية بمعناه العام والواسع دون الغوص كثيراً في الجدل الدائم إزاءه بين مختلف النزعات والمذاهب السياسية والفكرية. وبنظر هذه الدراسة هي حالة من الوجود الإنساني تقوم على أساس الإقرار والاعتراف بحقوق وحريات الأفراد وتمكينهم من تحويلها إلى منظومات من العلاقات وأنماط من السلوك، وذلك من خلال الاحتكام إلى الطرق والوسائل السلمية والعقلانية.

(17) Diamond, *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, p.11.

(18) Lucian W. Pye, "Political Science and the Crisis of Authoritarianism", *American Political Science Review 84* (March 1990). P. 15.

(19) Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition,* (New Haven: Yale University Press, 1971) p. 36-37.

(20).Guillermo O'Donnel, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead, eds, *Transitions from Authoritarian Rule,* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1986).

(21) G. Lowell Field, John Higley and Michael C. Burton, "National Elite Configurations and Transition to Democracy", in Eva Etzioni-Halevi, ed. *Classes &*

Elites in Democracy and Democratization: A Collection of Readings, (New York: Garland Publishing, 1997). P. 183.

(22) Terry Lynn Karl and Philippe C. Schmitter, "Modes of Transition and the Emergence of Democracy in Latin America and Southern Europe", in Eva Etzioni-Halevi, ed. *Classes & Elites in Democracy and Democratization: A Collection of Readings,* (New York: Garland Publishing, 1997). P. 181.

(23) G. Lowell Field, John Higley and Michael C. Burton, "National Elite Configurations and Transition to Democracy", in Eva Etzioni-Halevy, ed. *Classes & Elites in Democracy and Democratization: A Collection of Readings,* (New York: Garland Publishing, 1997) p. 18.

(24) Ibid., 175f.

(25) Larry Diamond, ed, *Political Culture in Developing Countries,* p.11.

(26) Field, Higley, and Burton, "National Elite Configurations", in Larry Diamond, ed. *Political Culture in Developing Countries.* p.183

(27) Monte Palmer, *Dilemmas of Political Development: An Introduction to the Politics of the Developing Areas,* 2d ed. (Ithaca: F.E. Peacock Publishers, 1980).p. 1-34.

(٢٨) أنظر:

Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks.* (London: Lawrence and Wishart, 1972).

(29) John Booth and Mitchell Seligson, "Paths to Democracy and the Political Culture of Costa Rica, Mixico, and Nicaragua", in, Larry Diamond ed, *Political Culture and Democracy in Developing Countries,* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994).

(٣٠) لقد تمت مناقشة مثل هذه الآراء في عدد من الدراسات. أنظر على سبيل المثال:

M. Maoz "Democratization Among West Bank Palestinians and Palestinian Israeli Relations", in Kaufman, Abed and Rothstein, eds. *Democracy, Peace and the Israeli Palestinian Conflict,* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993); and E. Kaufman, "The Relavance of Democracy to Israeli Palestinian Peace", in Kaufman, Abed and Rothstein, eds. *Democracy, Peace and the Israeli Palestinian Conflict,* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993).

(31) Naseer H. Aruri, ed., *Occupotion: Israel Over Palestine* (London: Zed Books, 1984).

(32) Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians.* (New York: St. Martin's, 1984). P. 190-202.

(٣٣) موسى البديري، "الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية"، في موسى البديري وآخرون، **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥) ص٩ -٧٧ .

(34) See Naseer H. Aruri and Samih Farsoun, "Palestinian Communities and Arab Host Countries", in Khalil Nakleh and Elia Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians,* (London, 1980) p: 112-46; Halim Barakat, "The Palestinian Refugees: An Uprooted Community Seeking Reparation", *Integration Migration Review 7,* (Summer 1979): 147-61; Ahmed Khalidi and Hussein Agha, "The Palestinian Diaspora", *Middle East Yearbook 1980* (London,1980). p.31-33.

(35) Cheryl Rubenberg, *The Palestine Liberation Organization: Its Institutional Infrastructure* (Belmont, MA: Institute for Arab Studies, 1983).

(36) Fouad Moughrabi, "For a Democracic Palestine The Role of the Palestinian Opposition", *Middle East Affairs Journal,* vol. 2 , no. 3 (Winter/Spring 1995).p.99-112.

(٣٧) موسى البديري، "الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية"، ص ٤٩.

(٣٨) المصدر السابق نفسه، ص٥٤-٦٢.

(39) see:

Aaron David Miller, *The PLO and the Politics of Survival,* (New York: Praeger, 1983); Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon,* (Boulder: Westview Press, 1990); and Helena Cobban, "The PLO and the Intifada", *Middle East Journal 44,* no. 2 (Spring 1990).

(٤٠) ولإلقاء الضوء على المنطلقات المختلفة في مناقشة مسألة الديمقراطية في الحالة الفلسطينية، يمكن الاستفادة من موسى البديري وآخرون، **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥)؛ محمد خالد الأزعر، **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦)؛ جميل هلال، **المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية**، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)؛ إضافة إلى:

Manuel Hassasian, "The Democratization Process in the PLO: Ideology, Structure and Strategy", in Kaufmann, George Abed and Rothstein, eds. *Democracy, Peace and the Israeli Palestinian Conflict,* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993).

(٤١) لمزيد من النقاش في هذا الأمر انظر إياد البرغوثي، **الإسلام السياسي في فلسطين: ما وراء السياسة**، (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ٢٠٠٠)؛ عزمي بشارة، "مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين"، في برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣).

(٤٢) انظر للمناقشات التي يوردها حسن حنفي حول الفكر الديني ومختلف تصوراته للإنسان والكون في مقالة له تحمل عنوان "الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر"، في **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٤٣) أنظر:

عبد الفتاح عمر، "الديمقراطية والثقافة السياسية"، في **التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية** (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٣).

(٤٤) أنظر:

هشام شرابي، **مقدمة لدراسة المجتمع العربي**، (القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٤٥) التنوع لدى الجماعات السكانية فيما يتعلق بتصور الذات تطرق إليه عدد كبير من الدراسات. أنظر مثلاً:

Ahmed Khalidi and Hussein Agha, "The Palestinian Diaspora," *Middle East Yearbook 1980* (London, 1980). 31-33; May Seikaly and Pamela Ann Smith, "Palestinians in the Gulf", *Middle East Annual Review 1982,* (Essex: Saffron Walden, 1982). p. 53-55; Salim Tamari, "Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel", *Journal of Palestine Studies 11,* no. 1 (Autumn 1981); and Rosemary Sayigh, *Palestinians: from Peasants to Revolutionaries,* (London: Zed Books, 1979).

(٤٦) راجع كلاً من جميل هلال، "قراءه في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم" و ريما حمامي، "تراث الانتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة" في نادر عزت سعيد وريما حمامي (تحرير)، **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)؛ فيصل حوراني، جريدة **الأيام**، بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٠.

(٤٧) أنظر جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨) الطبعة الأولى، ص ٤٧-١١١. وأيضا:

Pamela Ann Smith, Palestine and the Palestinians; Ahmed Khalidi and Hussein Agha, "The Palestinian Diaspora", *Middle East Yearbook 1980,* (London, 1980).

(٤٨) راجع

Sammy Smooha, "Minority Responses in a Plural Society: A Typology of Arabs in Israel", *Sociology and Social Research, 67,* no.4 (1983): 436-456; "Arabs and Jews in Israel", vol. 2, in *Change and Continuity in Mutual Intolerance,* (Boulder, Colorado, 1992).

(٤٩) يمكن تكريس دراسة كاملة للثقافة السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، ففي هذه الدراسة لم يتم التطرق إلى هذه الثقافة.

(٥٠) للإلمام بهذا الجانب يمكن مراجعة:

Naseer H. Aruri and Samih Farsoun, "Palestinian Communities and Arab Host Countries", in Khalil Nakleh and Elia Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians* (London, 1980) p: 112-46; and Rex Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon,* (Boulder: Westview Press, 1990).

(٥١) أنظر تقرير روكارد وبيان العشرين.

(٥٢) هذا ما اصبح مؤخرا يستسيغ الفلسطينيون أنفسهم قوله ولا يرفضون التعاطي معه بخصوص حقوقهم الوطنية، حيث لا يمانعون الآن النظر، وعلى ما يبدو، إلى تلك الحقوق والتعامل معها على ضوء ما يقرن بها من المصالح الوطنية والأمنية الإسرائيلية والاعتبارات الاستراتيجية للدول الكبرى.

(٥٣) أنظر:

John Roberts, "Palestine's PLO Embarks on a Diplomatic Offensive", *Interpress Service* (Beirut 17 November 1978).

(٥٤) أنظر موسى البديري، "الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية"، مصدر سبق ذكره ص ٦٣-٧٢.

(٥٥) في القمة المنعقدة في الأردن العام ١٩٨٧، قبل اندلاع الانتفاضة بوقت قصير، تم تجاهل الموضوع الفلسطيني تماماً وسيطرت الحرب العراقية – الإيرانية على جدول أعمال هذه القمة.

(٥٦) أنظر:

Meir Litvak, "Palestinian Leadership in the Territories during the Intifada 1987-1992", *New Orient 34,* no. 2 (June 1993); John Wallach and Janet Wallach, *The New Palestinians: The Emerging Generation of Leaders,* (Rocklin, CA: Prime Publishing, 1992); and Samih K. Fasoun and Jean M. Landis, "The Sociology of the Intifada", in Jamal Nassar and Roger Heacock, eds., *Intifada: Palestine at the Crossroads,* (New York: Praeger, 1990).

(٥٧) وعلى سبيل المثال، باستخدام أسلحة قديمة وقواعد عسكرية ومذاهب قتالية شبه نظامية كانت مكشوفة ومعروفة لدى إسرائيل، وبالتالي كانت هدفاً سهلاً للترسانة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة جداً من حيث العدة والعتاد.

(٥٨) التوقعات العالية والكبيرة هي المسؤولة الآن، والى حد كبير، عن الحالة الواسعة من الاغتراب السياسي والتي تأخذ شكل ازدياد مطرد في النسبة المئوية لغير المنتمين سياسيا. فحسب استطلاعات الرأي العام يعرب الآن ما لا يقل عن ٤٥٪ من الفلسطينيين (في الضفة الغربية وقطاع غزة) عن عدم تأييدهم وبالتالي عن عدم ثقتهم بالجماعات السياسية الموجودة بالساحة، في حين أن هذه النسبة لم تكن لتتجاوز ١٠٪ في العام ١٩٩٤.

أنظر استطلاعات الرأي العام التي أجراها كل من الـ JMCC، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس خلال السنوات الست الماضية.

(59) Basem Ezbidi, "The Role of the Oslo Accords in the Relationship Between the Palestinian Authority and the Islamic Opposition", Paper presented at the *MESA Annual Conference* 1998, (Chicago, December 3-7, 1998).

(٦٠) من الأسباب الكامنة وراء ما لدى رئيس السلطة الوطنية من كاريزما إضافة إلى خصاله الشخصية، علاقة القرابة التي تربطه من خلال أمه بعائلة الحسيني ومحاربته على خط المواجهة في القدس في معركة العام ١٩٤٨ تحت قيادة عبد القادر الحسيني، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى إعزازه. أنظر:

Pamela Ann Smith, *Palestine and the Palestinians,* p. 176-203.

(٦١) انظر علي الجرباوي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩)، ص٥٠-٥٣.

(٦٢) أنظر الجرباوي، المصدر السابق، ص ٧١.

(٦٣) المصدر السابق، ص ١١.

(٦٤) تتكون "القيادة الفلسطينية" من تجمع واسع وفضفاض، حيث يشمل هذا الإطار كلاً من رئيس السلطة الوطنية، ومجلس الوزراء، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ونائبيه، ورؤساء أطقم المفاوضات، الأمر الذي يعني أنه يتعذر إخضاع مثل هذا الإطار لأية مساءلة أو مراقبة أو عقاب لكونه غير مسؤول أمام المجلس التشريعي أو الوطني. أنظر تقرير روكارد، ص ٤٦.

(٦٥) هناك الكثير من الدراسات والتقارير والندوات التي عالجت النزعات والتوجهات غير الديمقراطية للنظام السياسي. وقد غطت هذه الأعمال حيزاً واسعاً من القضايا والإشكاليات كغياب مبدأ فصل السلطات، والمساءلة الأفقية والعمودية، والمؤسسات الفاعلة، وحكم القانون، وتقييد الحريات، وعدم توفير الحماية اللازمة لحقوق الإنسان. راجع على سبيل المثال:

Rex Brynen, "The Neo-Patrimonial Dimension of Palestinian Politics", *Journal of Palestine Studies* XXV, vol. 1 (Autumn, 1995); and Hillel Frisch, "Modern Absolutist or Neopatrimonial State Building? Customary Law, Extended Families and the Palestinian Authority", (*International Journal of Middle East Studies* 29, 1997).

(٦٦) أنظر/ي لاستطلاعات الرأي العام الدورية التي يجريها كل من مركز البحوث والدراسات في نابلس (CPRS) ومركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC) منذ العام ١٩٩٤.

(٦٧) أنظر:

كمال المنوفي، **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) – سلسلة كتب المستقبل العربي، ١٩٩٢، ص ١٦٩-١٨٣.

(٦٨) أنظر:

كمال المنوفي، المصدر السابق نفسه، ص١٧٥. كما يمكن النظر أيضاً إلى جورج جقمان "مستقبل النظام الفلسطيني" في (صحيفة **الحياة** اللندنية ١٤/ حزيران ٢٠٠٠).

٦٩) المصدر السابق نفسه، ص ١٧٦.

(٧٠) أنظر:

حسن حنفي، "الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر"، في علي الدين هلال وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية- سلسلة كتب المستقبل العربي، ١٩٨٣).

(٧١) انظر:

هشام شرابي، **مقدمة لدراسة المجتمع العربي**، (القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ رجا بهلول،

التربية والديمقراطية، (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧)؛ وعلي الجرباوي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مصدر سبق ذكره.

(٧٢) أنظر:

ريما حمامي، "تراث الانتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة"، في نادر عزت سعيد وريما حمامي، **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٤٣.

المراجع العربية

البديري، موسى، "الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية"، في موسى البديري وآخرون، **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

البرغوثي، إياد، **الإسلام السياسي في فلسطين: ما وراء السياسة**. القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، ٢٠٠٠.

بركات، حليم، **المجتمع العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

بشارة، عزمي، "مدخل لمعالجة الديمقراطية وأنماط التدين"، في برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣.

بهلول، رجا، **التربية والديمقراطية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

الجرباوي، علي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩.

جقمان، جورج، "مستقبل النظام الفلسطيني" في صحيفة **الحياة** اللندنية ١٤/ حزيران ٢٠٠٠.

حمامي، ريما، "تراث الانتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة" في نادر عزت سعيد وريما حمامي، **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

حنفي، حسن، "الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر"، في علي الدين هلال وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية– سلسلة كتب المستقبل العربي، ١٩٨٣.

شرابي، هشام، **مقدمة لدراسة المجتمع العربي**، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥.

عمر، عبد الفتاح، "الديمقراطية والثقافة السياسية"، في **التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية** تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، ١٩٩٣.

المنوفي، كمال، **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة كتب المستقبل العربي، ١٩٩٢.

هلال، جميل، "قراءه في مسح لتوجهات الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه نظام الحكم" في نادر عزت سعيد وريما حمامي، **دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

المراجع الأجنبية

Almond, Gabriel A. "Comparative Political Systems," *The Journal of Politics* XVIII (August 1956): 391-409.

Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell, *Comparative Politics: A Developmental Approach,* Boston: Little Brown and Co, 1966.

Almond, Gabriel A. and James S. Coleman, eds., *The Politics of Developing Areas,* Princeton: Princeton University Press, 1960.

Almond, Gabriel A. and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations,* Princeton: Princeton University Press, 1963.

Anderson, Lisa, "Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach," in Rex Brynen, Baghat Korani and Paul Nobel, eds. *Political Liberation and Democratization in the Arab World* Vol.1, Theoretical Perspectives, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995.

Aruri, Naseer H. ed., *Occupation: Israel Over Palestine,* London: Zed Books, 1984.

Aruri, Naseer H. and Samih Farsoun, "Palestinian Communities and Arab Host Countries" in Khalil Nakleh and Elia Zureik, eds., *The Sociology of the Palestinians,* New York: St. Martin's Press, 1980. 1980.

Barakat, Halim, "The Palestinian Refugees: An Uprooted Community Seeking Reparation," *Integration Migration Review 7,*(Summer 1979): 147-61.

Brynen, Rex, "The Neo-Patrimonial Dimension of Palestinian Politics," *Journal of Palestine Studies* XXV, vol. 1 (Autumn, 1995).

Brynen, Rex, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon,* Boulder: Westview Press, 1990.

Cobban, Helena, "The PLO and the Intifada", *Middle East Journal 44,* no. 2 (Spring 1990).

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition,* New Haven: Yale University Press, 1971.

Deutsch, Karl W. "Social Mobilization and Political Development," *American Political Science Review* LV (September 1961).

Diamond, Larry, ed., *Political Culture and Democracy in Developing Countries,* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994.

Elkins, David J. and Richard Simeon, "A Cause in Search of its Effect, or What Does Political Culture Explain?" *Comparative Politics* II, no.2, (January): 127-145, 1979.

Ezbidi, Basem "The Role of the Oslo Accords in the Relationship Between the Palestinian Authority and the Islamic Opposition", Paper presented at the *MESA Annual Conference* 1998, Chicago, December 3-7, 1998.

Farsoun, Samih K. and Jean M. Landis, "The Sociology of the Intifada", in Jamal Nassar and Roger Heacock, eds., *Intifada: Palestine at the Crossroads,* New York: Praeger, 1990.

Field, G. Lowell John Higley and Michael C. Burton, "National Elite Configurations and Transition to Democracy", in Eva Etzioni-Halevi, ed. *Classes & Elites in Democracy and Democratization: A Collection of Readings,* New York: Garland Publishing, 1997.

Frisch, Hillel, "Modern Absolutist or Neopatrimonial State Building? Customary Law, Extended Families and the Palestinian Authority", *International Journal of Middle East Studies.* 1997.

Gramsci, Antonio, *Selections from the Prison Notebooks,* London: Lawrence and Wishart, 1972.

Hassasian, Manuel, "The Democratization Process in the PLO: Ideology, Structure and Strategy", in Kaufmann, George Abed and Rothstein, eds. *Democracy, Peace and the Israeli Palestinian Conflict,* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993.

Hudson, Michael C. "The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing it Back in Carefully", in Rex Brynen, Baghat Korani and Paul Nobel, eds. *Political Liberation and Democratization in the Arab World* Vol.1, Theoretical Perspectives,. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995.

Inglehart, Roland, "The Renaissance of Political Culture", *American Political Science Review 82* (December 1988).

Inkeles, Alex and Larry Diamond, "Personal Qualities as Reflection of Level of National Development", in Frank Andrews and Alexander Szalai, eds. *Comparative Studies in the Quality of Life,* London: Sage, 1980.

Karl, Terry Lynn and Philippe C. Schmitter, "Modes of Transition and the Emergence of Democracy in Latin America and Southern Europe", in Eva Etzioni-Halevi, ed. *Classes & Elites in Democracy and Democratization: A Collection of Readings,*. New York: Garland Publishing, 1997.

Kaufman, E. "The Relevance of Democracy to Israeli Palestinian Peace", in Kaufman, Abed and Rothstein, eds. *Democracy, Peace and the Israeli Palestinian Conflict,* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993.

Khalidi, Ahmed and Hussein Agha, "The Palestinian Diaspora", *Middle East Yearbook,* London, 1980.

Lipset, Seymour Martin, "Economic Development and Democracy", *Political Man: Social Bases of Politics,* Baltimore: John Hopkins University Press, 1981.

Litvak, Meir, "Palestinian Leadership in the Territories during the Intifada, 1987-1993" *Orient* 34,no. 2 (June 1993).

Maoz, M. "Democratization Among West Bank Palestinians and Palestinian Israeli Relations", in Kaufman, Abed and Rothstein, eds. *Democracy, Peace and the Israeli Palestinian Conflict,* Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1993.

Milbrath, Lester, *Political Participation: How and Why Do People Get Involved in Politics?* Chicago: Rand McNally and Co., 1965.

Miller, Aaron David. *The PLO and the Politics of Survival,* New York: Praeger, 1983.

Moughrabi, Fouad, "For a Democratic Palestine: The Role of the Palestinian Opposition", *Middle East Affairs Journal,* vol. 2 , no. 3 (Winter/Spring 1995:99-112).

O'Donnel, Guillermo and Philippe Schmitter and Laurence Whitehead, eds, *Transitions from Authoritarian Rule,* Baltimore: John Hopkins University Press, 1986.

Palmer, Monte, *Dilemmas of Political Development: An Introduction to the Politics of the Developing Areas,* 2d ed. Ithaca: F.E. Peacock Publishers, 1980.

Pye, Lucian W. *Asian Power and Politics: The Cultural Dimension of Authority,* Cambridge: Harvard University Press, 1985.

Pye, Lucian W. "Introduction: Political Culture and Political Development", in Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds. *Political Culture and Political Development,* Princeton: Princeton University Press, 1965.

Pye, Lucian W. "Political Science and the Crisis of Authoritarianism", *American Political Science Review 84* (March 1990).

Roberts, John, "Palestine's PLO Embarks on a Diplomatic Offensive", *Interpress Service,* Beirut 17 November 1978.

Rubenberg, Cheryl, *The Palestine Liberation Organization: Its Institutional Infrastructure,* Belmont, MA: Institute for Arab Studies, 1983.

Sayigh, Rosemary, *Palestinians: from Peasants to Revolutionaries,* London: Zed Books, 1979.

Seikaly, May, and Pamela Ann Smith, "Palestinians in the Gulf", *Middle East Annual Review* 1982, Essex: Saffron Walden, 1982: 53-55.

Smooha, Sammy, "Minority Responses in a Plural Society: A Typology of Arabs in Israel", *Sociology and Social Research,* 67, no.4 (1983): 436-456.

Tamari, Salim, "Building Other People's Homes: The Palestinian Peasant's Household and Work in Israel", *Journal of Palestine Studies* 11, no. 1 (Autumn 1981).

Thompson, Michael and Richard Ellis and Aaron Wildovsky, *Cultural Theory,* Boulder: Westview Press, 1990.

Wallach, John, and Janet Wallach, *The New Palestinians: The Emerging Generation of Leaders,* Rocklin, CA: Prime Publishing, 1992.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية

برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني

ساري حنفي

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير– ٣ مارس، ١٩٩٦

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧–٨ تشرين ثاني، ١٩٩٧

(عربي، انجليزي، فرنسي)

المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة

تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

After Oslo: New Realities, Old Problems

Edited by: George Giacaman and Dag Jørund Lønning

ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢ تشرين أول، ١٩٩٨

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

هنا وهناك: العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية

جميل هلال

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني

نضال صبري

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري، علي الخليلي، بسام الصالحي

المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة

عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية

موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

تأليف: زياد أبو عمرو، مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة

الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤

الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى

عزمي بشارة

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية

علي جرادات

المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية، ومهمات المرحلة: تجارب وأراء

تحرير: مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن ١٧-١٨ كانون أول ١٩٩٩

لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى

عزمي بشارة

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية

عزمي بشارة

ديك المنـــارة

زكريا محمد

طروحات عن النهضة المعاقة

عزمي بشارة

سلسلة أوراق بحثية:

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خولة شخشير صبري

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩ - ١٩٩٩)

طالب عوض

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي: الصراع من أجل المنافع العامة (عربي/انجليزي)

ملتون فسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤، مدخل أولي

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي الاسلامي بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديين

خليل عثامنة

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

سيادة القانون
أسامة حلبي

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة
منار الشوربجي

الديمقراطية والتربية
رجا بهلول

حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ
رزق شقير

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، إعداد: نبيل الصالح
رسومات: خليل أبو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة

٠١ ما هي المواطنة؟
٠٢ فصل السلطات
٠٣ سيادة القانون
٠٤ مبدأ الانتخابات
٠٥ حرية التعبير
٠٦ عملية التشريع
٠٧ المحاسبة والمساءلة
٠٨ الحريات المدنية
٠٩ التعددية والتسامح
٠١٠ الثقافة السياسية
٠١١ العمل النقابي
٠١٢ الاعلام والديمقراطية

سلسلة التجربة الفلسطينية:

محرر السلسلة: زكريا محمد

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

دروب المنفى (٤): الجري إلى الهزيمة

فيصل حوراني

اوراق شاهد حرب

زهير الجزائري

سلسلة تقارير دورية:

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

إعداد: جميل هلال، عزمي الشعيبي، علي الجرباوي، جورج جقمان، عمار الدويك

الأعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

سناء عبيدات

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب لفهم وتحليل دور الثقافة السياسية في التحول الديمقراطي. ففي حين أن الثقافة السياسية هي توجهات وميول وعناصر وتراكيب يمكن تفسيرها بمتغيرات سياقية، مثل نظام الحكم والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، يمكن النظر إليها، أيضاً، كوسيلة لا غنى عنها لتحليل وتفسير الطريقة التي من خلالها تتفاعل هذه المتغيرات وتفرض حضورها على شكل أنماط من الإدراك والسلوك، والتي تؤثر بدورها على الحياة السياسية، وبالتالي على آفاق نشوء أو انقضاء النظام الديمقراطي.